ليث شبيلات
يحصد الخيانة من الشيعة !!

الولي الفقيه بين تناقضات
الخميني وفساد خامنئي

في أسباب الاحتجاجات المتزايدة..
في الوطن العربي



لمصلحة من ينفذ الملالي
مخطط إسرائيل بتقسيم العالم العربي!!

المحتويات

فاتحة القول

فرق ومذاهب

سطور من الذاكرة

دراسات

كتاب الشهر

قالوا

جولة الصحافة





رسالة دورية
تصدر بداية
كل شهر عربي

تتوفر من خلال الاشتراك فقط
قيمة الاشتراك لسنة
(٣٠) دولار أمريكي

العدد
(الثالث والتسعون)
ربيع أول - ١٤٣٢ هـ

www.alrased.net
info@alrased.net

تقسيم وتفتيت العالم العربي مخطط إسرائيلي قديم، وهو لا يقتصر على الدول المجاورة لفلسطين المحتلة بل هو يمتد ليشمل العالم العربي والإسلامي.

ومن أواخر فصول هذا المخطط: انفصال الجنوب السوداني باستفتاء شعبي، عملت الماكينة الإسرائيلية طوال عقود طويلة للوصول إليه، وساعد على ذلك الكثير من الأخطاء السودانية والعربية؛ بعدم الاهتمام بعلاج جذور المشاكل التي يعاني منها العالم العربي بالعلاج الصحيح؛ ببسط العدل، وحرب الظلم، والتنمية والتطوير السليم، والذي أفرز اليوم انسلاخ الجنوب السوداني، وضبابية مستقبل الشمال السوداني، وانفجار الشارع التونسي في وجه جلاده الذي هرب، ونأمل أن يتمكن التونسيون الشرفاء من قطف ثمار غضبهم بشكل سليم يحقق لهم العدل والسلام والتنمية.

وها هي المظاهرات عمت مصر، ومن ثم دخلت في أجواء غير مسبوقة من الفوضى والإنفلات؛ التي نرجوا أن تتجاوزها مصر بأسرع وقت لما فيه الخير لشعبها وأمتها، وأن يتوصل المصريون حكاماً ومحكومين إلى وفاق على إقرار العدل، ورفع الظلم، وحرب الفساد، والتنعم بالحرية السليمة التي تعمل على نهضة مصر.

المخطط الإسرائيلي لتفتيت العالم العربي -وخاصة السودان- مخطط قديم، ففي مقال فهمي هويدي (إسرائيليون يروون قصة الانفصال) المنشور بصحيفة «الخليج» الإماراتية يوم ١٠/١/٢٠١١، عرض لتفاصيل المخطط نقلاً عن كتاب «إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان»؛ الذي صدر عام ٢٠٠٣ عن مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا، من تأليف عميد الموساد المتقاعد موشي فرجي.

وفيما يلي ملخص ما أورده هويدي:

«**منذ وقت مبكر للغاية أدركت الحركة الصهيونية** أن الأقليات في العالم العربي تمثل حليفاً طبيعياً لـ «إسرائيل»، ومن ثم خططت لمد الجسور معها...، واعتمدت في مخططها على مبدأ (فرق تسد)، حيث اعتبرت أن تلك هي الوسيلة الأنجع لتفتيت الوطن العربي؛ من خلال خلق كيانات انفصالية في داخله... ما يسهل على «إسرائيل» -وبالتعاون مع دول الجوار غير العربية- مهمة السيطرة عليها... يؤكد ذلك أن جميع حركات التمرد التي فجرتها الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي استمدت الدعم والتأييد والإسناد من الأجهزة «الإسرائيلية» التي أنيطت بها مسؤولية تبني تلك الحركات الانفصالية؛ كما حدث مع الأكراد في العراق، وحركة التمرد في جنوب السودان.

إن خريطة المنطقة في النظر «الإسرائيلي» تعرف بحسبانها بقعة من الأرض تضم مجموعة أقليات لا يوجد تاريخ يجمعها...، وهم يعتبرون أن الوحدة العربية خرافة...، المنطقة.. خليطاً من القوميات والشعوب واللغات...، والنتيجة المنطقية لذلك أن تكون لكل قومية دولتها الخاصة؛ بحيث تصبح إسرائيل إحدى الدول

القومية في المنطقة». ا. هـ

واللافت للنظر أن هويدي مع إدراكه لخطورة تفتيت الدول العربية، وأن هذا يصب في صالح إسرائيل؛ يقوم بالتغاضي عن محاولات إيران المتكررة والمتعددة إلى تفتيت كثير من الدول العربية، ولا تحضى هذه المحاولات عنده بأي استنكار!!

ومن باب التذكير لهويدي وأمثاله من المنادين بأن الموقف الإيراني هو موقف مساند للعرب في قضاياهم نقول:

- **تعطيل وشل الدولة اللبنانية المتكرر من حزب الله لمصالحه الخاصة ولمصالح إيرانية؛** هل يصب في صالح القضايا العربية والفلسطينية؟ لماذا يرفضون ظهور الحقيقة في اغتيال الحريري ومن قبله ومن بعده؟ لمصلحة من بقاء الجناة يسرحون ويمرحون؟
- **المنادة من قبل الأحزاب الشيعية العراقية بالفيدرالية - قبل أن تستتب الأمور لهم -** هل هو يصب في صالح القضايا العربية وتمتين الجبهات الداخلية لمواجهة العدوان الإسرائيلي؟
- **هل تعطيل تشكيل الحكومة العراقية من قبل القائمة العراقية** - الفائزة بالانتخابات لـ ٨ شهور - بسبب الفيتو الإيراني يعد بادرة أخوية على حسن العلاقات العربية الإيرانية؟
- **إصرار الحوثيين على تقسيم اليمن عبر ٦ حروب متكررة؛ لتأسيس دولة شيعية،** هل تعدونه من مشاريع أجندة المقاومة والصمود؟
- **مطالبات شيعة السعودية بتكوين دولة شيعية في المنطقة الشرقية،** هل هو من أجل إفساد المخططات الإسرائيلية بتفتيت الدول العربية الكبرى؟
- **تواصل المؤامرات في البحرين للاستيلاء على الحكم وإلحاق البحرين بإيران،** هل تساعد على نصرة فلسطين؟
- **السعي لزعزعة الأوضاع المستقرة في كثير من الدول العربية؛** عبر الخلايا المسلحة، وعبر اختراع تجمعات شيعية وتضخيمها، والمطالبة برفع المظلومية عنها، وإشراكها في الحكم، مثل مصر والمغرب وتونس وغيرها، هل يعد هذا من باب التصدي للأطماع الصهيونية؟
- **الاستيلاء على دولة جزر القمر؛** من خلال محاولة التلاعب بالدستور، ومن ثم التزوير والرشاوي في الانتخابات الرئاسية، هل يقدم رسالة حسن نوايا لخدمة القضايا العربية وإرساء روح المشاركة والتعاون السياسي؟
- **وأخيراً خطف حكومة لبنان باسم القانون وتحت ضغط التهديد، وأمام أنظار العالم،** في رسالة واضحة.. نحن نرفض أن نحاسب على جرائمنا!!

إن السياسات الإيرانية والشيعية الساعية لقيام دويلات شيعية طائفية ستدخل المنطقة العربية في دوامة كبيرة من الحروب الداخلية، وتنشر الفوضى في تركيبته الاجتماعية، مما سينتج عنه مزيد من المبررات للتدخل الأجنبي والأمريكي خاصة، ومزيد من الاعتماد عليهم لضمان سلامة الدول القائمة، وهذا كله يعد ربحاً صافياً لإسرائيل، فهل هذا ما تريده إيران ومؤيدوها من العرب السنة؟؟!



محمد المبروك - خاص بـ «الراصد»

❁ تعريف:

هو ابن الكاتب والمؤرخ أحمد أمين، ولد بالقاهرة في ١٩ يونيو ١٩٣٢م، تخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام ١٩٥٣م، ثم درس الأدب الإنجليزي بجامعة لندن، تنقل في أعمال كثيرة منها: المحاماة، والإذاعة، والسلك الدبلوماسي المصري؛ الذي وصل فيه إلى درجة سفير سنة ١٩٨٦م، وهو كاتب نشط ساخر سليط اللسان، له العديد من المقالات والبحوث المنشورة في المجلات العربية؛ كمجلة «العربي، والثقافة، والرسالة، وروز اليوسف».

❁ مؤلفاته:

«معضلة الرجل الأبيض، والحروب الصليبية في كتابات المؤرخين والعرب المعاصرين، ودليل المسلم الحزين، والدعوة الى تطبيق الشريعة».

❁ الرؤية:

الأستاذ حسين أحمد أمين علماني متطرف، ورؤيته للإسلام تتطابق تماماً مع الرؤية الماركسية التي تعتبر الدين مخدراً للشعوب، تستخدمه الطبقات الحاكمة والغنية في تخدير الطبقات الفقيرة؛ من أجل استغلالها، وضمان تركيعها لها، على غرار الماركسيين العتاة أمثال الدكتور فؤاد زكريا.

فهو يرفض الإسلام قلباً وقالباً، بدءاً بعقيدته التي يطالب بتطويرها، وانتهاءً بمظاهره التي ينقم منها؛ بوجه خاص على الحجاب واللحية، مروراً بشعائره مثل الصيام؛ الذي يحذر من خطره على نمو الصبية، وصحة الشيوخ، وحجم الإنتاج، وشرائعه وعلى رأسها الحدود، مثل حد الخمر، وحد السرقة، فهو يرفض الإسلام كله، وينقم على كل شيء!

❁ الأهداف:

ومن هذا المنطق ومن هذه الرؤية الفكرية للأستاذ حسين أحمد أمين -التي أشرنا إليها فيما سبق- نستطيع أن نقول: إن الأستاذ أمين لا يهدف إلى إقامة مشروع من أي نوع يقوم على أساس إسلامي حضاري، وفي الحقيقة فإن التعبير الأدق هو أن نقول: (يرفض إقامة مشروع)، وليس: (لا يهدف إلى إقامة مشروع)؛ لأن كتابات الأستاذ حسين أمين لم يأت فيها ذكر شيء من ذلك، كما أن مقومات تلك الكتابات تجعلها أقرب إلى كتابات الهواة منها إلى كتابات المحترفين من أمثال د. حسن حنفي، ود. فؤاد زكريا، ود. زكي نجيب محمود.

أما الدور الذي يقوم به الأستاذ حسين أحمد أمين؛ فهو لا يخرج عن كونه يستهدف القيام بعملية علمنة لمواد الإسلام ذاتها، كخطوة مرحلية محسوبة تمهد لتسويغ قبول المفاهيم الماركسية الحاسمة في خطوة تالية، وإن كان يبدو أنه قد تحول إلى الليبرالية في المرحلة الأخيرة، مثله في ذلك مثل الغالب الأعم من الماركسيين عندنا؛

فقد تحولوا إلى النقيض الليبرالي الأمريكي ما دام أن المشترك العلماني المعادي للإسلام موجود في الجبهتين، وما يهمنا هنا في الحديث عن حسين أحمد أمين هو الحديث عن كتبه التي عرف بها.

❁ الخطة:

يبرز الأستاذ حسين أحمد أمين في بادئ الأمر في ثياب الواعظين من المفكرين؛ وعلى وجه أخص ثياب المفكرين الإسلاميين التجديديين؛ الذين أقض مضاجعهم الخوف والجزع على ما أصاب المسلمين من ركود وتخلف وجمود فكري، ويعلو حديثه أثناء ذلك نبرة علمية عالية، توحي بقوة البحث والتدقيق العلمي العميق! ثم إذا بها أفكار أقل ما يقال فيها أنها تتناقض تماماً مع ما هو معلوم من الدين بالضرورة! فيطلق أفكاره الناقمة على كل شيء له علاقة بالإسلام، ولا يسلم أحد من هجومه بدءاً من الخميني والثورة الإيرانية، مروراً بجماعة الجهاد وجماعة الإخوان المسلمين، إلى أن يطلق هذا الهجوم على أناس من أكثر الناس اتصافاً بالاعتدال حتى عند العلمانيين أنفسهم، مثل الشيخ الشعراوي، وعلماء الأزهر الشريف، بل وحتى الأستاذ أحمد بهجت، وفي الوقت نفسه يدافع فيه عن العلمانيين، ويبشر بإسلام ماركسي يسميه: «الإسلام الأحمر».

❁ الأسلوب:

إن نبرته تكاد تتماثل مع النبرة نفسها التي تتميز بها كتابات صديقه العلماني الدكتور فرج فودة؛ الذي كثيراً ما يدافع عنه، حيث لا تقرأ في كتاباتهما إلا الغمز واللمز، فالاستهزاء والسخرية، فالقذف والسباب، وإلقاء التهم جزافاً في وجه كل شيء ينتمي إلى الإسلام.

- **تتميز طريقة حسين أحمد أمين في الكتابة** بما يمكن تسميته بـ (التلبيس المقلوب)؛ فهو يعلن ثورته واحتجاجه على ما يفعله بعض المستشرقين والحاقدين من تحريف صارخ لبعض المفاهيم الإسلامية التي يتناولونها في كتاباتهم، فيعتقد الطيبون -أو بمعنى أدق السذج- أن الرجل متحمس للدفاع عن الإسلام، بينما هو يجعل من ذلك نقطة انطلاقه للإيقاع بهم في شباك تلبيسه؛ الذي غالباً ما يكون ذا أثر أكثر تحريفاً وإضلالاً وبعداً عن الدين، وأكثر خبثاً واحتيالاً في إدخاله على الناس مما فعله المستشرقين قبله.

- **يقوم الأستاذ أمين بإغراق القارئ في سيل من الضلالات والتلبيسات والتأويلات للمفاهيم الإسلامية**، مما يصعب على القارئ أو الناقد بوجه أخص استيقافه ومناقشته في كل الموضوعات التي يتناولها، وبذلك يستطيع أن يضمن تمرير قدر كبير من طروحاته وتحريفاته بعيداً عن المناقشة والفحص.

- **يجعل ما يريد ترويجه من تهم وتحريفات وضلالات** يأتي على لسان متحدثين مجهولين، لا تستطيع أن تجد إليهم سبيلاً، وبذلك يخرج من صدره أشياء يبدو أنه لا يستطيع كتمانها من خلال إيرادها من باب قال وقالوا، وعلى ذلك المنوال نفسه يذكر آراء عجيبة ما أنزل الله بها من سلطان على لسان فقهاء لا يذكر اسمهم، في نوع من الافتراء المحض؛ حيث يستحيل أن ترد مثل هذه الآراء التي تتناقض مع بديهيات الإسلام تناقضاً تاماً على لسان أي فقيه إسلامي.

- **لتسهل مهمته؛ فإنه يرفع شعار الدفاع عن الحرية الفكرية في الإسلام، وخلوه من الكهنوت**

المسيحي، ويلوح بقاعدة « الاجتهاد في الإسلام متاحٌ لكل من قدر عليه»؛ ليضرب بكل التفسيرات عرض الحائط، ويشكك في كل الأحاديث، ويرفض الإجماع رفضاً تامّاً!

وبعد إسقاطه لكل مصادر الدين، وتخلصه من كل قواعد أصول الفقه (قد سبق جمال البنا في ذلك)؛ علينا أن نتخيل كيف من الممكن أن يكون ذلك الاجتهاد بعد التخلص من تلك المصادر والقواعد والأصول؟!

ولكن لماذا نذهب بعيداً؟! ها نحن سنورد بعضاً من تلك الاجتهادات العجيبة لذلك المذهب الفذ الجديد لعلامة المستنيرين حسين أحمد أمين؟!

❁ موقفه من العقائد الإسلامية:

يدعو حسين أحمد أمين في كتابه «تطبيق الشريعة» إلى ضرورة « إعادة تفسير العقيدة على ضوء التغيرات المستمرة؛ من أجل مجابهتها مجابهة إيجابية أمر لا غنى عنه إن نحن أردنا لهذه العقيدة البقاء»، وذلك يتفق تماماً مع تصوره للعقائد؛ حيث يقول: «ما الإله في مفهومي غير حصيلة مكونات هذه الرؤية المباينة للرؤى الأخرى»، أي أن الإله في تصوره -وبالتالي كل العقائد الأخرى- ما هو إلا صناعة فكرية للرؤى الحضارية لأمة ما، وبالتالي فمن الطبيعي جدّاً من وجهة نظره أن تتطور العقائد بحسب المتغيرات الحضارية المتجددة، و هو هنا يعبر عن ذلك بوضوح؛ حيث يدعو إلى « إعادة صياغة العقيدة الدينية على ضوء الفكر الحديث».

ولكن ما الطريقة التي يدعونا إلى اتباعها في عملية تطوير العقيدة تلك؟ إنه يطلب منا أن ندرس حركة التاريخ لندرك ما هي الحتميات التاريخية التي تحكم مسيرة العالم (طبعاً من خلال المنظور الماركسي للحتميات التاريخية)، وبذلك يمكننا أن نستشف كنه الإرادة الإلهية التي تطابق هنا في مفهومه مع تلك الحتميات، التي على أساسها يجب أن نميز بين الاتجاهات التي تتوافق مع تلك الحتميات، والتي يجب أن ننساق لها، وبين الاتجاهات والحركات المسماة بالإسلامية! حتى تصبح إرادة الله هي العليا! والدليل الحاسم على كون هذه الاتجاهات والحركات غير إسلامية هو كونها عميت عن كنه تلك الإرادة الإلهية التي تتمثل في تلك الحتميات!

يقول: «وباستطاعة العالم الواعي الذي يدرس حركة التاريخ وطبيعة التغيرات الطارئة بغرض استشفاف كنه الإرادة الإلهية؛ أن يميز بين الاتجاهات التاريخية الحتمية التي تمثل قضاء الله الواجب الرضا به، وبين الأحداث والاتجاهات التي تسير ضد تيار التاريخ، وتقاوم حتميته، وتعرقل وصوله إلى هدفه، فيدرك أن من واجبه أن يحارب تلك الاتجاهات الأخيرة، وأن يجاهد في سبيل الله ضدها، وحتى تصبح إرادة الله هي العليا.

وعليه فإنه يمكن أن تتصور أن يكون بعض الحركات المسماه بالإسلامية في مجتمعنا ضد إرادة الله (وبالتالي غير إسلامية، ويحق لنا مقاومتها) إن هي عميت عن كنه الإرادة الإلهية الكامنة في التغير، وتجاهلت الحتمية التاريخية، وأبت أن تغير مفاهيمها على ضوء المعارف المستجدة، في حين يمكن أن تكون جماعات غيرها دون إدراك واع منها إسلامية حقّاً إن كانت ذات وعي بالاتجاهات التاريخية، ومساعدة بجهدها على دفعها إلى غايتها المنشودة».

ولكن من هو ذلك العالم الواعي الذي يدعو لذلك؟ إنه أحد أفراد مجمع علمي يدعو إليه مفكرنا الفذ! فانظروا إلى المعايير العجيبة التي يريد أن يتم على أساسها اختيار أعضائه؟!

يقول: «إن تعقد مظاهر المدنية الحديثة، وتشابك العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية فيها وتأثيراتها المتبادلة؛ تجعل من أمر إعادة تفسير العقيدة أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد، فليس إذن من المصلحة أن تتصدى لهذه المهمة جماعة أو لجنة أو هيئة دائمة، تضم نخبة لا من علماء الدين وحدهم، وإنما أيضاً من كبار الخبراء وعلوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وفي علوم التاريخ والمستقبل والتحول الاجتماعي، والأطباء وعلماء النفس واللغة وغيرهم؛ سواء كانوا من العلمانيين أو من غيرهم، مسلمين أو غير مسلمين؛ من أجل المساهمة بمداولاتهم، ونتائج نقاشهم في الوصول إلى صياغات جديدة».

إذن ما الذي يريد العلامة الهمام أن يصل إليه ذلك المجمع الفريد؟ يجيبنا عن ذلك بطريقته المعهودة في ذكر أرائه على لسان الآخرين، أو على أنه سرد لما يمكن أن يذهب إليه الآخرون؛ فيقول: «وقد تناقش موضوعات أخرى مثل: شهادة المرأة، وما إذا كان من المنطقي في عصر نالت المرأة فيه قسطاً من التعليم مساوياً لما ناله الرجل منه؛ أن نُصر على أن شهادة الرجل الواحد تعادل شهادة امرأتين، وقد يثار موضوع حصة الأنثى من الميراث التي هي نصف حصة الذكر، وما إذا كان من المصلحة على ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إعادة النظر فيها، وقد يطالب بالإدلاء برأي الطب في تأثير الصوم على نمو الصبيان وصحة الشيوخ، ويطالب الاقتصاديون بياناتهم عن حجم الإنتاج خلال شهر رمضان، وعلماء النفس والاجتماع برأيهم في عواقب حجاب المرأة، وسنعود إلى الأطباء لسؤالهم من صحة الزعم بأن نسل المحجبات أضعف من نسل السافرات، لما لهذا الموضوع من أهمية تتعلق بالتكوين البدني لأفراد الجيل التالي في مجتمعنا».

❁ الإلحاد هو الحل الوحيد لتعايش الأديان!

ويعترض حسين أحمد أمين على القول بأن « كافة الأديان قد أمرت بالتسامح واحترام الأديان الأخرى»، ويتساءل: «أي دين بالضبط أمر بالتسامح واحترام الأديان الأخرى؟ اليهودية التي أباحت السرقة من مال غير اليهود، والزنا بغير اليهود، واقتضاء الربا من غير اليهود؟ أم المسيحية بقول عيسى عليه السلام: «أجبرهم على الدخول حتى يمتلئ بيتي»[إنجيل لوقا، ١٤: ٢٣]؟ أم الإسلام والقرآن الكريم يذكر صراحة: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[آل عمران: ٨٥]؟».

ولذلك فهو يؤيد فكرة التعايش بين الأديان، بدلاً عن الدعوة الكاذبة للتسامح بين الأديان، وأن فكرة التعايش من إنجازات العقل البشرى العلماني: «إن فكرة التعايش والاحترام المتبادل هي من إنجازات العقل البشرى.. والعلمانية.. ومن أعظم ثمار الحصيلة البشرية من الخبرة التاريخية الطويلة المرة هي من خلق الإنسان، لا من وحي الأديان».

والحل الوحيد الذي تفتق عن ذهنه العبقري لتحقيق ذلك التعايش هو: الإلحاد؛ بكل بساطة، وطبعاً لن يسوق هذا الحل بصراحة ووضوح، بل يقدمه على أنه

هو الحل الحقيقي الوحيد المتاح بكل أسف وحزن! فيقول: «لطالما لمسنا في وطننا وفي غيره أن أفضل العلاقات بين أفراد الطوائف الدينية المختلفة هي تلك التي تسود بين الملحدين من كل طائفة، ممن قد تلاشت لديهم العقيدة، وجمع بينهم الشك في صحة الأديان جميعاً، هنا يختفي التعصب، وضيق الأفق، والشك المتبادل، والحيطة والحذر، ويصبح من المتصور والممكن أن تقوم الصداقة الحرة والألفة الحقيقية، ويصبح شعارهم بيت الشاعر القروي:

سلام على كفر يوحد بيننا

وأهلاً وسهلاً بعده بجهنم

وربما يوافقني القارئ على أنه من المؤسف أن يكون للإلحاد الفضل، ولا يكون للعاطفة الدينية».

وهذا الحل هو كذب في غاية الوضوح!! فالحربان العالميتان الأولى والثانية؛ واللتان كان لهما أكبر الآثار التدميرية في التاريخ؛ لم تكونا بين قوى دينية، وإنما بين قوى علمانية ملحدة!!

❁ موقفه من الشريعة الإسلامية:

هل صادفكم هذا الموقف العجيب من قبل؟ كاتب يقولون عنه: إنه كاتب إسلامي لا يطيق مجرد سماع الحديث عن تطبيق الشريعة الإسلامية، فهو يصفها بأنها أفكار جامدة ليست من أصل الدين، وإنما من وضع فقهاء لم يمارسوا الواقع الذي يعايشونه، حيث يقول: «إن الذين ينادون اليوم بالعودة إلى تطبيق أحكام الشريعة لا يدركون أبعاد العواقب التي ستنجم عن الأخذ بدعوتهم، وهم يجهلون أو يرفضون أن يصدقوا أن الغالبية العظمى من هذه الأحكام ليست من القرآن ولا من السنة الصحيحة في شيء، وإنما هي من وضع فقهاء لم يمارسوا الواقع ولم يعايشوه، قد صاغوها منذ أكثر من ألف عام، وهم عاكفون في أبراج عاجية بعيداً عن ممارسات الأمة، وقد بقيت هذه الأحكام المثالية جامدة».

ومرة يصفها بأنها غريبة عنا، تتمثل النظم الوافدة من شبه الجزيرة العربية إلى مصر، فيقول: «إني لأتفق معهم كل الاتفاق في أن النظم الوافدة، ومنها التنظيمات القانونية والحقوقية؛ التي فرضتها السياسة الأجنبية لدعم سيطرتها على مجتمعنا المغزوة؛ ساهمت في اجتثاث تقاليد هذا المجتمع وأصوله ومعاييره، وأتفق معهم في أن القوانين إنما ينبغي أن تنبع من كيان الشعب نفسه وتطوره التاريخي، لا تستمد من جهة أجنبية ونظمها، غير أني أسألهم وما قولهم في النظم الوافدة من شبه الجزيرة العربية إلى مصر -مثلاً- في القرن السابع الميلادي، ومنها التنظيمات القانونية والحقوقية التي نراهم اليوم يدعوننا إلى العودة إليها؟».

والرجل يستاء جدّاً من دعوة البعض إلى استصدار تشريع يقضي بحظر إنتاج الخمور واستيرادها وبيعها؛ وهو يرى «أن الحيلولة بين الناس وبين الخمر عن طريق التشريع لا يمكن أن نسميه إلا بفضيلة الخصيان»، أما حجته الدامغة على ذلك فهي «أن تفضيل علاج موضوع شرب الخمر عن طريق التشريعات والقمع والحيلولة بين المرء وبين الحصول عليه؛ أمر من شأنه إزالة كل فضل لمن آثر طاعة الله ﷻ فانصرف عن الخمر من تلقاء ذاته».

وفي تهكّم واضح على فقهاء وقضاة مسلمين يقول حسين أحمد أمين: «وليس بوسع أحد أن يزعم أن كافة من قبل أن يتولى منصب القضاء كان من أراذل الفقهاء وأضعفهم ديناً»!

❁ الإسلام الشيوعي الذي يدعو إليه حسين أحمد أمين:

يقول حسين أحمد أمين: «إن فضل العقيدة الدينية لدى المسلمين السوفيت أنقى ألف مرة منها في الأقطار الإسلامية الأخرى، فهي بفضل الروح العلمية السائدة في الاتحاد السوفيتي، وضآلة نسبة الأمية، وارتفاع مستوى التعليم، ومقاومة السلطات لانتشار الخزعبلات والممارسات الضارة؛ لا تعرف غير قدر جد بسيط من الخرافات وأوهام العامة؛ التي تخفي وجه الإسلام الصحيح في الدول الإسلامية الأخرى.

فأما عن علماء المسلمين السوفييت وموالاتهم، فعندهم من العلم ما لا يقل عن علم العلماء المسلمين الآخرين، والأهم من هذا كله أنهم في دروسهم ومواعظهم وخطبهم وكتبهم يستبعدون كل أو جل ما ترفضه الروح العلمية، وما يأبى العقل أن يأخذ به أو يذعن له، فيركزون في ميدان الحديث -مثلاً- على تلك الأحاديث النبوية التي تحض على طلب العلم، واحترام المرأة، والعناية بتربية الطفل، والتسامح، وسعة الصدر، والنظافة، ومساعدة الجار، والعمل الصالح، والتمرات السبع التي تلغي أثر السم والسحر، ومثل هذا الموقف من الدين يبشر بمستقبل زاهر للإسلام السوفيتي».

وهذا أمر لا يحتاج منا أي تعليق كبير! ولكن غاية ما في الأمر أن كل ما أورده عن الوجود الإسلامي في الاتحاد السوفيتي السابق هو كذب في كذب! ولقد تأكد ذلك تأكيداً تامّاً بعد زوال الاتحاد السوفيتي وانكشاف الستار عما كان يحدث هناك.

فالأستاذ الحزين يدعو إلى الإسلام السوفيتي؛ والذي يصفه بالإسلام الأحمر، وهي صفة تطلق فكريّاً وسياسيّاً على كل ما هو شيوعي.

❁ هل ثمة تشابه بين حسين أحمد أمين وجمال البنا؟

المدقق في الأفكار التي أوردناها سابقاً يجد ثمة تشابهاً كبيراً بين حسين أحمد أمين وجمال البنا؛ فكلاهما يركز اهتمامه على التشكيك في صحة الأحاديث النبوية، وتأويل أحكام الإسلام بطريقة فجة تؤدي إلى إبطالها جميعاً، والدعوة إلى مجمع علمي بديل للمرجعية الإسلامية.

وإن كان المسلمون في كل مكان قد راعهم حديث جمال البنا عن الإسلام بعد أن اشتهر أمره، فإن حديث حسين أحمد أمين عن الإسلام يمتاز عن حديث جمال البنا بأنه أكثر صفاقة وسخرية.

❁ التأثير:

تم استخدام حسين أحمد أمين للنيل من الصحوة الإسلامية في الثمانينات والتسعينات، فمنح الجوائز على ذلك، وعلى الرغم من تناثر بعض أفكاره بين الصحفيين العلمانيين؛ فقد تقلص تأثيره شيئاً فشيئاً حتى تلاشى تماماً مع بروز جمال البنا، وكأنه قد سلم الراية له!



من تاريخ الحركات الإسلامية مع الشيعة وإيران (٢): ليث شبيلات يحصد الخيانة من الشيعة!!

أسامة شحادة

خاص بـ «الراصد»

يعد ليث شبيلات -المعارض الأردني البارز، ذو الخلفية الصوفية- من الشخصيات الإسلامية الأردنية التي عرفت بتأييد الثورة الإيرانية والخميني، وتنظر بتقدير للتشيع وشخصياته المعاصرة، ولذلك كان مِن ضمن مَن توافدوا على بيروت لتقديم العزاء بوفاة محمد حسين فضل الله سنة ٢٠١٠.

ولكن ليث لم يستطع أن يتقبل الكثير من المواقف السياسية لإيران الشيعية، وأعوانها من القوى الشيعية العربية كالمجلس الشيعي الأعلى العراقي، وقد يكون هذا بسبب بعده الجغرافي عن إيران، أو بسبب طبيعته الشخصية الجامدة التي لم تستوعب تناقض السياسات والمواقف مع الشعارات والدعايات الوحدوية!!

فعند حرب أمريكا للعراق -عقب غزوه واحتلاله للكويت- صمتت إيران عن ما يجري، وهو ما يتصادم مع شعاراتها ونهجها الذي زرعه الخميني في عقول وقلوب محبيه في العالم العربي والإسلامي، مما فجر الغيظ في قلب ليث شبيلات، فأرسل برقية إلى خامنئي بتاريخ ٢٠/٩/١٩٩٠، وبرقية ثانية بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٠، وأعقبها بمذكرة من مجموعة من الحركات الإسلامية بتاريخ ٩/٢/١٩٩١، ولكنه لم يحصل على نتيجة!!

وحتى لا تضيع هذه الوثائق مع الأيام؛ أعيد نشر الجزء الأكبر منها -بالرغم من طولها-؛ لتكون في متناول الباحثين:

١- للأسف لم أستطع الحصول إلا نص برقية منهما، نشرتها صحيفة «الرأي» في ٢٦/١/١٩٩١، جاء فيها:

«سماحة القائد آية الله خامنئي ولي أمر المسلمين -حفظه الله-.

السلام عليكم ورحمة وبركاته.

الموضوع: النصيحة لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

انطلاقاً من قوله ﷺ: «الدين النصيحة»، وامتثالاً لأمره بالنصيحة لأئمة المسلمين؛ نتوجه إليكم في هذه اللحظات التاريخية التي تمر فيها أمتنا وقد احتلت الأراضي المقدسة...

لا يمكننا -نحن الذين آمنا بثبات وما زلنا بزعامة الإمام الراحل الخميني -قدس الله سره-، ودافعنا عن الثورة الإسلامية ودولتها في إيران باستمرار وفي أحلك الظروف- أن نفهم موقف الحياد لقيادة المستضعفين.

لقد احتلت الأراضي المقدسة ولم يتحرك ولي أمر المسلمين بالمستوى الذي ينتظره المسلمون الذين ينتظرون اشارته... وعندما زرنا إيراننا الحبيبة مرتين أثناء الأزمة كان عذر المتحفظين فيها عن المشاركة في مواجهة

الأمريكيين مبنياً على شكهم في القيادة العراقية، وأنها لن تخوض حرباً ضد الشيطان الأكبر وضد إسرائيل... وقد نبهنا إخواننا الذين لقيناهم بأن الدولة الإسلامية الفتية ستكون الخاسرة... ستخسر على مستوى العقيدة والإيمان... وستخسر قيادتها للجماهير الإسلامية في العالم الذين ينظرون إليها كقبلة روحية...

وها قد بدأت العمليات العسكرية، وما زال المسلمون ينظرون بأمل إلى ولي أمرهم؛ لكي يتخذ القرار الصائب بالأمر بالجهاد ضد العدوانين...

وامحمداه.. وافاطماه.. واعلياه.. واحسيناه.. وإماماه.. يا روح الله... إننا نشعر بفقدكم اليوم كما لم نشعر به في يوم من الأيام....

يا أبتاه لقد بدأنا نشعر باليتم بعدك.. هل تصدق أن الله قد ساق عدوك وعدو الإسلام الأكبر إلى عقر دارك هدية منه ليكون قرباناً لنصر المسلمين -إن شاء الله-، ونحن مريديك نعلن أننا على الحياد!! طبت حيّاً يا إمامنا، وطبت ميتاً، فوالله إننا لنستلهم الصراط السوي من قبرك يا حجة الله علينا وحجة رسوله، ويا شاهداً علينا بين يدي الشاهد الأعظم سيدنا محمد ﷺ، إننا نستغفر الله ونتوب إليه، ونعتذر عن أفعالنا المخالفة لخطك السوي المستقيم...

أيها الإمام الخامنئي -أخذ الله بيدك-

ليس فينا خير إن لم نقلها، وليس فيكم خير إن لم تسمعوها... اللهم اشهد أننا نصحنا لأئمتنا كما أمرتنا، **ولقد شهدتنا يا رب سابقاً ونحن نخاطب حكامنا طوال الاعتداء الغاشم على الدولة الإسلامية في إيران**... واجعل آية الله علي الخامنئي خير خلف لخير سلف؛ بجاه وبركة إمامنا العظيم آية الله روح الله الخميني -قدس الله سره، ونفعنا ببركاته، وحفظنا على خطه المستقيم، إنك سميع مجيب-.

منتظراً أن أقرأ كلمتين من سماحتكم: «أبشر! نصرت يا عراق الأئمة الأبرار»، أرجو أن أوكد لسماحتكم عظيم إيماني بثورتنا الإسلامية المباركة، وشديد محبتي لكم ولكل من أحب إمامنا الراحل -رضوان الله عليه-». ا. هـ

٢- مذكرة بتاريخ ١٩٩١/٢/٩، قدمها ليث باسم مجموعة من الحركات الاسلامية[(١)]:

«سماحة آية الله علي خامنئي قائد الثورة الإسلامية في إيران -حفظه الله-.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

فبالإضافة إلى من أُمثل في الأردن؛ فقد كلفني العديد من ممثلي الحركات الإسلامية في دول مختلفة... منهم: راشد الغنوشي، منير شفيق، حسن الترابي، إبراهيم صلاح؛ أن أستطلع موقف قائد الثورة الإسلامية وولي أمر المسلمين فيما يجري وما ينبغي على المسلمين من عمل، ولا يخفى على سماحتكم أن جميع من أستطلع باسمهم ناصروا الثورة الإسلامية في جميع مراحلها وأزماتها دون تردد، وبعيداً عن أي اعتذار يغضب الله، غير مولين الحدود السياسية بين الدول الإسلامية أي اعتبار.

وإن نفس الأسباب من حرص على أن يكونوا في الموقف الذي يرضي الله ويخزي الشيطان «شيطان الإنس الأكبر وحلفاءه، وشيطان الجن الأكبر وزبانيته»؛ هي التي تدفعهم اليوم إلى التحرك الجاد في هذه القضية، وقد كان الكل قد زار إيران أكثر من مرة بعد دخول الجيوش الصليبية الصهيونية أرض الحرمين الشريفين لأول مرة في

---

(١) كتاب «فرسان بلا خيول، الحركة الإسلامية وخطل الرأي في أزمة الخليج»، علي صالح الصالح، (ص١٥٤)، ط ١، ١٩٩٥، الكويت.

التاريخ.

وقد كنا عقدنا الآمال على موقف الجمهورية الإسلامية في إيران؛ خصوصاً وأن العذر الوحيد الذي كنا نسمعه من المسؤولين هنا في عدم التصدي للغزاة الأجانب هو عدم ثقتهم بجدية القيادة العراقية في منازلة أمريكا وإسرائيل، واعتقادهم بأن كل ما يجرى كان تمثيلية تحركها أمريكا، مع أننا كنا نعتقد غير ذلك، وكنا نحب للجمهورية الإسلامية أن تكون مستعدة معبأة بغير ذلك؛ إلا أننا خرجنا محسنين الظن إلى أن الجمهورية الإسلامية ستغير موقفها بحال تنبئها خطأ معلوماتها وتقديرها، ولما كانت مواقف هذه الدولة الفتية يلزمها الرأي الشرعي ونهج الإمام المؤسس -رضوان الله عليه-، وجدنا ضرورة السؤال على تفسيرات من ولي الأمر الذي ورث صحبة المسلمين للإمام الراحل آية الله الخميني -رضوان الله عليه-، كما ورث خطه الناجح الأبلج، **على مواقف نحسب أنها غير منسجمة مع الأمر الشرعي، ومع خط الإمام.**

إن الموقف المعلن الذي تقف على أساسه اليوم الجمهورية الإسلامية في إيران هو موقف الحياد، ونستفتي سماحتكم فيما يلي:

أ- هل يصح شرعاً أن نقف موقف الحياد من عدو المسلمين الأول أمريكا (الشيطان الأكبر، كما علمتنا ورسخت في وجداننا الثورة الإسلامية وإمامها العظيم)، وحلفائها ومن العراق المسلم على اختلاف تقويمنا لدرجة إيمان قيادته؟

وهل يصح أن نسمع تصريحات بأن هذه الحرب بين ظلمة وظلمة؟ هل يستوى العراقيون والفرنجة الصليبيون؟؟ وإن كان العراقيون ظلمة؛ فإنهم بلا شك ليسوا كفرة، وإنهم -شئنا أم أبينا- يقاتلون مدافعين عن أراضي وشعوب المسلمين وحوزة الإسلام...

ب- ما حكم العراقيين في حربهم لأمريكا؟ أليس المقتول فيهم طبقاً لفتوى سماحة القائد شهيداً في الجنة -إن شاء الله-؟ وإن كان شهيداً -لا يستطيع عالم أن ينكر-؛ فأين نحن من نصرته؟ هل نحن في الجانب الذي يرضي الله، أم في الجانب الذي يسخطه؟

إن هذه مسائل تحتاج إلى فتوى واضحة وصريحة، تبنى عليها القرارات، وهنا تقع المسؤولية الأولى والأهم على الفقيه، وعلى المؤمنين أن يتبعوا فتواه، لا أن يشاركوا في صياغتها حسب توجهات الدولة، هذا من ناحية الدولة، أما من ناحية الأفراد فإن فرض جهاد العين غير متعلق بفتوى الإمام، بل هو متعلق بوطء أقدام الأعداء الكفار أرض المسلمين، وهل هناك أقدس من أرض المقدسات؟

إن كنا مخطئين في فهمنا هذا؛ فواجب الفقيه أن يصحح مفاهيمنا، فيفتي لنا -مثلاً- بعدم فرضية مقاتلة الأمريكيين، وأن الأمريكيين والعراقيين ظلمة سواء بسواء، وأنهم كليهما يستوون في ذلك...

جـ- إذا توصلنا إلى ذلك بتقوى الله؛ فإن الحياد يمكن أن يكون مفهوماً، وعلى الجمهورية الإسلامية عندئذٍ أن ترتفع إلى مستوى الحياد، **لأنها اليوم غير محايدة، عندما تطبق قرارات المحاصرة الاقتصادية على العراق بحذافيرها؛ فهي منحازة إلى النظام الدولي الذي تقوده أمريكا، ذلك النظام الذي علمتنا إيران الخميني أنه الاستكبار بعينه.**

د- كيف تتخذ الجمهورية الإسلامية موقفاً بعدم السماح للمتطوعين الذين يريدون أن يجاهدوا الصليبيين من المرور في أراضيها، بحجة أن ذلك يخرق الحياد! ما حكم الشرع في ذلك؟

... نلحظ أن هناك غزلاً دائراً بالإشارات بين الجمهورية الإسلامية وأمريكا، وأن الجمهورية

الإسلامية مستعدة للتوسط بين الحمل والجزار، **وكأنها بذلك تعترف بحق الأمريكيون في دخول المنطقة، وتأديب العاصين فيها..**

إن الثورة الإسلامية دخلت في خصومة مع النظام السعودي من أجل مسيرات البراءة من المشركين ومن الشيطان الأكبر، تسببت في قطع للعلاقات بين البلدين، في الوقت الذي لم يكن الأمريكيين محتلين أرض الحرمين بل كانوا في بلادهم يسيرون السياسة عن بعد، تراها في هذه الظروف توادد النظام السعودي بعد أن أدخل الصليبيين إلى أرض المقدسات، بينما كانت إيران قد قاطعت الحج على أقل من ذلك بكثير، ولقد أوصى الإمام بإمكانية مسامحة صدام حسين ومصالحته، ولكن لا يمكن مطلقاً مسامحة آل سعود وإصلاح الأمور معهم، كما قال الشيخ رفسنجاني أنه لا يمكن للمنطقة أن تستقر إلا باجتثاث آل سعود، فما الموقف الشرعي من ذلك اليوم؟

... في خضم كل هذا نجد إصراراً عجيباً على وجوب تسمية الخليج بالخليج الفارسي، ولو تفهمنا تسمية هذا الخليج الإسلامي تسمية قومية؛ فإن على صاحب القومية تلك أن يدافع عن ممتلكاته، وعما ينسب إليه من أراضٍ ومياهٍ، وهل يقبل من رئيس دولة إسلامية أن يصرح بأنه لا يسمح أن يكون خليجاً عربيّاً مسمياً ذلك انتصاراً، في الوقت الذي ترفع فيه الأساطيل الأجنبية في خليج هو أمريكي عمليّاً؟ فما موقف قائد الثورة الإسلامية وولي أمر المسلمين من هذا؟...». ا. هـ

٣- ولما يئس شبيلات من قيادة إيران؛ جرب أن يتواصل مع الشيعة العراقيين العرب، علّ أن يكون فيهم صاحب ضمير حي، ففي ١٩٩١/٤/٢ أرسل شبيلات رسالة نشرتها صحيفة «الرأي» الأردنية موجهة لمحمد باقر الحكيم -زعيم المجلس الشيعي الأعلى العراقي-، جاء فيها:

«الأخ السيد محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - طهران.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وتذكرتُ لقاءنا في طهران على هامش المؤتمر الإسلامي حول فلسطين أثناء الأزمة وقبل بدء العمليات العسكرية؛ حيث خرجنا غير متفقين في رؤيتنا للأمور الراهنة، بعد أنْ كان الاتفاق قد جمعنا دون أنْ نلتقي في إدانة حرب العراق للجمهورية الإسلامية، في أنها كانت حرباً على الإسلام، وفي أنها كانت تصب في خدمة أمريكا التي تناصب جميع العالم الإسلامي العداء؛ وبخاصة الجمهورية الإسلامية في إيران وعلى وجه التحديد خط الثورة داخل الجمهورية المعروف بخط الإمام / .

وأستذكر معكم موقفي الذي لم يتغير، والمبني على أنَّ حرب أمريكا للإسلام ولهذه المنطقة وشعوبها لم تتوقف، بل إنَّ أمريكا جاءت علناً جهاراً نهاراً لتفرض نظامها العالمي الجديد وعنوانه ما قبل الأخير: **هيمنة الغرب الفرنجي بقيادة أمريكا على العالم المستضعف بقيادة الإسلام؛ الذي يخشى أنْ يرتفع بعض أبنائه إلى مستوى عقيدته الثورية (كما فعل الإمام -رضوان الله عليه-)**، ومع أننا كنا من أشد المنكرين الدينيين لسياسة الرئيس صدام الداخلية ضد المعارضة؛ وعلى رأسها الجماعات الإسلامية المنكرين والمدينين لسياسته الخارجية ضد الجمهورية الإسلامية وثورتها العظيمة، تلك الثورة التي ساهم مساهمة رئيسية في إطفاء جذوتها الملتهبة في وجه أمريكا، وكانت تهدد بالانتشار خارج إيران في حال بقاء اشتعالها مستعرة حية داخل إيران، كما أراد لها إمامها الراحل ومؤيدو نهجه الثوري، إلا أنَّ التعصب لذلك الاستنكار لم يمنعنا -بفضل الله- من رؤية الأحداث الأخيرة كاستكمال لمؤامرة صهيونية أمريكية

لضرب العراق وقوته؛ التي هي ذخر المسلمين والعرب، ولوضع المنطقة تحت حذائهما العسكري، الأمر الذي يبدو و كأنه تحقق.

ولقد تذاكرنا في هذا الموضوع سويّاً واختلفنا؛ حيث كان رأيكم والرأي الظاهري للرسميين في إيران أنَّ القيادة العراقية لن تخوض حرباً؛ لأنها برأيكم عميلة لأمريكا ومتفاهمة معها!!!

وكان رأينا مخالفاً كليّاً لذلك، وبينا أنَّ السكوت على احتلال الجزيرة العربية وتهيئة الجيوش للانطلاق منها لغزو العراق؛ هو الذي يصب في خانة العمالة للغرب، ويشكل تناقضاً مع خط الثورة؛ تلك الثورة التي جذبت قلوب العالم بتصديها للشيطان الأكبر، التي يبدو اليوم أنها دُفنت مع رفات إمامها الراحل / !..

ومع أنَّ موقفكم وموقف الرسميين في دولة إيران صدمنا وقتئذٍ؛ إلا أنَّ حسن ظننا بمنطلقاتكم المستندة لمبادئ ثورة الإمام جعلنا نستميح لكم الأعذار، متأكدين أنَّ مبادئكم ستلزمكم بالاصطفاف مع العراق إذا اندلعت الحرب (التي كنتم تصرون على عدم إمكانية حدوثها)؛ لأنها حرب ضد كل مَنْ يكره أمريكا، وضد كل مَنْ أذل أو ينوي إذلال أمريكا، **فجاءت الصدمة المذهلة بأنْ وجدناكم وإيران التي خلعت «شادور الثورة» ولبست «فستان الدولة»، تتحركون على أنغام المعزوفة الأمريكية وكؤوس أعداء الإمام ومذهبه في المنطقة.**

ولا يهمنا في هذا المجال الدخول في تفاصيل إنْ كان ذلك بتخطيط مسبق أم أنه مجرد التقاء للمصالح؟؟ حيث بينا لكم رأينا في ذلك الاجتماع بأنَّ أي تحرك ولو كان مستقلاً حرّاً لن يكون اليوم إلا لحساب أمريكا، **وناشدناكم أنْ تتقوا الله في شعار الإسلام من أنْ يصطف مع مصالح أمريكا، أو أنْ يكون في خدمتها المباشرة.**

لقد أدرك الإمام / بثاقب نظرته العرفانية المستشرفة للمستقبل المعضلة التي ستقع بعده في المنطقة، وأنَّ الله -الذي لا يسأل عما يفعل- سيجعل من خصمه اللدود صدام حسين المرشح لحمل راية منازلة الشيطان الأكبر، **وخشيَ ألا يرتفع ورثته -وهو أعلم الناس بهم- إلى مستوى الحدث ومسؤوليته،** وأراد لهم الثبات على نهجه الثوري الذي لا يرى في غير أمريكا وعملائها نقيضاً رئيساً تختفي كل التناقضات الجانبية الثانوية الأخرى عند ظهوره؛ **فقام بتكبيلهم بشعارات جعلها جزءاً من عباداتهم: «الموت لأمريكا... الموت لإسرائيل»، وأوصاهم بإمكانية مسامحة صدام حسين وعدم إمكانية مسامحة آل سعود،** وحذرهم من خطورة أي مدح أو رضى يصدر عن الغرب تجاههم، وتركهم على محجة ثورية بيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك متهالك على الغرب...

فحدث ما توقعه بعد رحيله مباشر، وورث العراق وقيادته شرف منازلة أمريكا في حرب وغزو مخطط لها منذ خمسة عشر عاماً (وازداد إيمان الغرب بضرورتهما بعد نجاح الثورة الإيرانية وبعد بروز القوة العراقية العسكرية)، **وهرعنا إلى طهران في آب ١٩٩٠** في أول زيارة ولقاء لنا مع المسؤولين هناك ومع المعارضة العراقية؛ خشية السقوط وعدم الارتفاع لمستوى الأحداث، **فوجدنا أنَّ خط الإمام مات،** وأنَّ زمام السلطة التنفيذية ليس بيده، إلا أنَّ حضوره المكثف في المجلس كان اعتقادنا أنه سيحفظ إيران من السقوط إذا اندلعت الحرب التي كنتم جميعاً تستبعدون حدوثها، **واستبعدنا وقتئذٍ أنْ يتخذ القائد الفقيه أي موقف يناقض بصراحة نهج الإمام الراحل،** ولكن الخشية بدأت تتسرب إلى قلوبنا عندما لم تُستفز إيران الاستفزاز

المتوقع من وجود عدوها ونقيضها الرئيس في عقر دارها جاثماً على أرض مقدسات المسلمين.

وفي الوقت الذي سعدنا فيه بفتوى القائد في شهر سبتمبر ١٩٩٠ بضرورة جهاد الأمريكيين؛ إلا أننا أوجسنا خيفة من خطورة عبارة صغيرة وردت بالفتوى تربطها بمدة بقاء الجنود الأمريكيين في المنطقة!! فقمنا بإبراق برقية للسيد خامنئي؛ مؤيدين الفتوى بالجهاد، مؤكدين أنَّ عينية الجهاد لا ترتبط بمدة بقاء الأعداء في بلاد المسلمين، بل بمجرد وطء أقدامهم أرض المسلمين... وازداد خوفنا عندما حضرنا المؤتمر الإسلامي حول فلسطين في أوائل ديسمبر ١٩٩٠؛ حيث رُفض اقتراحنا بإدانة القوات العربية والإسلامية المتحالفة مع جيوش الشيطان الأكبر... كما رفضت مطالبنا بقرار لمقاطعة الحج (الذي تمت مقاطعته من قبل إيران في عهد الإمام لأسباب أقل بكثير من الوجود الأمريكي المباشر على أرض الحرمين!!)، وحيث تم وصف عمل العراق في الكويت بالغزو في أكثر من موضع في البيان الختامي، أما غزو أمريكا للمنطقة ولأرض الحرمين؛ فلم يذكر إلا «بالتواجد الأمريكي»!!! ولمرة واحدة فقط..، وحيث رفض اقتراحنا بأنْ تكون كلمة رئيس مجلس الشورى الصادقة المعبرة هي البيان الختامي للمؤتمر، ذلك البيان الذي لم يتطرق إلى ما جاء في كلمة الشيخ الكروبي مطلقاً.

والأهم من كل ذلك كله؛ حيث تم إخفاء تقصير المؤتمر وتخاذله في الوقوف في وجه أمريكا وراء عقدة صدام حسين، فلم يستجب لندائنا بضرورة تجاوز ذلك «بالتفضيل» بإنشاء قيادة ثورية جهادية في إيران تستقطب المسلمين للجهاد ضد الأمريكان!!! فنقوم بالتصدي للغزاة، إنْ ثبت صدام أم لم يثبت، لأنَّ فريضة طردهم غير مرتبطة بصدام... فكانت النتيجة أنْ ثبت صدام، ونكص الآخرون، بل أكثر من ذلك؛ **فقد التقت مصالح أمريكا بمصالحهم، فساروا في ركاب مخططاتها بترتيب مسبق أو دون ترتيب!!**

وعند بدء القصف الجوي للعراق، وتأخر التصرف المرجو من إيران... بدأ تحرك المتمسكين بالخط الثوري للإمام في مجلس الشورى، حيث طالبوا بدخول الحرب إلى جانب العراق ضد أمريكا... واستعانوا على ذلك بفتوى الإمام الخميني المدرجة في كتابه «تحرير الوسيلة»، وبمطالبات أبطال الحرب من مشوهيها وأهالي...

وأستذكر هنا بالإكبار وقفة بعض أعضاء مجلس الشورى من خط الإمام من أمثال السيد المحتشمي؛ الذي ذكّر مبغضي صدام بأنَّ خالد ابن الوليد هزم المسلمين في أُحد، ثم انقلب إلى سيف الله المسلول، وذكر القيادة بفتوى إمام الثورة المدونة في كتابه «تحرير الوسيلة»، ومن أمثال الشيخ الخلخالي، وعلى رأسهم الشيخ الكروبي، كما أستذكر مقولة أم الشهداء الثلاثة التي قالت وهي تحث على الجهاد: لقد قتل صدام أولادي الثلاثة في السابق، وأنا أهديه الرابع اليوم ليقاتل به الأمريكيين، وأستذكر زيارة الأستاذ الدكتور الجامعي من مشوهي الحرب لمجلس الشورى على كرسيه المتحرك وقد فقد بالإضافة إلى ساقيه عينه ويده مبكياً من قابلهم من النواب بقوله: «ما من أجل هذا الموقف المتخاذل قاتلنا وضحينا في السابق، لن يكون لتضحياتنا أي معنى إذا لم نخض هذه الحرب اليوم ضد أمريكا».

ولكن ويا للأسف! حدث ما لم يتوقعه أحد!! فبدلاً من أن يحسم سماحة القائد الجدل الدائر لصالح مبادئ الثورة، أو بدلاً من أنْ يترك الصراع في

الآراء دائراً على الأقل ليحسم الأمر نفسه؛ قام بحسم الموضوع لصالح خط الدولة بدلاً من خط الثورة، فانقلبت ولاية الفقيه من النعمة التي عول عليها الإمام الراحل أشد التعويل في حراسة مبادئ الثورة من انحرافات مديري شؤون الدولة المحتملة إلى أداة لتكبيل خط الثورة، ولهز ثقة ومحبة قلوب مئات الملايين من المسلمين في العالم تجاه ثورة الجماهير المليونية المسلمة.

وفي محاولة للنصيحة قمنا بتوجيه برقية إلى سماحة القائد بعد أسبوع من اندلاع الحرب الجوية، وأتبعناها بزيارة إلى طهران قدمنا فيها مذكرة خطية باسم عدة حركات إسلامية من ذوات المواقف الثابتة، نستفتي فيها سماحته حول شرعية مواقف عديدة اتخذتها دولة إيران!!! وقدمت المذكرة بواسطة سماحة رئيس مجلس الشورى، وانتظرنا الإجابة في طهران، فوعدنا بإرسالها من خلال السفارة إلى عمان... وإلى الآن لم نتلق أي ردّ على برقيتنا والمذكرة... اللهم إلا الرد العملي لموقف إيران وموقفكم الذي يتجاهل وجود الجنود الأمريكيين في احتلال مذل للعراق، ويتناغم مع ذلك الاحتلال في تحقيق أهدافه الأخرى؛ وخصوصاً تغيير القيادة العراقية في هذا الوقت...

ومع أنكم كنتم قد أكدتم لنا في اجتماعنا على هامش مؤتمر فلسطين (تحت إلحاحنا عليكم توضيح موقفكم من الغزو المحتمل للعراق) بأنكم ستقاتلون الأمريكيين الغزاة، وستوجهون بنادقكم نحوهم، ولكن ليس تحت قيادة صدام؛ إلا أننا نراكم اليوم وبنادقكم موجهة في نفس اتجاه بنادق الأمريكان الذين يحلون كما يبدو عمليّاً ضيوفاً على «الحكومة المأمولة الحرة القادمة» في العراق!! ويشغلون حيزاً يبلغ ١٥ % من أراضي العراق!!! في الوقت الذي لم يصدر فيه وقف إطلاق النار، والذي يبدو أنه لن يصدر قبل محاولة تمكين المعارضة من الوصول إلى الحكم تحت سيطرة شركائكم العلمانيين، وليس تحت سيطرتكم، أو خلق فتنة لبنانية المظهر بلقانية المخبر...

ولو كان العراق أعز عليهم من أحقادهم على صدام لقالوا: فليحيا العراق، ولينجو شعبه وأرضه من المعاهدات المكبلة؛ حتى لو عاش صدام «بدلاً من: يهمنا سقوط صدام حتى لو كان ذلك عن طريق رهن الشعب العراقي إلى الأعداء لأجيال قادمة».

أخي السيد محمد باقر الحكيم... فإنَّ وقوفكم اليوم مثل هذا الموقف الذي لم يطلق رصاصة واحدة في وجه الأمريكان الغزاة، بل وجه رصاصه كله ضد قيادة بلده وشعبه أثناء هجوم الأعداء على البلاد قد أسقط التعاطف معكم، وقلبه إلى استياء وخجل من تمريغ شعار الإسلام العظيم في مثل هذا الوحل المشين...». ا. هـ

٤ - وبعد اثنتي عشرة سنة حين تآمر شيعة العراق مع أمريكا على احتلاله؛ لم يطق شبيلات السكوت، فأرسل رسالة علنية لحسن نصر الله زعيم حزب الله ووكيل الخامنئي في لبنان، نشرت في الصحف[١]، منتقداً هذه الخيانة الشيعية، بعنوان « لماذا الصمت على دخول إسلاميين الفراش الامريكي؟»، جاء فيها:

«... لما كان حزبكم العظيم قد وصل في مواقفه وجهاده وبقيادتكم الرائدة الى أعماق وجدان أبناء الأمة، ونجح في تحرير الأرض اللبنانية المحتلة؛ فقد تضاعفت بذلك مسؤولياته الفكرية والسياسية، فإضافة

(١) نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط» ٢٠٠٣/٨/٩.

إلى مسؤولياته العملياتية في الساحة اللبنانية أصبحت مواقفه السياسية على المستويين القومي والإسلامي تحت المجهر أكثر وأكثر، **ويحاسبه ضمير الأمة الجمعي على المقاييس التي أحبه من أجلها واحترمه بسبب منها...، ونحن المهتدون بالعقيدة والمتمسكون بمبادئ أهم ثورة في العصر الحديث أولى بأن نكبل بمعتقداتنا ونلزم الموقف الذي كان في أمسنا هو الموقف الصحيح... لقد بات واضحاً للصغير والكبير مدى التناقض الذي أوقع ثوار الأمس أنفسهم فيه، وكنا قد رأينا ذلك التوجه الخطير منذ صيف عام ١٩٩٠، وتمنينا أن نكون مخطئين فيه، وهرعنا إلى ساحة أحبابنا مستطلعين ناصحين؛ فما عدنا إلا بخفي حنين!** ولكننا بقينا نمني النفس بأن بروز التناقض في المنطقة علناً وبوضوح سيدفع بالثوريين والمتمسكين بحب الإمامين الحسين عليه السلام والخميني - رضوان الله عليه - إلى الخندق الذي يرضي الأئمة ومن قبلهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، **إلا أن الامر استفحل وازداد سوءاً!!**

لذلك وأمام الخطر الماحق الذي تتعرض له ثوابت الثورة؛ فإن المرشح لأن يكون هادياً مهديّاً، لا ضالاً ولا مضلاً هو حزبكم العظيم، وشخصكم الكريم، **وإنها لمسؤولية تاريخية وابتلاء من الله لكم عظيم أن تعلنوا الموقف العقائدي والثوري والوطني الصحيح فيما يخص الاحتلال الأمريكي النجس للعراق، الموقف الشرعي الذي لا يختلف حوله إلا الضالون المضلون، والمتمثل بـ: «إذا احتلت أرض المسلمين فإن الجهاد (وليست المقاومة السلمية) يصبح فرض عين»** لا مجال لأي تردد بشأنه...

لم أتفاجأ شخصيّاً بموقف ورثة الثورة العظيمة بالاعتراف بمجلس الحكم في العراق... لم أتفاجأ لأنني منذ زيارتي الأولى لإيران في عام ١٩٩٠ اكتشفت أن المنطق الذي بات يحكم السياسة الإيرانية لن يوصل إلا لمثل هذا الموقف، وها قد ثبت صدق ما استشرفت؛ والذي كنت أدعو الله -سبحانه- أن لا يثبت.

بكل الألم أنعى لنفسي وللأمة ثورة كانت روحنا وحياتنا في الثمانينات، ثورة أدخلها ورثتها في إغماءة سريرية كانت تتنفس فيه من خلال الموقف الداعم لكم، بينما الموت يزحف عليها من قبل المواقف الأخرى، موت سريري تطور إلى موت شبه كامل؛ بعد اعتراف ثوار الأمس بمجلس بريمر هذا وقرضاي من قبله، فبعد شعار «الموت لأميركا» الذي تلاحظون معي بأنه اختفى في السنوات الاخيرة من الطقوس التي فرضها الإمام الثائر، وجعلها جزءاً من مظاهر التعبد ليحمي الثورة والثوار من الانحراف؛ أصبح الشعار العملي تأييد من يقولون: «تعيش أميركا المنقذة!».

ولقد باتت المسؤولية القيادية والفكرية والسياسية عليكم منفردين لإنقاذ الفكر الثوري من السقوط والمعتقد الديني من التلوث، لا يطلب منكم سوى إعلان الموقف الصحيح مما يجري في العراق، **كي تتمايزوا عن مسيرة الانحراف المرعب الذي يكاد يدفن مبادئ الثورة والثوار، وتنقذوا أبناء الأمة المقلدين لقياداتهم من الضلال الذي يكاد يودي بهم...**

سماحة الأخ الحبيب السيد حسن وإخوانه المجاهدين الأبطال:

ليس فينا خير إن لم نقلها، وليس فيكم خير إن لم تسمعوها، ولقد بات واجباً علينا إشهار النصيحة لكم حتى يطمئن الناس المذهولون إلى أن هنالك من لا

يحابي لأحب الناس إليه عندما يتطلب الموقف الشرعي النصيحة.

فمن غير المعقول أن نسمع منكم موقفاً يعتبر موقف الخون المتعاملين مع الأميركان في العراق بأنه مجرد اجتهاد! نحن نعرفكم جيداً، وثقتنا بكم أشد من ثقتنا بأنفسنا، ومن أجل ذلك نناشدكم وبكل قوة أن تصححوا الموقف الذي لا نتهم نيتكم فيه، **وإن كنا نرفض خروجه منكم معتبرين بأن لكل جواد كبوة، فهل تدعوننا بذلك إلى اعتبار الموقعين على معاهدات مع العدو مجرد مجتهدين لم يصيبوا؟ رغم أن كل هذه المعاهدات أقل نذالة من إعانة الكافر على احتلال بلادنا، وتنصيبنا حكاماً عليها.**

لقد أدان الإخوان المسلمون في العالم أولئك المتنسبين إليهم في العراق؛ الذين شاركوا في مجلس أذناب الاستعمار، وإنكم لمطالبون بإدانة موقف بحر العلوم ومحمد باقر الحكيم؛ الذي عين شقيقه عبد العزيز في مجلس الحكم النجس هذا.

... هل يحتاج نزول الأعداء أرض المسلمين إلى فتوى بالجهاد؟ أم أن المسألة الشرعية في ذلك بينة واضحة ومحسومة؟ رغم ذلك **ألم يضطر السيد الخامنئي في سبتمبر ١٩٩٠ إلى إصدار فتوى توجب جهاد الأميركان لطردهم من الخليج؟ كان ذلك قبل العدوان العسكري الأول على العراق؛ لكن الفتوى كان فيها خطأ، بل قل خطيئة ربطها بقوله: «إذا بقوا مدة طويلة»؟ هل لاحظتم الآن كيف لمحت الانحراف منذ ذلك اليوم؛ فأبرقت له برقية مشهورة نشرت في الصحف أشكره فيها على الفتوى، وانتقد ربطها بمدة زمنية.**

ولو سلمنا له بالمدة الزمنية جدلاً؛ فإننا نتساءل عن المدة الشرعية المسموح بها لبقاء الأميركان؟ أليست اثنتي عشرة سنة وثلاث حروب (اثنتان في العراق، وواحدة في أفغانستان) كافية لحلول العدة الشرعية؟ لقد صدرت الفتوى عند نزول الجيوش الأميركية في الخليج وقبل اطلاق أية رصاصة، والآن بعد أن احتلت العراق وأفغانستان؛ هل يصبح الحكم الشرعي التفاهم مع بريمر ومجلس بريمر؟ وقرضاي وحكومة قرضاي؟ وتسليم المجاهدين الأفغان إلى الأميركان؟ منذ ١٩٩٠ اختبأ الخائفون من أميركا خلف حجة أنهم لا يجاهدون الأميركان تحت راية صدام، **وقد أحرجناهم علناً في طهران في مؤتمر القدس في ديسمبر / كانون الثاني ١٩٩٠ بقولنا: إن باب الجهاد ليس ضيقاً يقف فيه صدام عقبة مانعاً «المخلصين» منا أن يجتازوه! فلقد حل الأميركان ضيوفاً ثقلاء على منطقة الخليج، وإن طول شواطئه الإيرانية آلاف الأميال، فارفعوا راية جهادهم، وسيتبعكم الجمع المؤمن!**

إننا لنأسف أشد الأسف عندما لا تدين كثير من المراجع الدينية، وكذلك السلطة المنبثقة عن الثورة في إيران دخول إسلاميين إلى الفراش الأميركي في العراق، فإن اختار هؤلاء مسيرة الضلال البين؛ فإن الأمة لن تُجمع على ضلال، وسيسقط كل ضال مضل لا هاد ولا مهدي، وهنا تقع عليكم المسؤولية التاريخية بعدم إعطاء أي عذر للذين استخذوا للأميركان، ورضوا التعاون مع أعداء الإمام وأعداء الإسلام وأعداء الإنسانية.

فتداركوا الأمر - سددكم الله -، وتبرأوا من العملاء والسياسيين المتسترين بالدين، وأعيدوا للناس بوصلتم الصحيحة...». ا.هـ

الخلاصة:

١ - نلاحظ في هذه الرسائل مدى ضخامة التبعية والانسحاق الذي يُكنه الكثيرون من قادة العمل

الإسلامي للخميني وثورته ومنهجه الشيعي، حتى جعله شاهداً على المسلمين بمساواة النبي ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَـٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾[النساء:٤١]، وهذا يكذب دعوى التأييد السياسي فقط من الحركات الإسلامية للشيعة وإيران!!

٢ - مع كل هذه الخيانات التي حصدها ليث شبيلات؛ لا زال يعتقد أن الخميني إمام طاهر، وأن اتباعه خانوه، في محاكاة لعقيدة الشيعة بأن الصحابة خانوا حبيبهم ونبيهم من بعده!!

ولم يستطع شبيلات أن يستوعب أن خامنئي يسير على القواعد التي تعلمها من الخميني في فضيحة إيران غيت؛ بشراء الأسلحة من أمريكا وإسرائيل لحرب العراق، ومن لؤمه في إقصاء نائبه منتظري؛ بسبب فضحه لذلك، ومن خيانة الخميني للإخوان المسلمين في سوريا؛ الذين رحبوا بثورته، ومن رفضه إدانة مجزرة أمل بحق المخيمات الفلسطينية، ومن خلال تغاضيه عن الاحتلال الشيوعي الروسي لأفغانستان، وغيرها كثير.

٣ - من سذاجة ليث شبيلات اعتقاده أن أتباع الولي الفقيه (الخميني/خامنئي) ممثلين في الحكيم ونصر الله يمكنهم مخالفة أمره وسياسته، ولذلك لم يجنِ سوى الخيانة والخيبة!

٤ - أعلن ليث يأسه من خامنئي وقادة إيران الحاليين، ومن محمد الحكيم، لكنه لا يزال يؤيد حزب الله لليوم؛ ظنّاً منه أن حزب الله يقاوم بهدف الدفاع عن الأمة ومصالحها!

ولم يفهم بعد أن حزب الله وإيران والشيعة تقاوم حين تتحقق مصالحها فحسب، والعراق وأفغانستان وغزة أكبر شاهد!! كما أن مهاجمة نصر الله للمقاومة العراقية ووصفها بالإرهاب مشهور، وتجاهل قناة «المنار» للمقاومة العراقية موقف في غاية الوقاحة لمن يعقل، ودعم وتعاون حزب الله مع الميلشيات الشيعية الطائفية - وخصوصاً جيش المهدي - أمر معلن.

وأخيراً يكفي شبيلات لفهم حقيقة حسن نصر الله وحزبه نعي حسن نصر الله للحكيم الذي تعاون مع المحتل الأمريكي لغزو العراق بوصفه بطلاً مجاهداً!!

٥ - رغم تنديد ليث بعدم المقاومة في العراق، وأنه يرفض عد عدم المقاومة اجتهاداً؛ إلا أنه يسافر من أجل تقديم العزاء لأسرة محمد حسين فضل الله سنة ٢٠١٠م، رغم أن فضل الله لم يؤيد المقاومة العراقية، ولم يندد بالمتخلين عنها، بل برر لهم؛ كما في لقائه الشهير مع غسان بن جدو في حضور القرضاوي في برنامج (حوار مفتوح) على قناة «الجزيرة».

ما لا يريد أن يفهمه ليث وأمثاله من الشخصيات الإسلامية أن هذه السياسات الشيعية والإيرانية نابعة من العقيدة الشيعية؛ والتي تقوم على تكفير عموم أهل السنة، واستباحة أموالهم، وأن النصارى واليهود هم أقرب لهم من السنة، ولذلك تتكرر منهم هذه السياسات العدوانية والخيانية دوماً؛ بغض النظر عن القومية التي تطبقها (فارسية/عربية)، أو البلد التي ينتمي لها (إيران، العراق، لبنان)، أو مرتبة منفذها (الولي الفقيه، رئيس حركة معارضة، قائد المقاومة).

فمتى يفهمون أن هذه السياسات الخيانية هي التطبيق المثالي للعقيدة الشيعية!!





الولي الفقيه بين تناقضات الخميني، وفساد خامنئي

بوزيدي يحيى

خاص بـ «الراصد»

الـولي الفقيـه/المرشـد الأعـلى في إيـران يتمتـع بالسلطة المطلقة، تمكنه من نقض القرارات التي تتخذها أي من فروع السلطة التنفيذية أوالتشريعية أوالقضائية[١]، وقد أسس لذلك الخميني في نظريته لولاية الفقيه، وسار خـامنئي عـلى خطـى الخمينـي في الإعـلاء مـن منـصبه ومكانته؛ حتى أفتى خامنئي إنه «وفقاً للمذهب الشيعي؛ يجب على جميع المسلمين طاعة الولي الفقيه، والخضوع لأوامره، وتنطبق هذه الفتوى -أيضاً- على الفقهاء الشيعة الآخرين؛ ناهيك عن تابعيهم، وفي منظورنا، يعد الالتزام بحكم الفقيه جزءاً لا يتجزأ من الالتزام بالإسلام، وحكم الأئمة المعصومين»[٢].

لـذلك يـسبغ قـادة النظـام الإيـراني عـلى المرشـد الأعلى هالة ضخمة؛ كما فعل أحمدي نجاد عند قيامه بتقبيل يد خامنئي في حفل توليه منصب رئيس الجمهورية الأول، ووصـفه للخمينـي بـ (الإنـسان الكامـل، والإمـام المعصوم)[٣].

وشخـصية لهـا مثـل هـذا الاعتقـاد بعـصمة الـولي الفقيه يفترض بها أن تكون من أشد المخلصين للمرشد علي خـامنئي والمنقـادين لـه آليّاً، كـون حكمـه هـو امتـداد للولي الفقيه الخميني الذي كان يتمتع بولاية عامة وسلطة مطلقة، غير أن نجاد رفض تطبيق بعض أوامر خامنئي إلا عقب تكرار الطلب منه؛ كما حدث في رفضه إقالة صهره مشائي الذي عينه نائباً له، وبعد عدة شهور قام نجاد بتعين مـشائي مـديراً لـديوان الرئاسـة، في بـادرة مفاجـئة اعتـبرت لـدى الكثـيرين بمثابـة «ازدراء» و«تحايـل» عـلى المرشـد الأعلى للثورة الإسلامية!

وتردد نجاد في تنفيذ أمر خامنئي، ومن ثم التحايل عليـه يـصطدم بوجـوب طاعـة الـولي الفقيـه؛ والـذي يعـد نائب الإمام المنتظر، والذي يعتقد نجاد أنه من الممهدين لـه، وأنـه سـيظهر قريبـاً كـما بـشر في بداية رئاسـته الأولى بنهاية العالم، ومجيء الإمام المهدي (الذي ينتظر الشيعة عودته)، وإقامة حكومة عالمية عادلة[٤]!!

(١) مهدي خلجي، «الصراع على السلطة العليا داخل إيران»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠١٠/١٢/١٦.

(٢) مهدي خلجي، (في انتظار المهدي أحمدي نجاد «ينظّر» لإيران القرن الحادي والعشرين)، مجلة «المجلة»، ٢٠١٠/١١/٣٠.

(٣) جريدة «النهار» ٣٠ أيار ٢٠٠٧.

(٤) مهدي خلجي، (في انتظار المهدي أحمدي نجاد «ينظّر» لإيران القرن الحادي والعشرين)، مجلة «المجلة»، ٢٠١٠/١١/٣٠.

ومن قبله رفض خامنئي حين كان رئيساً للجمهورية تنفيذ فتوى للخميني؛ لكنه سرعان ما تراجع وانصاع لفتوى الخميني، فلماذا تتناقض التصرفات مع الاعتقادات المعلنة في حق الولي الفقيه؟؟

لفهم ذلك، دعونا نستعرض بعض المحطات من قيادة الخميني وخامنئي:

١- الخميني:

يشير محمد حسنين هيكل في كتابه «مدافع آية الله» إلى أن صحة الخميني كانت منذ وصوله إلى إيران قد بدأت تضعف؛ إذ أصيب بأكثر من نوبة قلبية بعد عودته إلى مدينة قم، وأصبح من المستحيل عليه أن يركز أكثر من عشرين دقيقة في اللقاء الواحد، ورغم أن كل القضايا الهامة ظلت تقدم إليه ليتخذ قراراً بشأنها؛ فقد كانت استجابته لها غريزية أكثر منها عقلية، وكان يشكوا من إرسالهم ثلاثة تقارير يوميّاً، وتوسل المسؤولين عدم إرسالها لأنه لا يقرأها[١].

ولا شك أن مثل هذه الأوضاع تضاعفت أكثر مع تقدم الأيام من جهة، وازدياد المسؤوليات وتشعبات القضايا الداخلية والخارجية؛ خاصة بعد اندلاع الحرب مع العراق من جهة أخرى، وقد تكون هذه من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة نفوذ ابنه أحمد الخميني في السلطة ودائرة المحيطين به، وعلى رأسهم هاشمي رفسنجاني وعلي خامنئي وحلقتهم المعروفة برجال الإمام، كما قد تفسر من ناحية أخرى التناقضات الكثيرة في مواقفه!!

(١) محمد حسنين هيكل، «مدافع آية الله»، دار الشروق، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٧، (ص٢٤٢).

فعلى صعيد السياسة الخارجية؛ يمكن أن نذكر إصرار الخميني على الاستمرار في الحرب مع العراق طوال سنوات الثمانيات برغم كلفتها الباهظة؛ حتى هددت بانهيار النظام الإيراني نفسه بغية إسقاط النظام العراقي، اضطره فيما بعد لتجرع السم، وإعلان وقف الحرب -على حد تعبيره-، ومثل حمايته لهاشمي رفسنجاني عقب فضيحة صفقة الأسلحة مع الولايات المتحدة بوساطة إسرائيلية (إيران كونترا)، ورفضه مطالب البرلمان بالتحقيق في الموضوع، ومثل عزل نائبه آية الله حسين منتظري بسبب فضحه لتلك الاتصالات، وانتقاده لجرائم أجهزة الأمن في عهد الخميني[٢]، وما كان يقوم به أتباعه من محاكمات شكلية وإعدامات بالجملة للمعارضين؛ والتي لم يحرك ساكنا لوقفها، ومثل علاقاته الوطيدة مع النظام السوري والليبي اللذين لا يختلفان عن باقي الأنظمة التي كان ينعتها بالدكتاتورية، ويدعو المستضعفين لمواجهتها.

أما على الصعيد الداخلي؛ فهناك العديد من الأمثلة على فساد قرارات الولي الفقيه، ففي عام ١٩٨٧ أفتى الخميني بسحب حق التعزير من القضاء كما تنص المادة ١٥٦ من الدستور، وأوكله إلى الحكومة، ثم عدل عن فتواه في عام ١٩٨٨، وأوكل الحق نفسه إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام مناصفة مع الفقهاء جامعي الشرائط[٣]، ولا يستغرب هذا بعدما نعلم قوله: «إنه في

(٢) مصطفى اللباد، «حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه»، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨، (ص١٩٣).

(٣) نيفين عبد المنعم مسعد، «صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية»، ورقة عمل مقدمة لندوة المستقبل العربي، العدد (٢٢٥)، =

الحالات التي تتعارض فيها الشريعة مع واقع الحياة العصرية؛ يملك الولي الفقيه السلطة الدينية لإصدار حكم مخالف للشريعة».

وبهذه الطريقة؛ إن ما يجعل الوالي الفقيه مختلفاً ليست قدرته على تطبيق الشريعة، بل سلطته الدينية الفريدة؛ التي تتيح له تجاهل الشريعة من أجل المصالح الخاصة بالنظام، إذا كانت الشريعة معارضة لما من شأنه أن يحافظ على بقاء الحكومة[1]، كما أن محكمة رجال الدين التي أنشأت بقرار من الخميني في ١٥/٠٧/١٩٨٧ التي سحبت البساط تدريجيّاً من تحت أقدام المحاكم العمومية ومحكمة الصحافة؛ باتت ساحة لتصفية الخلافات السياسية بين تيار وآخر[2]، والمتضررين منها والقانونيين يرجعون كل ما تتسبب فيه تلك المحكمة من إشكالات سياسية إلى قرار الخميني بإنشائها خارج إطار الدستور، مما ترتب عليه ظهور آثار سلبية خطيرة؛ لتأكد أن هذا الفعل لا يقوم به معصوم عن الخطأ؛ خاصة إذا علمنا أن هذا القرار اتخذ في وقت متأخر من حياته!

ومثلها -أيضاً- إقرار الخميني قبيل وفاته سنة ١٩٨٩ تعديلات جديدة على الدستور؛ حيث وسعت صلاحيات المرشد الواسعة أصلاً، وفي نفس الوقت خفضت المواصفات الفقهية المطلوبة لتولي المنصب؛ فتم إسقاط شرط انعقاد قبول أكثرية الأمة، وشرط حيازة مرجعية التقليد[3]، وتذهب بعض المصادر إلى أن ذلك تم بضغط من الثلاثي رفسنجاني وابنه أحمد الخميني وخامنئي[4]، وراجت في تلك المرحلة قصة أسطورية مفادها أنه حين كان مؤسس الثورة/الدولة الإسلامية في إيران على فراش الموت -خلال لحظاته الأخيرة- أخذ بيد كل من رفسنجاني وخامنئي، وحذرهما مُسبقاً بأن الثورة «سوف تدوم وتبقى وتزدهر» طالما بقي الرجلان «معاً» في صف واحد[5].

إن الأخطاء الناتجة عن هذه القرارات وغيرها زعزعت قبول فكرة الطاعة المطلقة للولي الفقيه/ المرشد لدى النخب السياسية وصناع القرار.

٢- خامنئي:

إذا كان الخميني سهل عليه الحصول على طاعة وتأييد الشارع الإيراني بسبب الهالة التي أحيط بها؛ فإن العقبات التي واجهت خامنئي كانت أكبر بكثير؛ بداية بالطريق الصعب والشاق جدّاً للوصول إلى منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية؛ حيث رفض معظم المراجع تلقيبه بآية الله، واقتصروا على لقب حجة الإسلام؛ فضلاً عن آية الله العظمى، وحتى رتبة المرجعية؛ فقد حصل عليها بالقوة وفي وقت متأخر؛ إذ لم يتم الإعلان عن خامنئي بوصفه أحد المراجع الكبار للشيعة

= ٠٣/٢٠٠١، (ص٨٨).

(١) مهدي خلجي، (في انتظار المهدي أحمدي نجاد «ينظّر» لإيران القرن الحادي والعشرين)، مجلة «المجلة»، ٣٠/١١/٢٠١٠.

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد، «صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية»، ورقة عمل مقدمة لندوة المستقبل العربي، العدد (٢٢٥)، ٠٣/٢٠٠١، (ص٨٩).

(٣) نيفين عبد المنعم مسعد، «صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية»، ورقة عمل مقدمة لندوة المستقبل العربي، العدد (٢٢٥)، ٠٣/٢٠٠١، (ص٨٧).

(٤) نيفين عبد المنعم مسعد، «صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية»، ورقة عمل مقدمة لندوة مجلة «المستقبل العربي»، العدد (٢٢٥)، ٣/٢٠٠١.

(٥) يوسف شلي، «الثورة الإسلامية في مواجهة رفسنجاني»، مجلة «العصر» ٣١/٠١/٢٠١٠.

الإثني عشرية حتى نهايات عام ١٩٩٤، وليس لديه رسالة علمية معروفة لعامة المؤمنين تجيز له حمل لقب آية الله؛ على ما تقتضي به تقاليد الحوزة العلمية[١]، وقد أثارت فتواه مؤخراً بوجوب طاعته كونه نائب الإمام المهدي إستياء المرجعيات في الحوزات الدينية في مدينة قم؛ التي ترى بأن ولايته ليست بمفهوم النيابة العامة للمعصوم، بل هي في حدود ضيقة، ما اضطر المواقع الإلكترونية التابعة للمرشد ولنظام الجمهورية الإسلامية إلى إزالة نص فتاوى خامنئي الأخيرة التي أمر فيها بطاعته، وربطت أوساط إيرانية مطلعة بين فتاوى المرشد والتحذيرات التي أطلقها مراجع دين بارزون من إخضاع استقلالية الحوزة الدينية لسيطرة الحكومة والمرشد[٢].

في فترة صعود الإصلاحيين خلال التسعينيات فتح خامنئي المجال للحرس الثوري لمواجهتهم بكل أساليب اللعبة السياسية القذرة، ما يتعارض مع مبادئ العدل والورع الذي يفترض أن يتحلى به عالم الدين وقائم مقام الإمام المعصوم.

وخلال أزمة الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٠ أعلن خامنئي مباشرة تأييده لفوز أحمدي نجاد، واصطف إلى جانبه في وقت مبكر من الأزمة، واتهم القادة الإصلاحيين بالعمالة للغرب؛ رغم أنهم من قيادات الصف الأول في النظام، فميرحسين موسوي كان يشغل منصب رئيس الوزراء لما كان علي خامنئي رئيساً للجمهورية، وكثيراً ما تصادما قبل أن يلغي التعديل الدستوري قبيل وفاة الخميني منصب رئيس الوزراء، وهذا الأمر يفسر جزء من سرعة اصطفاف خامنئي إلى جانب أحمدي نجاد ووقوفه ضد موسوي؛ الذي اتخذ مواقف حادة من المرشد، إنطلاقاً من حسابات الماضي السياسي بينهما، وليس فقط حول تزوير الإنتخابات من عدمه.

ولم يتوقف خامنئي عند حد تولي منصب المرشد الأعلى، بل هو يطمح بتوريث هذا المنصب لابنه مجتبى؛ الذي تتهمه المعارضة الإصلاحية بقيادة عملية تزوير الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وقمع الاحتجاجات المناهضة للنتائج برعاية والده خامنئي[٣]، وأنه يخطط مع مجموعة من رجال الدين النافذين المتشددين لكي يحل محل والده؛ من أجل إحكام سيطرة المتشددين على الوضع في إيران[٤].

خاتمة

إنّ إدراك قادة إيران حقيقة تصرفات الولي الفقيه، وأنها تدور بين التناقض والفساد؛ فعلام يرضخ له ويطيع؛ وهو ليس من عامة الشعب البلهاء والذين تروج عليهم الدعايات والخرافات الدينية المزورة!!



(١) مصطفى اللباد، المرجع نفسه، (ص٢٣٦).

(٢) نجاح محمد علي، «خامنئي: أنا نائب المهدي المنتظر، وطاعتي واجبة على الجميع»، «العربية نت» ٢٢/٠٧/٢٠١٠.

(٣) لتفاصيل أكثر حول الولي الفقيه وحدود الفساد السياسي انظر: بوزيدي يحيى، «ظل المرشد الأعلى: الصراع على مستقبل إيران من بوابة ولاية الفقيه»، «مدارات إستراتيجية»، العدد (٣، ٧٩).

(٤) «إيلاف» ١٧/١٠/٢٠٠٩.

نافذة سنة إيران إلى العالم (٦)

ماذا يريد حكام إيران من اضطهاد أهل السنة؟

إبراهيم سعيدي نيشابوري- طهران

خاص بموقعي «الراصد، وسُنِّي نيوز»

إن حكام الرافضة في إيران -رغم كل الاختلافات التي بينهم، ورغم البأس الشديد الذي أقعدهم عن جمع كلمتهم، وعن القيام بما يتطلب منهم مجتمعهم- **متفقون على النكال بأهل السنة جميعهم؛** علماء وعامة، رجال ونساء، صغار وكبار، وهو نتاج الحقد الذي زرعه ابن سبأ اليهودي في فكر الرافضة وفي قلوبهم تجاه أهل السنة وعقائدهم ومقدساتهم؛ للانتقام من الإسلام والمسلمين؛ لا سيما الصحابة الأبطال الأخيار المؤمنين المجاهدين؛ الذين ضحوا بكل غال ورخيص في سبيل نصر الاسلام والرسول الكريم ﷺ، ونشر هذا الدين في ربوع العالم.

ولهذا السبب لا يزال الرافضة لليوم يستمتعون بسبهم و لعنهم للصحابة الكرام رضي الله عنهم ؛ كما نشاهد ونسمع في فضائياتهم، ونقرأ في مواقعهم ومنتدياتهم، و من هذا الباب -طبعاً- الانتقام من كل من يحب الصحابة الكرام رضي الله عنهم ؛ وبخاصة علماء أهل السنة كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

فنحن أهل السنة في ايران قدر الله -تعالى- أن نقع في متناول يد الحكومة الرافضية الحاقدة؛ والتي تبنت أجندة تتماشى مع أجندة الصهاينة الحاقدين على الاسلام والمسلمين، فاليوم هناك العشرات من علماء أهل السنة الإيرانيين قابعون في سجون الملالي والآيات، بالإضافة إلى سلسلة الاغتيالات التي حصدت عشرات من علمائنا في عهد حكومة رفسنجاني، وعادت العجلة من جديد في عهد حكومة أحمدي نجاد؛ لاسيما في دورته الثانية، فقد تبنت حكومة أحمدي نجاد خطة محكمة للتضييق على أهل السنة في كافة مرافق الحياة، وجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، كما يحدث لإخواننا في فلسطين المحتلة من قبل اليهود!!

وهذا ليس بجديد علينا، ولكن الجديد هو: إحكام السيطرة على المدارس الدينية الأهلية السنية التي حافظت على استقلالها منذ مطلع التاريخ الإسلامي؛ وحتى في عهد الخميني، ففي إيران لكل من السنة والشيعة مدارسهم ومناهجهم المستقلة عن جميع الحكومات عبر التاريخ، فالحوزات الشيعية في داخل إيران وخارجها تعمل بمعزل عن الحكومات، وسنة إيران كانوا يجدون عزاءهم من الظلم الواقع عليهم من خلال مدارسهم التي تحفظ لهم هويتهم ومنهجهم، وهم اليوم بسبب الضعف السياسي وتغطرس الحكومة الحاقدة والأنظمة الدكتاتورية يكادون يفقدون سيطرتهم على معاهدهم ومدارسهم؛ رغم أن الدستور الإيراني ينص على حرية أهل السنة في مدارسهم ومساجدهم، لكن حكومة الملالي لا تحترم أهل السنة احترامها لليهود أو المجوس؛ بسبب ما يحضون به من دعم دولي.

فخلال الأعوام الماضية نهجت حكومة نجاد عدة سياسات ديكتاتورية رافضية حاقدة، وبالتنسيق مع مراجع الحوزات لإخضاع هذه المدارس، وإسكات الصوت الوحيد لأهل السنة، وإقفال المنفذ الوحيد لحريات السنة؛ لا سيما أنه في الآونة الأخيرة زادت

المحاكمات والإعدامات، واشتدت الضغوط على أهل السنة وعلمائهم، وضاقت حلقة الحصار على كبار علماء السنة ومدرسيهم، ومن ضمن العلماء المسجونين اثنان من أصهار الشيخ عبدالحميد إسماعيل زهي -رمز أهل السنة في إيران-، فقبل مدة قصيرة قبض على كل من الشيخ حافظ إسماعيل و عبد الحميد -صهري الشيخ عبد الحميد- بغرض الضغط على الشيخ، ثم توالت الأحداث، وجاءت الضغوط على حافظ إسماعيل وعبد الحميد لانتزاع بعض الاعترافات منهما للضغط على الشيخ عبد الحميد -لأنهما كانا مرافقين للشيخ في أسفاره-، وبهدف الضغط على الشيخ عبدالحميد ليقبل بخضوع المدارس الدينية لأهل السنة للسلطة الرافضية.

هذه السيطرة التي يهدفون منها إلى تطويع مناهج المدارس، والسيطرة على العملية التربوية لأبناء السنة، ونزع هويتهم وعقيدتهم من خلال مدارسهم الشرعية الأهلية!!

يوم السقيفة (١٢)

لماذا تغيظهم بيعة السقيفة إن كانوا مؤمنين؟!

د. حامد الخليفة

خاص بـ «الراصد»

في ختام هذه السلسلة من المقالات حول أبعاد بيعة السقيفة؛ التي تجلت فيها الشورى، وتألق الحوار بين رجال الإيمان والعدل والوفاء والصبر أئمة الأمة وقادتها من المهاجرين والأنصار؛ الذين لا ينحرف عن منهجهم إلا تائه أو مشبوه أو هالك، فبعد كل ما سبق حول أهمية بيعة السقيفة، وبيان بطلان الشبهات التي نسجها الحاقدون حولها؛ آن لنا أن نقف وقفة نوجه فيها هذا السؤال لكل من يرفض تلك البيعة ونتائجها المباركة، **فنقول للرافضة وأتباعهم: لماذا تبغضون بيعة السقيفة إن كنتم مؤمنين؟! ولماذا يغيظكم يوم السقيفة؟!**

وقد تبيّن فيما سبق من مؤهلات إمامها أبي بكر الصدّيق أنّه (الأول) في الأمّة بعد نبيها ﷺ من بين جميع الصحابة؛ بما له من سبق حاسم، ومواقف سامية تفرد بها، ونصوص نبوية جازمة تنوه بمكانته ومناقبه وفضائله، وتحذر مِن تجاوزه، أو محاولة التقدم عليه، فلماذا يغيظهم يوم السقيفة؟

ومن لا يقرّ بتقديم أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه يُغضب رسول الله ﷺ؛ الذي أراد أن يكتب له كتاباً حين قال لزوجه رضي الله عنها: «**ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَاباً؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ، وَيَقُولُ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلا أَبَا بَكْرٍ**»[١].

فإذا عُلِمَ هذا؛ فلن تكون هناك غرابة في أنّ الصدّيق كان هو المرشح الوحيد لجميع المسلمين يوم السقيفة، وبإشارة ورغبة وإرشاد من رسول الله ﷺ وأنّ كل من في السقيفة بايعه، ولم يتخلف أحد عن البيعة، كما بايعه الصحابة البيعة العامة في المسجد، وما ورد عن موقف سعد بن عبادة وبعض من كان معه رضي الله عنهم؛ إنّما كان أمراً عارضاً، زال حين تجلّت لهم الأدلة الشرعية التي تقدم بها الصدّيق والفاروق في حوارهم الأخوي الراقي.

فالغرابة كل الغرابة فيمن يُصدّق بأنّه كان هناك منافس لأبي بكر يوم السقيفة أو بعده! فُيسقط خيار

(١) «صحيح مسلم» (٦٣٣٢).

النّبي ﷺ وإجماع المهاجرين والأنصار الذي تجلى؛ حين قال لهم عمر الفاروق رضي الله عنه في السقيفة: «من هذا الذي له هذه الثلاث؟!: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ من هما؟! ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ من صاحبه؟! ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة:٤٠]، مع من؟!»؛ فبسط عمر يد أبي بكر رضي الله عنهما ؛ فقال: بايعوه، **فبايع الناس أحسن بيعة وأجملها»**[١] ، **فهل يغتاظ من اجتماع المسلمين ووحدتهم، وبيعة المهاجرين والأنصار وطاعتهم مسلم؟!**

ولماذا تغيظهم بيعة السقيفة ورسول الله ﷺ أغلق كل باب وخوخة تؤدي إلى المسجد؛ إلا باب وخوخة خليفته الصدّيق؟[٢]

فمن يغتاظ من بيعة السقيفة إنّما يردّ ما أمر به النّبي ﷺ، وينقض الواقع الذي عاشته الأمّة آنذاك، وينشر ما يُردده المخالفون من أباطيل وافتراءات، ذلك أنّه لا يستطيع باحث أن يثبت برواية صحيحة أنّ هناك من تخلف عن الصلاة خلف الصدّيق إمام الصحابة بعد رسول الله ﷺ، أو تخلف عن نفيره الذي قاده رضي الله عنه بنفسه لمواجهة المرتدين!

وكيف يغتاظ من يزعم أنّه مسلم من بيعة السقيفة!

ولا يستطيع باحث أن يثبت أنّ هناك صحابيّاً واحداً لم يخاطب الصدّيق بـ(**يا خليفة رسول الله**)؛ إلا إذا كان باحثاً من إخوان الرافضي أبي مِخْنَف لوط بن يحيى الإخباري التالف؛ الذي لا يوثق به، كما أجمع على ذلك أهل الجرح والتعديل، ذلك الذي يتناقل رواياته أهل الأهواء والجهلة، ومن لا علم لهم ولا دراية بمكر وبهتان أعداء الصحابة وأحقادهم؛ التي لا زالوا يؤزّونها، وينفخون في نيرانها، مستهدفين يوم السقيفة، وما أينع فيه من الثمار التي أسهم أبو بكر إسهاماً مباشراً في قطافها ووضعها في سلة المصالح العليا للأمّة، مما جعل الصحابة لا يرضون سواه خليفة لرسول الله ﷺ، يتجلى ذلك في انقيادهم له وحرصهم على تخصيصه بلقب (**خليفة رسول الله**) بروح تبعث على الحب والاعتزاز والأصالة والطاعة والتفاؤل، وهم الذين قال الله -تعالى- عنهم: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾[الحشر:٨].

فالصادقون يسمون الصدّيق: (خليفة رسول الله)، ويأتمون بإمامته، ويفخرون بقيادته، والمنافقون يشاركون مسيلمة الكذاب في حربه على الصدّيق والصادقين؛ فيخترعون الأباطيل، وينشرون الأوهام؛ للتشويش على الخلافة الراشدة، انتصاراً للمرتدين!! وانتقاماً من أبناء خير القرون الصحابة المكرمين، ومن تبعهم بإحسان من المؤمنين!!

المذهل أنّ عليّاً والزبير رضي الله عنهما يلقبان الصديق بخليفة رسول الله؛ **حين بايعاه في البيعة العامّة في اليوم التالي ليوم السقيفة**، والرافضة وإخوانهم من المستشرقين والعلمانيين **يرفضون ذلك!!**

والشاهد هنا: إجماع الصحابة على مخاطبة قائدهم أبي بكر بـ «يا خليفة رسول الله»، فهل خُوطب غير الصدّيق رضي الله عنه بهذا الخطاب الرباني المحبب إلى نفوسهم رضي الله عنهم ؟

ومثلما كان الحوار والتشاور والاتفاق بين

---

(١) البيهقي، «السنن الكبرى»، (ح١٦٩٩٠)، النسائي، «السنن الكبرى»، (ح٧١١٧).

(٢) «صحيح البخاري» (فضائل أبي بكر، ح٣٣٨١، ح٤٤٧)، «صحيح مسلم» (ح٤١٤٦).

الصحابة أمراً طبيعيّاً؛ فإنّ موقف أعداء الصحابة المحارب لبيعة السقيفة لا غرابة فيه؛ ذلك أنّ بهتانهم وتزييفهم لتلك البيعة منهج من مناهج كيدهم بالإسلام والمسلمين، ومتى كان الرافضة يتوانون عن خوض الوحل، وهم يقدسون قاتل أمير المؤمنين الفاروق عمر رضي الله عنه ؟! ومتى كان المستشرقون لا يحرثون في زوابع الفتن، وأعاصير التحريض والكراهية ضد المسلمين؟!

فلماذا تغيظهم بيعة السقيفة إن كانوا مؤمنين؟! وأبو بكر الصدّيق هو الذي بصّر الأمة يوم وفاة النّبي ﷺ؛ حتى استقر حالها على أتم وجه وأجمله؟! وهو الذي وحّد كلمة الصحابة في السقيفة وعالج شبهاتها؛ حتى تعانقت قلوبهم أخوّة وعطاء ووفاء للنّبي ﷺ ولرسالته الخالدة؟!

أولئك الذين تحقق لهم موعود الله -تعالى-؛ فاستخلفهم ﷻ بعد نبيه ﷺ، ومكّن لهم دينهم، وأورثهم تركة إمبراطوريتي فارس المجوسية والروم الصليبية، بعد أن أنجزوا بيعة السقيفة.

فلماذا يغيظهم يوم السقيفة ولولاه لاستبيحت المدينة على أيدي طلائع المرتدين من بني عبس وذبيان في ذي القَصّة؟!

ولماذا تغيظهم بيعة السقيفة ولولاها لما كان نصرٌ يوم اليمامة على قائد الردة الأكبر مسيلمة الكذاب وجنده؟ ولولاها لما توحدت جزيرة العرب بعد وفاة النبي ﷺ، ولما كانت اليرموك وأجنادين وذات الصواري وفتوح الشام وما بعدها في الغرب والأندلس، ولولاها لما كانت أمجاد القادسية ونهاوند وتُستَر، وما بعدها من فتوح في الشرق؟!

ولماذا يغيظهم يوم السقيفة ولولاه لما كان الأذان يصدح في دمشق والقيروان وغرناطة، ولما ما كانت بغداد ولا كابل من بلاد المسلمين؟!

ولماذا يغيظهم يوم السقيفة ولولاه لبقيت فارس تحت نير أكاسرة المجوس الظالمين الوثنيين؟!

ثم لماذا لا نَحذرُ أعداء بيعة السقيفة ونُحذِر منهم، ونتوجس منهم كلّ شرّ وغدر؟ ونرتاب بهم وبكل من له صلة بهم؟!!

كيف لا وهم شركاء في كلّ مصيبة ومأساة مسّت الأمة بنيرانها؛ فمن اغتال الفاروق في محرابه؟! ومن غدر بذي النورين وهو يقرأ في مصحفه؟! ومن ضرب عليّاً على باب مسجده؟! ومن طعن الحسن بن علي في فخذه؟! ومن غرّر بالحسين وخذله وغدر به في كربلاء يوم مخرجه؟! ومن لا زال يجدد مأساته الرهيبة في كل عام مرات ومرات؟! فيزرع الضغينة ويبذر الكراهية؛ ليصنع من صديدها أفيون الحقد على أمّة الصحابة ومن تبعهم بإحسان!

ومن لا زال ينشر الشك بالكتاب والسنّة؟ وينتقص الشيخين وأمّ المؤمنين؟ ويوقد الفتن بين المسلمين، ويفتري على أئمة الأمّة، ويزيف عقيدتها؟

ومن لا زال يزرع الكيانات الطائفية، ويقيم الدويلات الطفيلية داخل الدول والأوطان؛ تمزيقاً للوحدة وتسعيراً للفتنة؟! إلى غير هذا من مساوئ

ورزايا تتأجج شرورها على عامة أمصار الأمّة وامتداداتها الجغرافية والعقدية!

أليس كلّ من يفعل هذا وغيره الكثير من البلايا؛ هم أدوات الردة، ونواقيس الفتنة، ومطايا الغزاة والمعتدين، أعداء الصحابة الرافضين لبيعة السقيفة التي أشرق يومها على الأمّة أخوّةً ومودةً ووحدةً وعزةً وسلاماً؟!

وبعد كل هذا؛ لماذا لا نغضب على أعداء يوم السقيفة وهم ينشرون ثقافة الكراهية بكل ألوانها الطائفية والشعوبية ضد رايات السقيفة وأبطالها الذين وحدوا الأمّة، وحملوا الرسالة، وحفظوا العقيدة؟! ولماذا نتعامل معهم بسذاجة وأيديهم ملطخة بدماء أئمتنا وخلفاء نبينا ﷺ؟!! وكيف نأمنهم وأيديهم بيد كل عدو وغاز وحاقد ومستبيح لأمّة الكتاب والسنّة، وحرماتها وعقيدتها وأخلاقها؟!

فإقرار بيعة السقيفة سيبقى علامة على صحة الإيمان وموالاة النّبي ﷺ وخلفائه الراشدين، وسيبقى رفضها حرباً على آل البيت الطيبين، وموالاة للزنادقة والشعوبيين، وانتصاراً للشيطان الأكبر ومراجعه الماكرين، فمن يرفض خلافة الصدّيق يضع نفسه ومعتقده خارج جماعة المسلمين، ويؤكد تعاونه مع أعداء الدين، ومن يوالي هؤلاء أو يقاربهم أو يُزين باطلهم فإنّه متواطئ مع المعتدين، ومفرط بأمن أمّة النّبي الأمين ﷺ.

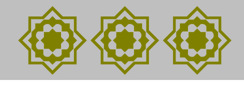
فبمثل هذه القواعد تقاس المواقف والسياسات؛ التي يتبناها من يزعم أنّه يعمل على نصرة الدين، وحماية وحدة المسلمين، وموالاة من قال الله -تعالى- فيهم: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ﴾[النور:٥٥].

أولئك الذين تحقق لهم موعود الله -تعالى-؛ فاستخلفهم ﷻ بعد نبيه ﷺ، ومكّن لهم دينهم، وأورثهم تركة إمبراطوريتي فارس المجوسية والروم الصليبية، بعد أن أنجزوا بيعة السقيفة.

وهذا من أهم الأسباب التي أغاظت أعداء الصحابة؛ فصبوا جام غضبهم وبهتانهم على يوم السقيفة الأغر؛ ليفسدوا ثماره اليانعة!

فالمؤمنون يستمدون من يوم السقيفة الإخلاص لعقيدتهم، والاتباع لنبيهم ﷺ، والحرص على وحدة أمتهم، ويتمسكون في التعامل فيما بينهم بأخلاق الحوار والشورى والمسامحة؛ فيصنعون الأمن، وينشرون العدل، ويقيمون المحبة، وينتجون السلام، على منهج إمامهم وخليفة نبيهم ﷺ الصديق رضي الله عنه؛ الذي قال فيه القائل واصفاً سَبْقَهُ وتفرده:

بالله لا يدرك أيامه
ذو مئزر حافٍ ولا ذو رداء
من يسع كي يدرك أيامه
مجتهد الشدّ بأرض فضاء[1].



(١) ابن عساكر، «تاريخ دمشق»، (٢/٢١٨، ٣٠/٤٤٤).

صدر عن الهيئة العالمية للسنة النبوية ٧ رسائل دعوية للأستاذ توفيق بن محمد مصيري، ضمن مشروع تصحيح المفاهيم، حملت العناوين التالية:

١- حق الرب على العبيد.

٢- معجزة الرسول الخالدة.

٣- الإمامة.

٤- عصمة النبي ﷺ.

٥- صحابة النبي ﷺ.

٦- الحقوق المالية في الإسلام.

٧- الزواج في الإسلام.

تميزت رسائل الأستاذ توفيق مصيري -وهو الباحث المتخصص في شؤون الفرق، وعضو الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة- بجودة الترتيب لمواضيع هذه الرسائل، وجودة ما حملته من رسائل للقارئ، فالرسالة الأولى تناولت قضية التوحيد، وما يجب فيها لله ﷻ دون ما سواه، فعرض لما يجب أن يلتزم به المؤمن، وما يجب أن يبتعد عنه المسلم من أخطاء ومفاهيم منافية لحقيقة التوحيد التي عرضها القرآن الكريم.

أما الرسالة الثانية؛ فتناولت القرآن الكريم، وخصائصه وصفاته، وحفظ الله ﷻ له، وبراءة القرآن من دعوى علماء الشيعة بتعرضه للتحريف.

وفي الرسالة الثالثة ناقش مفهوم عقيدة الإمامة؛ التي جعلها الشيعة أصل الدين ومداره عندهم، فبين حقيقتها، وكشف ما تعلق بها من شبهات الشيعة.

وكانت عصمة النبي ﷺ هي موضوع الرسالة الرابعة، عرض فيها لعصمة الأنبياء كما جاءت في القرآن، ومكانة الأنبياء ومكانة الأولياء، وبطلان غلو الشيعة في أئمتهم بزعمهم عصمة الأئمة!

الرسالة الخامسة بعنوان: (صحابة النبي ﷺ)، أورد فيها أدلة فضل الصحابة في القرآن والسنة، وأخبار المودة والمحبة بين القرابة آل البيت والصحابة.

والرسالة السادسة؛ فخصصها لموضوع الحقوق المالية في الإسلام؛ وبالخصوص موضوع الخمس، حيث ناقش المفهوم الشيعي للخمس، وعدم وروده في القرآن والسنة، والفارق بينها وبين الزكاة.



أما الرسالة السابعة؛ فكانت بعنوان: (الزواج في الإسلام)، عرض فيه لمفهوم الزواج ومفهوم الزنا في الإسلام، ثم بين بطلان نسبة زواج المتعة للشريعة الإسلامية.

وقد تميزت هذه الرسائل بحجمها الصغير، وعبارتها اللطيفة؛ مع الانتقاء الموفق لمواضيعها، والتي تهدف لجمع كلمة المسلمين على كلمة سواء؛ من خلال توحيد المفاهيم لدى عامة المسلمين، بالاعتماد على القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية، ونبذ المفاهيم المغلوطة التي تشتت الشمل وتفرق الصف.

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

قالوا: «».

().

-

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

قالوا: (( )).

(( )).

–

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

قالوا: (( )).

(( )).

-

الإسلام وأوروبا... الكيل بمكيالين

د. كمال حبيب، «المصريون» ٢٠١١/١/٩

يواجه المسلمون في أوروبا محنة اعتبار الإسلام عدوّاً كما كانت اليهودية في فترة حكم هتلر لألمانيا، فالمسلمون يتعرضون للاضطهاد والتمييز بسبب كونهم مسلمين، ورغم الحديث في أوروبا عن العقلانية، واحترام التعددية الدينية والثقافية ودعوة العالم إليها؛ فإن القارة العجوز تواجه حالة من العنصرية كتلك التي عرفتها مع ظهور الفاشية والنازية في ثلاثينيات القرن الماضي.

ويبدو أن تلك الحالة أزعجت وبشكل قوي أكمل إحسان الدين أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ فأشار إليها بالقول: «أخشى أننا نمر بوضع مشابه لبداية الثلاثينيات في القرن الماضي عندما تحولت اللاسامية إلى مسألة سياسية مهمة، إلى جانب صعود الفاشية والنازية.. أعتقد أننا في المراحل الأولى من ظاهرة مشابهة».

ويشير أوغلو إلى تحول العداء للإسلام والمسلمين في أوروبا إلى أجندة سياسية، تستخدمها قوى التطرف واليمين في القارة كأداة من أدوات الصراع السياسي والمزايدة في سوق المعاني والأفكار والرموز؛ من أجل الحصول على المزيد من الأصوات الانتخابية.

وبينما يتحدث الغرب إلى العالم العربي والإسلامي عن الأقليات وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها؛ فإنه في أوروبا يتحدث عن اندماج المسلمين في المكون الثقافي الأوروبي؛ والذي هو مكون مسيحي - يهودي بالضرورة، ومعنى الاندماج: أن يتخلى المسلمون في أوروبا عن هويتهم الثقافية والاجتماعية والدينية لصالح هوية مختلفة، وهو ما يعني العدوان الفج على أهم مقومات الإنسان وحقوقه؛ وهو حقه في الاعتقاد والعبادة، وحقه في حرية الاختيار للعقيدة، وحقه في ممارسة شعائرها وطقوسها.

أي أن الغرب حين يمد بصره إلى خارج القارة الأوروبية؛ فإنه ينظر إلى المجتمعات العربية والإسلامية باعتبارها مجتمعات فسيفساء متعددة العرقيات والإثنيات والثقافات والأديان، ومن ثم فإنه واقع التعدد يجب أن يؤخذ في الاعتبار من المنظور الغربي؛ ليتحول إلى عنوان للفتنة والتمزق، فلا توجد أمة عربية ولا أمة مسلمة، ولا توجد جغرافيا سياسية للعرب أو للعالم الإسلامي؛ وإنما الجغرافيا التي يدعمها الغرب، ويؤيدها في تقاريره الحقوقية، وتصريحات قادته ونخبه يركز على الأقليات، وبناء عوالم لها ولغات وهويات جديدة، بينما في أوروبا فإنه يتكلم عن اندماج للمسلمين في عالم الغرب.

ملايين المسلمين يعيشون في أوروبا أكثر تجمعاتهم في دولة فرنسا التي يبلغ تعداد المسلمين فيها إلى ما يزيد على الستة ملايين مسلم؛ من المغرب العربي أحفاد من قاتلوا إلى جانب جيوش الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وأحفاد من كانوا وقوداً اقتصاديّاً لأوروبا وعالمها عقب الحرب العالمية الثانية، وهم اليوم يتم النظر إليهم باعتبارهم تحدياً للاندماج القومي للقارة؛ الذي يقوم على فكرة عفى عليها الزمن ولم تعد مقبولة؛ وهي فكرة بوتقة الصهر للمسلمين ضد منظومة

سياسية وقانونية وثقافية، لا تأخذ في الاعتبار اختلافهم الديني والثقافي والاجتماعي.

فأنجيلا ماركل -وهي ابنة قس بروتستانتي- جاءت من ألمانيا الشرقية، وتقود الحزب المسيحي الديموقراطي، وغالبية أعضاؤه من الكاثوليك، تقول: إن ألمانيا فشلت فشلت ذريعاً في أن تكون نموذجاً للتعدد الثقافي، كما قالت: إن ألمانيا قيمها مسيحية - يهودية، وأنها كانت كذلك لمئات إن لم يكن آلاف السنين، وهي تشير وقادة ألمان إلى أن الإسلام والمسلمين يمثلون تهديداً للهوية المسيحية - اليهودية لألمانيا.

وعلى صعيد فرنسا وباريس عاصمة الحرية والتنوير!

فإن المسلمين هناك يواجهون أزمة كبيرة، هي تحويل العداء للإسلام إلى ما أطلق عليه «أكمل إحسان الدين أوغلو»: مأسسة الشعور بالعداء للإسلام؛ عبر مبادرات كتلك التي أقدمت عليها عاصمة النور بمنع النقاب وتجريمه في الأماكن العامة في فرنسا، وكذلك قوانين منع المآذن في سويسرا.

إن تحويل ضبط السلوك الديني والثقافي إلى قوانين تعبر عنها مؤسسات، يعبر عن الاستهانة بقيم احترام الحرية الدينية والعقيدية للإنسان، وتحويل المؤسسات إلى أدوات قمع ضد الإنسان، بينما هي أدوات لتسهيل حياته خاصة فيما يتعلق بسلوكه وحريته الدينية والإنسانية.

الحرية إذن هي للأوربيين من اليهود والمسيحيين، أما حرية المسلمين الذين يعيشون في أوروبا فإنها تتحول إلى عبء ثقيل على الرجل الغربي؛ الذي ضاق ذرعاً بحق المسلمين في الصلاة وبناء المساجد، وحول مؤسساته إلى أدوات للقمع وتضييق الحريات.

لم تعد أوروبا هي عنوان التعددية الثقافية، وإنما أصبحت عنواناً للهوية الثقافية الواحدة، ومن ثم فإن فرض النماذج الثقافية الغربية على المسلمين دون الأخذ في الاعتبار خصوصياتهم وثقافتهم ربما يقود إلى ذهاب أجيال جديدة من المسلمين نحو التشدد، فالتشدد اليميني والمحافظ ذو الطابع الشعبي والمؤسسي عنوان لخطر قد يقود لموجات من التطرف لدي المسلمين.

السؤال الرئيسي الواجب علينا أن نفهمه في العالم العربي والإسلامي هو: لماذا تفرض أووربا الاندماج على المسلمين في أوروبا بينما تدافع عن الأقليات وتغذيها، وتؤسس لها هويات وعوالم استراتيجية جديدة لدينا في العالم العربي والإسلامي؟

سركوزي اليهودي والدم المسيحي

مهنا الحبيل، «المصريون» ٢٠١١/١/٢١

من ضمن المقالات المهمة للغاية التي لم يتوقف عندها الإعلام العربي؛ رغم الحقائق التي تحويها، والتحليل الدقيق لها: مقال برهان غليون في فبراير ٢٠١٠، تناول فيه تصريح علني مهم للشخصية السياسية الفرنسية جورج فريش -وهو رئيس الحكومة المحلية لمنطقة مونبلييه الفرنسية-، تحدث فريش عن انتخاب نيكولا سركوزي رئيساً لفرنسا، أعلن فيه يهودية سركوزي وقال: إنه أول رئيس يهودي يُنتخب بالاقتراع العام.

هذا التصريح جاء في معرض كلمة ألقاها المسئول الفرنسي ترحيبا بزيارة رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيريز إلى مقاطعته الفرنسية، حاثّاً فيها على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وشنّ حملة عنيفة على الفلسطينيين والعرب.

وليس من عادة يهوديي أوروبا والمهجر أن يشيعوا يهوديتهم؛ خاصة ذوي المناصب الكبرى، ولذلك ربما تم التغاضي عن ذلك التصريح، ولم يسلط عليه الضوء في المؤسسات الإعلامية الفرنسية والغربية لهذا البعد الحساس، لكنّ ذلك يعود لنا بصورة مركزية في استعراض تصريحات

سركوزي الأخيرة؛ والتي اتهم فيها العالم الإسلامي والمشرق العربي دون أن يستثني بأنّه يخطط لتهجير مسيحيي المشرق في تزامن وتبادل مع دعوات البابا لتدويل قضية أقباط مصر بعد الجريمة التي استهدفت كنيسة القديسين بالإسكندرية.

وقد سبق أن نوهنا في مقالات عدة بحجم الجرم التي تُستخدم فيه جماعات العنف الوحشي لتفجير العلاقات بين مسيحيي المشرق والمسلمين، وحددنا في هذا الصدد أنّ المناطق الكبرى التي تعرضت لذلك الاستهداف كانت من أُخضعت للمشروع الغربي الإحتلالي التدميري؛ كما هو الحال في العراق المخضب بالدماء من بنيه المسلمين وإخوانهم المسيحيين، ولعل تصريح الأنبا ماكسيموس الداعي للتضامن الوطني، وعدم إثارة الاحتقان الطائفي الأجنبي بين الأقباط والمسلمين يقع على ذات التشخيص حين قال أنّ البابا لم يحمي مسيحيي العراق الذين يستهدفون في زمن الاحتلال الأمريكي؛ فكيف يحمي أقباط مصر؟!

هنا نقف على تقدير مهم لهذه التصريحات، وهي استخدام دم المسيحيين الأبرياء في الزج بالمشرق نحو أتون صراع ديني جديد، والحقيقة أنه يتطابق مع فكرة التشطير الكبرى للمشرق العربي، وهنا يستخدم دم الذئب بقميص يوسف لتحقيق مرحلة خطيرة من علاقات العالم الإنساني، في حالة شراكة خطيرة لهذه الشخصيات ذات الدور المركزي في التأثير الديني والسياسي لأوروبا المسيحية.

ومن المهم للغاية أن نستدعي مواقف وقرارات وسياسات الرئيس سركوزي التي استهدفت المسلمين، وانتهت إلى محاصرتهم في حياتهم الشخصية، وتقنين المواد الدستورية المقيدة لهم، وكان الرئيس سركوزي من أهم الشخصيات التي اعتمدت عليها حركة التصعيد الجديد على مسلمي أوروبا واستهدافهم وجوديّاً في حملات المآذن والمدارس والحجاب، والطلب غير المباشر من الجاليات بأن ضريبة البقاء في أوروبا هو التخلي عن الإسلام واستبداله بفلكلور تدعو له شخصيات من أصول مسلمة أعلنت مبكراً تمردها وهجومها على الإسلام كثوابت قطعية، وكانوا ضمن فريق سركوزي الخاص أو في الجهاز الحكومي.

إذن هنا نربط بين حملات الرئيس سركوزي التي تستهدف تصفية الوجود الإسلامي في أوروبا، مع دخوله التصعيدي على قضية التفجير الطائفي في المشرق العربي؛ من خلال الإيحاء الضمني لجمهوره الأوروبي المتطرف الذي تَشكّل في جماعات تهاجم الجالية المسلمة والحجاب والمساجد؛ لتقوية معركته العنصرية المتعصبة ضد الإسلام والجالية المشرقية، وفي ذات الوقت تأزيم الحالة الدينية واستثارة مسيحيي المشرق لرفض المصالحات الوطنية والجسور بين أهل الديانتين.

وفي الحقيقة أنّ قضية الاضطلاع بدور مركزي في المؤامرات العالمية على المشرق العربي ليس مرهوناً بالضرورة باليهود، لكنّ المعتاد -وحديثنا عن الساسة المتورطين، وليس أتباع اليهودية بالجملة- أن المعتاد في مفاصل وأحداث محورية خطيرة عانتها الأمة الإسلامية والوطن العربي كانت هناك شخصيات لعبت دوراً رئيساً في التنظير أو التنفيذ لتلك المشاريع، وتبين لاحقاً -كمعلومة وليس نظرية- مؤامرة أنّ نجمة داود الزرقاء كانت حافزها الرئيسي، فهل سيكون سركوزي بطل نجمة العهد الجديد؟

دراسة: مساحة الكنائس والأديرة تكفي ٣٤ مليون قبطي

حماد الرمحي، «المصريون» ٢٠١١/١/١١

كشفت دراسة حديثة أعدها المستشار حسين أبو عيسي المحامي بالنقض، والمستشار السابق بالمحاكم العسكرية عن مفاجأة من العيار الثقيل، وهو أن صدور قانون دور العبادة الموحد الذي تطالب الكنيسة بسرعة إقراره لن

يحقق مطالب الأقباط، بل أنه قد يتسبب في إلغاء تراخيص العديد من الكنائس، أو وقف أعمال البناء في كنائس أخرى، ما قد يزيد من حدة التوتر والاحتقان الطائفي في مصر.

وأضاف: إن «عقلاء الأقباط» يدركون هذه الحقيقة تماماً، بعيداً عن التعصب الطائفي، ويدركون أن قانون دور العبادة الموحد سينصف المسلمين المحرومين من بناء المساجد، وسيفتح الباب على مصراعيه للطوائف الأجنبية «البروتاستينية والكاثوليكية والإنجيلية والسبتية» لتطالب بحقها هي الأخرى في دور العبادة، طبقاً للقانون الجديد، بل وأكثر من هذا، توقع أن يأتي القانون في مصلحة طوائف جديدة، مثل الأنبا ماكسيموس؛ الذي لم يحصل على تصريح كنيسة حتى الآن.

وأضاف: إن مشروع قانون دور العبادة الموحد يحدد بناء دور العبادة الإسلامية والمسيحية واليهودية بما يتناسب مع عدد السكان، وطبقاً للاعتبارات والمواثيق الدولية التي تنص على الحق في العبادة؛ فإن المصلي المسلم أو المسيحي يحتاج إلى مساحة ٤٦ سم كحد أدني أو ١٠٠ سم كحد أقصي لأداء الشعائر الدينية الخاصة به؛ سواء كانت في المسجد أو الكنيسة، أي أن مصر...

وأشار إلى أنه طبقاً لميثاق «الحق في العبادة» بالأمم المتحدة؛ فإنه سيكون هناك حاجة إلى مساحة إجمالية قدرها ٣٦ مليون و٨٠٠ ألف متر مربع كحد أدني، و٨٠ مليون متر مربع كحد أقصى تحصص كمكان يتعبد فيه ٨٠ مليون مواطن مصري مسلم ومسيحي، باعتبار أن جميعهم يؤدون الصلوات والشعائر الدينية في دور العبادة.

وقال استناداً إلى ذلك: فإن مسلمي مصر البالغ عددهم ٧٢ مليون نسمة يحتاجون إلى مساحة تقدر بنحو ٣٣ مليون و١٢٠ ألف متر كحد أدني، و٧٢ مليون متر كحد أقصي، في المقابل يحتاج الأقباط البالغ عددهم ٨ مليون قبطي -طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة- إلى مساحة ٣ مليون ٦٨٠ ألف متر كحد أدني، و٨ مليون متر كحد أقصى.

وذكر أنه انطلاقاً من مبادئ الأمم المتحدة فإنه لا ينبغي أن تقل أو تزيد مساحة المساجد أو الكنائس والأديرة عن المساحات السابقة؛ حتى لا يكون هناك ظلم لطائفة على حساب أخرى، وهو نفس المبدأ الذي يستند إليه قانون دور العبادة الموحد الذي يعتمد على إحصائية رسمية بعدد ومساحات المساجد والكنائس لمعرفة نسبة الزيادة والعجز لدى كل طرف.

وأوضح أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن عدد الكنائس المقامة فى مصر تبلغ في الوقت الحالي نحو ٣١٢٦ كنيسة، تضاعفت خلال الفترة من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٩٦ إلى الضعف تقريباً؛ إذ أن عدد الكنائس في عام ١٩٧٢ كان يبلغ نحو ١٤٤٢ كنيسة، معظمها بدون تراخيص، وكانت نسبة الحاصلة على ترخيص والمسجلة لدى وزارة الداخلية ٥٠٠ كنيسة فقط، منها ٢٨٦ كنيسة أرثوذكسية، والباقي للطوائف الأجنبية، وارتفعت في عام ١٩٩٦ لتصل إلى نحو ٢٤٠٠ كنيسة، ذلك بناء على إحصائية رسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بزيادة قدرها ١٠٠٠ كنيسة تقريباً، بواقع ٤٠ كنيسة سنويّاً تم بناؤها خلال ٢٥ عاماً.

وزاد عدد الكنائس في نهاية ٢٠٠٦ -أي بعد عشر سنوات- إلى نحو ٢٦٢٦ كنيسة رسمية، من بينها ١٣٢٦ كنيسة أرثوذكسية، و١١٠٠ كنيسة بروتستانتية، و٢٠٠ كنيسة كاثوليكية موزعة على محافظات الجمهورية على النحو التالي: ١٨٣ كنيسة أرثوذكسية بالقاهرة، ٨٢ كنيسة بالجيزة، ٦٦ كنيسة بالإسكندرية، ٦٧ كنيسة بالغربية، ٦٠ كنيسة بالمنيا، ٢٠ ببورسعيد، ٨ بالسويس، ٨ بدمياط، ٣٢ بالدقهلية، ٤٣ بالشرقية، ٣٧ بالقليوبية، ١١ بكفر الشيخ، ٣٥ بالمنوفية، ٣٥ بالبحيرة، ١٥ بالإسماعيلية، ٥٠ ببني سويف، ٣٧ بالفيوم، ١٧٨ بالمنيا، ٤٢٥ بأسيوط، ٢٦٠ بسوهاج، ٨٠ بقنا، ٢٦ بأسوان، ٩ بالأقصر، كنيستان بالبحر الأحمر، كنيسة واحدة بالوادي الجديد، كنيستان بمرسى مطروح، كنيستان بشمال

سيناء، كنيستان بجنوب سيناء، بالإضافة إلى بعض الكنائس الغربية التي تخص الطوائف غير الأرثوذكسية الشرقية.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد أكثر من ٥٠٠ كنيسة بدون ترخيص، تعمل تحت غطاء «جمعية قبطية» يتم إشهارها بوزارة التضامن الاجتماعي، وبالتالي يصبح إجمالي عدد الكنائس ٣١٢٦ كنيسة، بالإضافة إلى عشرات الأديرة المنتشرة في ربوع المحافظات المصرية؛ والتي تتسع لنحو ٢٤ مليون مصلي قبطي، حسب التقديرات الكنسية.

وأكبر الأديرة هو دير أبو مقار؛ الذي تبلغ مساحته نحو ٢٧٠٠ فدان، أي ما يعادل ١١٣٤٠٠٠٠ متر مربع تقريباً، ويتسع لنحو ١١ مليون و٣٤٠ ألف مصل كحد أدنى، و٢٣.٩ مليون مصلي كحد أقصي، طبقاً للاعتبارات الأممية التي تنص على أن حق الفرد ٠.٤٦ متر مربع للتعبد كحد أدنى، أي أنه يزيد عن عدد الأقباط في مصر.

وبمقارنة دير أبو مقار بأكبر المساجد الإسلامية في العالم وهو الحرم المكي الشريف؛ الذي تصل مساحته نحو ٣٥٦٠٠٠ متر مربع، ويتسع لنحو ٧٧٣٠٠٠ مصلي، باعتبار أن المصلي لا يتحصل في المسجد الحرام إلا على الحد الأدنى لمكان العبادة وهو ٠٤٦ م؛ تكون مساحة الدير أكبر منه بما يزيد على أكثر من ١٥ ضعفاً.

أما ثاني أكبر الأديرة فهو دير أبو فانا بالمنيا؛ الذي تبلغ مساحته نحو ٦٠٠ فدان، أي ما يعادل ٢٥٢٠٠٠٠ متر مربع، وهذه المساحة تكفي ٢.٥ مليون مصل كحد أدنى، و٥.٥ مليون مصل كحد أقصى، بنفس الحسبة السابقة.

أما مساحة دير ماريمينا؛ فتعادل تقريباً نفس مساحة دير أبو فانا، حيث تبلغ نحو ٦٠٠ فدان تقريباً بما يعادل ٢٥٢٠٠٠٠ متر مربع، وهذه المساحة تكفي ٢.٥ مليون مصل كحد أدنى، و٥.٥ مليون مصل كحد أقصى.

ويعني ذلك: أن مساحة أكبر ثلاثة أديرة في مصر تبلغ نحو ٣٩٠٠ فدان، أي ما يعادل ١٦٣٨٠٠٠٠ مليون متر مربع، تكفي مساحتها لـ ١٦ مليون و٣٨٠ ألف مصل قبطي كحد أدنى، أي ضعف عدد الأقباط في مصر، و٣٤.٩ مليون مصل قبطي كحد أقصى.

فضلاً عن عشرات الأديرة المنتشرة في المحافظات المصرية، وأبرزها: أديرة سوهاج، وتضم دير الأنبا شنودة؛ الذي تبلغ مساحته ٢٧٧٥ متراً مربعاً، ودير الأنبا بيجول ١٠٠٠ متر، ودير الأنبا شنودة الشرقي، ودير الأنبا توماس ١٠٠٠ متر، ودير الأمير تاوضروس، ودير القديسة، ودير الملاك ميخائيل؛ الذي يضم خمس مذابح، وبها خنادق ومغارة صغيرة تحت الأرض باسم القديس العظيم الأنبا بيشوى، ودير الشهداء، ودير السيدة العذراء، ودير الأنبا بيجول، ودير مارجرجس - الحديدي، ودير الملاك.

فضلاً عن أديرة أسيوط، وتضم دير العذراء، المحرق، العذراء، درنكة، العذراء، الجنادلة، الأمير تادرس.

تليها أديرة المنيا، وتضم دير العذراء، جبل الطير.

ثم أديرة بني سويف، وتضم دير العذراء، الحمام، العذراء، بياض، الأنبا بولا، بوش، الأنبا انطونيوس، الميمون، مارجرجس، سيدمنت.

تليها أديرة الفيوم، وتضم دير الأنبا إبرام، الملاك غبريال.

ثم أديرة البحر الأحمر، وتضم دير الأنبا بولا، الأنبا انطونيوس.

أما أديرة وادي النطرون؛ فتشمل دير الأنبا بيشوى، والسريان، والبراموس، والأنبا مقار، ومارمينا بالإسكندرية.

أما أديرة الراهبات؛ فأبرزها: ماري جرجس، وأبي سيفين بمصر القديمة، والأمير تادرس بحارة الروم، وماري جرجس زويلة، والعذراء بحارة زويلة، ودير المعلقة بمدينة مصر، وغيرها من الأديرة؛ فضلاً عن ١٤ أسقفية «الإيبرشيات» منتشرة في معظم محافظات الجمهورية.

أما بالنسبة لعدد المساجد؛ فإنها تبلغ طبقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الأوقاف والجهاز المركز للتعبئة

والإحصاء ٩٢.٦٠٠ مسجداً، منها ٦٤٦٧٦ مسجداً تحت ولاية وزارة الأوقاف، والباقي ما بين مساجد أهلية وزوايا لا تتعدي مساحتها عن ١٠٠ متر، مقسمة على ٧٢ مليون مسلم، وتبلغ مساحة أكبر مسجد في مصر وهو مسجد عمرو بن العاص نحو ١٣٨٠٠ متراً، ويليه الأزهر الشريف الذي تبلغ مساحته ١٢٠٠٠ متر.

ويتراوح متوسط مساحة المساجد في مصر ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر كحد أقصى، وبما أن نسبة تعداد المسلمين تزيد على نسبة تعداد الأقباط بتسعة أضعاف (١ مقابل ٩%)؛ فمن المفترض أن يصبح عدد ومساحة المساجد تسعة أضعاف الكنائس والأديرة، لكن الأرقام تؤكد أن نسبة الكنائس إلى المساجد في مصر هي فقط ٣.٠١٥%، أي أن هناك عجزاً في المساجد يصل إلى ٦% تقريباً.

وعلى افتراض أن عدد المساجد في مصر هو ٩٢.٦٠٠ مسجد، أي بمتوسط ٤٦ مليون متر تقريباً؛ فإنه وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة فإن مسلمي مصر يحتاجون مساجد للعبادة تتراوح مساحتها ما بين ٣٣ مليون و١٢٠ ألف متر كحد أدنى، و٧٢ مليون متر كحد أقصى، بمتوسط ٤٨ مليون متر تقريباً، أي أن المسلمين لديهم عجز في المساحات المخصصة للمساجد يتراوح ما بين ٢ مليون متر و٢٦ مليون متر مكعب تقريباً، أي ما يعادل ٥٢ ألف مسجد تقريباً، مساحة المسجد ٥٠٠ متر.

هل الاهتمام بـ «أبو حصيرة» هوس ديني؟ أم لغز سياسي؟

محمد صادق دياب، «الشرق الأوسط» ٢٠١١/١/٣

لو أن «أبو حصيرة» أطل على الدنيا من جديد بعد نحو مائة عام على رحيله، ووجد الكثير من الناس يدعون وصلاً به؛ لهاله أن يتحول إلى قضية، ولربما أغراه الأمر أن يرتدي ثياب المتنبي ليقف عليهم خطيباً:

أنام ملء جفوني عن شواردها

ويسهر الخلق جراها ويختصم

قبل أن يطوي حصيرته، ويرحل من جديد

فهل «أبو حصيرة» -الذي يحتفل اليهود بزيارة ضريحه هذه الأيام في إحدى القرى المصرية- **حقيقة أم خيال؟** هل هو مسلم كما يدعي البعض؟ أم يهودي كما يزعم اليهود؟ وهل هو مغربي أم فلسطيني؟

فلقد قيل عنه وفيه ذلك كله وأكثر! فالكل يدّعي وصلاً بـ «أبو حصيرة» بعد أن طفا فجأة على نشرات الأخبار وأحاديث الناس، اليهود يزعمون أن يعقوب أبو حصيرة يهودي مغربي، أراد الحضور إلى القدس قبل قرن من الآن فجنحت به السفينة وغرقت، ففرد حصيرته التي ينام عليها على سطح الماء، وأكمل رحلته إلى القدس، وفي طريق العودة مر بمصر، وأقام بها، وعمل إسكافيّاً، وحينما مات دفن بها، وتحول قبره إلى مزار!

ومن فلسطين انطلق قبل أعوام صوت عميد عائلة «أبو حصيرة» الفلسطينية المسلمة -عبر صحيفة «الشرق الأوسط»- مؤكداً أن «أبو حصيرة» جد أسرتهم، وهو من فلسطين، ولا علاقة لليهود به، وأنه انطلق من شاطئ غزة بحصيرة، وفي إحدى الليالي لف نفسه بحصيرته ونام، فتوفاه الله، ويقول: «وفي الليل جاء لعمدة البلدة المصري هاتف بالمنام يقول له: يوجد رجل صالح ميت في حصيرة، فاذهب وادفنه، وفي الصباح جمع العمدة عدداً من رجال البلدة، وبحث عن الرجل المجهول؛ حتى وجده فعلاً ميتاً داخل حصيرة، على شاطئ البحر، فدفنوه وبنوا حول الضريح قبة صغيرة».

كما يذهب المحامي مصطفى رسلان إلى أن لديه شجرة عائلة تشير إلى أن «أبو حصيرة» مغربي مسلم، واسمه الأصلي يعقوب، وليس يهوديّاً.

ويبقى السؤال الأهم في غمرة الانشغال بأصل وفصل

«أبو حصيرة»: هل الاهتمام به الآن هوس ديني أم لغز سياسي يتدثر برداء الدين؟ فمائة عام لا تكفي لخلع كل هذه «القداسة» على هذه الشخصية، فجل الشخصيات الدينية المرتبطة بمثل هذه المزارات حول أماكن كثيرة من العالم غالباً ما تكون غائرة مئات الأعوام في أعماق التاريخ، فكيف استطاع أن يستقطب ضريح «أبو حصيرة» هذا الحضور المكثف كله، وهو المجهول الذي لم يمض على رحيله سوى قرن من الزمان؟

أغلب الظن أن حجم الضجة المثارة عن وحول «أبو حصيرة» ستحوله إلى أسطورة؛ تتضخم أكثر وأكثر في قوادم الأيام.

أوروبا لا تريد بوسنة مسلمة، وتبعد تركيا عنها

عبد الباقي خليفة، «موقع المسلم» ١٤٣١/١٢/٢٩هـ (باختصار)

أفسح الرئيس البوسني السابق الدكتور حارث سيلاجيتش جانباً من وقته الثمين للحديث «للمسلم» رغم مشاغله الكثيرة.

© حضرتم فعاليات الدورة ٦٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة وقدمتم صورة عن واقع البوسنة؟

¤ قدمت عرضاً شاملاً عن الوضع في البوسنة، وقلت أن هناك بعض التقدم، وهناك انتهاكات منتظمة لاتفاقية دايتون، وخلال ١٨ عاماً من توقيع الاتفاقية مرت البوسنة -التي تعرضت لأسوأ جرائم الحرب ضد المدنيين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية- بعدة متاعب، وأننا حققنا تقدما على صعيد علاقاتنا الاقليمية مثل كرواتيا، والجبل الاسود، وصربيا، في إطار التعاون الاقليمي باعتباره واحداً من الشروط الرئيسية لتحقيق سلام واستقرار دائمين في المنطقة، وأن البوسنة على طريق الانضمام للشراكة الأوروأطلسية، والعديد من المنظمات الدولية النشطة، وأن معظم المشاكل والتحديات التي تواجه البوسنة والهرسك اليوم سببها عدم تنفيذ البنود الرئيسية في اتفاقية دايتون للسلام؛ وخصوصاً البند السابع؛ والذي ينص على عودة المهجرين، فمن بين ٤٨ في المائة كانوا يقيمون في مناطق الادارة الصربية الحالية في البوسنة لم يبق منهم اليوم سوى ٨ في المائة، وأن آليات التصويت المعتمدة والتي تعطي لعشرة نواب صرب من أصل ٤٢ حق الفيتو أدى إلى عرقلة ٢٦٠ قانوناً مقترحاً، وهذا ما رسخ الانقسام العرقي، ونتائج الابادة، وسبب ذلك بالتالي عدم الاستقرار.

وقلت: إن ممتلكات الدولة يجب الابقاء عليها، وعدم تقسيمها بين الكيانين الفيدرالي والصربي، وذكرت بأن اتفاقية دايتون كانت لوقف القتال، وتستخدم الآن لتدميرها بشكل سلبي.. هذا معظم ما قلته في مجلس الأمن.

© بعد انهيار محادثات بوتمير، قيل أن السياسيين البوسنيين لا يمكنهم التوصل لاتفاق بدون تدخل خارجي؛ لماذا؟

¤ هذا ما حدث بالفعل، وهذا ما يطلبه المجتمع الدولي منا، وأنتم أشرتم إلى محادثات بوتمير في إطار اتفاقية دايتون، ولكن السؤال: ما هي التغييرات الجوهرية التي عرضها علينا المجتمع الدولي؟ لا شيء، أكثر من تعديل مادة التصويت داخل كيان صرب البوسنة، جميع المؤسسات الأوروبية والأمريكية قالوا لنا: توجد فقط مشكلة واحدة، هي آليات التصويت داخل كيان صرب البوسنة، ونحن لا نقبل بأقل من رفع مستوى اتفاقية دايتون؛ لأن كيان صرب البوسنة هو حجرة العثرة الرئيسية أمام تقدم البلاد، فهو قد أصدر قرارا عبر البرلمان المحلي للاستيلاء على ممتلكات الدولة، وأوقف المبعوث الدولي هذا القرار غير الدستوري، فممتلكات الدولة يجب أن تبقى ممتلكات عامة، وإذا ما تم تقسيمها فيعني ذلك نهاية البوسنة عمليّاً.

ولدينا مثال صربيا والجبل الأسود؛ حيث كان تقسيم الممتلكات مقدمة للانفصال، فلا توجد دولة قامت بما يطالب به الصرب وبقيت على قيد الحياة، وصرب البوسنة لا ينفكون

عن المطالبة برحيل المبعوث الدولي، ورحيل المدعين العامين الدوليين، وإنهاء الوجود الدولي في البوسنة؛ لتحقيق مشروع ميليشوفيتش بإقامة صربيا الكبرى، أو على الأقل تقسيم البوسنة، والواقع هو أن سياسة صرب البوسنة ومطالبهم لا تهدف إلى تقسيم البوسنة فقط، بل إلى تدميرها ومسحها من الخريطة.

© **تركيا دخلت على الخط**، وهناك من يعارض وجودها وتدخلها في البلقان!

¤ **لاحظت وجود عدم رغبة في الحضور التركي،** ولكن تركيا لا تريد سوى المساعدة في حل الإشكالات الحاصلة، ولا أعرف لماذا لا تكون تركيا موجودة مثلها مثل بقية الدول الأوروبية الأخرى وغيرها! وللأسف هناك بعض الدوائر لا ترحب بالدور التركي بناء على سياستها حيال البوسنة، وربما قرأتم مذكرات الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون؛ والذي قال فيها بوضوح أن السياسة الأوروبية - وبشكل خاص سياسة الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران، وكبار المسؤولين البريطانيين في ذلك الوقت - كانت غير متحمسة للتدخل في البوسنة؛ لأن أغلبية سكانها من المسلمين، وأن البوسنة لا تنتمي لأوروبا بسبب ذلك، ويجب أن تكون أوروبا نصرانية.

وقد صدمتني هذه الحقائق المؤلمة، الصرب هددوا بإجراء استفتاء على الانفصال، وهي مساعي في إطار جملة من النشاطات -كما سيأتي-، صرب البوسنة يعتقدون بأن هذه التصريحات والممارسات من شأنها زعزعة الاستقرار في البوسنة، والتهديد بالاستفتاء اجراء غير دستوري، فاتفاقية دايتون تمنعه.

وسأكون واضحاً معكم، هناك دوائر تؤيدهم، لقد قرأت مقالاً في «فانينشيال تايمز» يقول: في الوقت الذي يحاكم فيه كراجيتش؛ لا يزال مشروعه طليقاً، والمجتمع الدولي مشغول عن ذلك.

© **أدنتم في وقت سابق** إعلان صرب البوسنة يوم ٩ يناير يوم لكيانهم «جمهورية صربسكا»؛ لماذا؟

¤ **جمهورية صربسكا -داخل البوسنة والهرسك-،** هي إحدى نتائج مشروع الإبادة وإقامة صربيا الكبرى، وفي هذا التاريخ المذكور قام ما يسمى ببرلمان صرب البوسنة بإصدار بيان أو إعلان يدعون فيه صراحة إلى تقسيم البوسنة، وترسيم الحدود بين الإثنيات، وأعقبوا ذلك بشن عدوان عسكري على البوسنة والهرسك، وما جرى ويجري في محكمة جرائم الحرب الدولية في لاهاي أكبر شاهد على ذلك؛ حيث حكم ممشيلو كرايشنيك، وبيليانا بلافشيتش، ويحاكم حاليّاً رادوفان كراجيتش.

ففي يوم ٩ يناير ١٩٩٢ م تم التخطيط للإبادة بحق شعبنا، وإعلان هذا اليوم يوماً لكيان صرب البوسنة يؤكد أن مشروع سلوبودان ميلوشيفيتش لإقامة صربيا الكبرى لا يزال قائماً، وأن العمل على تحقيق نتائج الإبادة لا يزال متواصلاً، ففي ١٩٩٢ م كان الاعلان واضحاً، وهو قيام دولة صربية خالصة؛ بعد إزالة جميع الاثنيات الأخرى، ومشاركة الرئيس الصربي بوريس طاديتش في هذه المناسبة رسالة أخرى على وجود تناغم واضح بين بنيالوكا وبلغراد، وما يصرح به طاديتش بأنه مع وحدة اراضي البوسنة تكذبه الوقائع على الميدان، فما يجري لا علاقة له باتفاقية دايتون التي نصت على عودة المهجرين، وإقامة دولة دستورية مثل بقية دول العالم.

العلويون (ثاني أكبر طائفة في تركيا) يخشون التذويب!

«النهار» ٢٠١١/١/٢٢

يفقد العلويون -الذين يشكلون أكبر طائفة دينية في تركيا، بعد السُّنة- **الأمل في أن تلبي مطالبهم حكومة تؤكد** -دعماً لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي- **أنها تمد اليد إلى الأقليات.**

وقال ممثل العلويين في سيفاس - شرق الأناضول جاهد البيرق إن «طريقتنا في عبادة الله تختلف كثيراً عن السنّة»، علماً أن عددا كبيراً منهم يعتبرون أن هذا المذهب «هرطقة»! ورأى أن «الدولة التركية تسعى إلى تذويبنا؛ لأننا لا نذهب إلى الجامع، ولا نصلي خمس مرات، ولا نصوم في رمضان»، مطالباً بالاعتراف بالمذهب العلوي في بلد يدّعي تبني القيم الأوروبية.

يشكل العلويون ثاني أكبر طائفة دينية في تركيا، وفي تقاريرها حول التقدم في اتجاه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تدين المفوضية الأوروبية باستمرار وضع هذه الطائفة التي تملك تاريخاً طويلاً من الاضطهاد، فتركيا لا تعترف رسميّاً بها، رغم إرادة خجولة لدى الحكومة الإسلامية المحافظة على الانفتاح، مثل الزيارة التي قام بها العام الماضي رئيس الدولة عبد الله غول إلى أحد أماكن عبادة العلويين.

في المقابل يبدو أن المذهب السني ديانة دولة في بلد يقول أنه علماني، فهو يحصل على التمويل والأطر من إدارة الشؤون الدينية؛ تلك الهيئة الكبيرة المرتبطة برئيس الوزراء.

وفقاً للمذهب العلوي؛ يؤدي الرجال والنساء الصلاة معاً، خلافاً للسُّنة، وفي أماكن العبادة يكرمون رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب، صهر النبي محمد.

ويشار إلى أنه في الثاني من تموز ١٩٩٣ وعلى بعد مئات الأمتار من مكان خاص بهم في سيفاس؛ لقي ٣٧ مثقفاً جاؤوا لإحياء ذكرى الشاعر العلوي بير سلطان عبدال -الذي عاش في القرن السادس عشر في سيفاس- حتفهم في فندق «ماديماك»، في حريق أضرمه حشد من الإسلاميين الأصوليين، وقد قررت الدولة التركية أخيراً شراء هذا الفندق.. يريد العلويون تحويل الفندق متحفاً، لكن -على غرار كل مطالبهم الأخرى- لن يتحقق طلبهم هذا، وفق توقعات البيرق؛ الذي أكد أن «جروح مجزرة ماديماك ما زالت مفتوحة».

من جهته شدد رئيس «اتحاد العلويين» علي بالكيز أن «المذهب العلوي يجب أن يخرج من وضعه غير الرسمي، ويجب إلغاء دروس الدين الإجبارية في التعليم الحكومي؛ بما في ذلك في المدارس الثانوية (حيث يدرس المذهب السني)، ومنح تجمعات العلويين وضعاً قانونيّاً».

وقال: «العلويون اضطروا إلى إخفاء معتقداتهم واضطهدوا.. يجب أن يخرجوا من الظل اليوم».

وأكد أن «العلوية هي الديانة الحقيقية للأتراك»، ملخصاً إيمانه بـ«التقدم والحداثة والمساواة بين الجنسين، والحرص على العلمانية».

العام ٢٠٠٧ أطلق حزب العدالة والتنمية -الذي يعتمد المذهب السني، ويسعى إلى حكم البلاد ولاية ثالثة في انتخابات حزيران ٢٠١١- مبادرة للتقرب من العلويين؛ لكنها لم تتواصل.

حاليّاً لا يتمتع العلويون بوضع الأقلية الدينية الممنوح إلى الأرثوذكس والأرمن واليهود، ولا بوضع الإسلام الرسمي السني الحنفي.

ويطالب العلويون باحترام مذهبهم في الدستور التركي، وإعفاء أبنائهم من دروس الديانة الإجبارية التي تعتمد الإسلام السني، ويريدون وضعاً رسميّاً لأماكن عبادتهم ولزعمائهم الروحيين، في إطار الجهود التي تبذلها أنقرة لاعتماد قيم الاتحاد الأوروبي.

في أسباب الاحتجاجات المتزايدة.. في الوطن العربي

زين العابدين الركابي، «الشرق الأوسط» ٢٠١١/١/٢٩

هل فهم بعض الناس بل كثير من الناس شعار «الفوضى الخلاقة» على طريقتهم؛ فقرروا مباشرة الاحتجاجات في بلدان عربية مثل تونس ومصر والأردن واليمن؛ لكي يتولد عن هذه الاحتجاجات مكاسب شعبية في ميادين الحرية والمعايش والخدمات، أي لكي تنجب

الاحتجاجات أوضاعاً جديدة أفضل؟!

هل هذا سبب من أسباب موجات الاحتجاجات والانتفاضات الماثلة؟

هذا سبب مستبعد:

أولاً: لأن الفوضى -بتعريفها الموضوعي- لا تنتج «نظاماً، ولا وضعاً جديداً يؤدي إلى نظام جديد.

ثانياً: لأن المحتجين في جميع تلك البلدان ليسوا منبهرين بأميركا، ولا مولعين بتقليدها (ولا سيما بعد أن أطفأ قادتها الصغار لمعة مبادئها الكبيرة)، بل الواضح أن نبرة نقمة على أميركا تتبدى في حراكهم؛ في هذه الصورة أو تلك.

والعدول عن اعتماد هذا السبب: يزيد بل يضاعف مسؤولية البحث عن أسباب أخرى؛ أقوى موضوعية، وأبهى وجاهة:

١ - من أسباب ما يجري: ترك وإهمال ما هو «اختياري» من الخطط والأفعال والإصلاحات والقرارات تركاً، يؤدي إلى ما هو «اضطراري»، أي مباشرة هذه الأفعال والقرارات تحت ضغط الاضطرار، وهو اضطرار مثقل بالحرج، وقلة الجدوى، وقسوة المعاناة، وفداحة التكاليف الاجتماعية والسياسية والأمنية، (وقد خلت المثلات من قبل)، فمعظم الأنظمة التي سقطت لم تكن مصرة إلى آخر لحظة على أخطائها أو خطاياها، بل على عكس ذلك؛ فقد باشرت في أواخر سنيها الإصلاح المطلوب.. فعل ذلك قيصر روسيا قبيل الثورة البلشفية، وفعل ذلك فاروق مصر قبل ثورة ١٩٥٢، وفعل ذلك شاه إيران قبيل رحيله، وها هو بن علي قد أعلن بالاضطرار ما كان في وسعه أن يفعله بالاختيار.. أعلن: أن لا رئاسة مدى الحياة، وأن الضائقة الخانقة في معايش الناس سترفع، وأن حرية الإعلام ستكفل، وأن الفساد سيجتث، وأن المعتقلين السياسيين سيفرج عنهم..

ومنذ قليل سمعنا الرئيس اليمني يعد: بأن لا رئاسة مدى الحياة، وأن «لا توريث» في الرئاسة، وفي السياق نفسه أعلنت الحكومة اليمنية زيادة رواتب الموظفين، وأن هناك برامج لمعالجة جنون الأسعار..

وفي مصر تحدث رموز في الحزب الحاكم عما يجري فيها: تحدثوا عن «ميثاق وطني» يتعاون من خلاله الحزب الحاكم مع الأحزاب الأخرى على القضايا الوطنية الأساسية، كما ومض وميض يبشر بمعالجة ناجزة لمشكلات الفقر والبطالة والفساد، و«تفهم مطالب الشباب».. **وليس من حق أحد أن يعترض على من يعلن التراجع عن الخطأ.**

بيد أن السؤال المركزي هنا هو: لماذا تفضيل «الاضطرار» على «الاختيار»؟ ما علة هذه الرغبة الجامحة في جلب العنت والمشقة والكرب على الذات؟ أهي «التسويف» القاتل؟ أم هي تخدير الذات بالتغافل عما يجب فعله؟ أم هي فقدان الشعور بحاجات الناس وهمومهم؟

والنتيجة المستنبطة في هذه النقطة هي: عقد العزم على مباشرة ما هو مطلوب بـ«الاختيار»؛ لئلا يحصل الوقوع في ورطة «الاضطرار» المحرج والقاسي والعالي التكاليف.

٢ - السبب الثاني في ما جرى ويجري في بلدان عربية هو: «الاستيعاب الناقص» لـ«ثورة الاتصالات» وآثارها العميقة في المجتمعات والدول، فيبدو أن كثيراً من القيادات السياسية في عالمنا هذا -ومنه الوطن العربي- لم تستوعب بالقدر الكافي الضروري تداعيات وفعاليات ثورة الاتصالات، وهذا جهل سياسي فادح ترتب عليه ما نراه اليوم من حراكات هائلة، وما سوف نراه في المستقبل مما يفوق التصور والخيال..

لقد بدل «سلطان العلم» أوضاع البشرية تبديلاً؛ إذ قضى على أوضاع قديمة ذات حجب وفواصل وعوازل، وأنشأ عوالم جديدة ذات نوافذ متنوعة منسوجة من المعارف المفتوحة السقوف والآفاق بلا نهاية، وفي طليعتها «تكنولوجيا المعلومات» المرفودة والممددة بـ«ثورة الاتصالات» الشخصية والجماعية، فالإحصاءات تقول: إن أكثر من ملياري

إنسان يستعملون الإنترنت، وإن خمسة مليارات إنسان يستخدمون الجوال.. وللوطن العربي قسط وافر من ذلك كله: قسط يعد بالملايين أو عشرات الملايين..

والخيارات تجاه هذه الحقيقة العلمية الراسخة هي: خيار أو محاولات الحجب والمنع، وهي محاولات يمكن التغلب عليها تكنولوجيا أيضاً، يضم إلى ذلك أنها محاولات تصنف في قائمة «معاداة العلم والتكنولوجيا»، وهناك خيار «تجاهل» أثر هذه الاتصالات الاجتماعي والأمني والسياسي، وهو تجاهل أدى بالتأكيد إلى ما تموج به أوطان عربية من احتجاجات وانتفاضات، وهناك خيار الإقرار بسلطان العلم والتعامل معه بما يلائمه.

٣- السبب الثالث وراء ما يجري هو: عدم تفهم «الوعي الجديد والنوعي» لدى الأجيال الناشئة، فمن خلال نوافذ متعددة منها: كوكبية المعلومة، وآلية تعميمها، وسرعة وصولها، من خلال هذه النوافذ تكوّن لدى الأجيال الجديدة وعي جديد، ربما يرجح ما كوّنته فيه المناهج والبرامج التربوية والثقافية والوطنية، ويتطلب التعامل الموضوعي الناجح مع هذا الوعي الجديد سلوكات سياسية معينة، منها: مخاطبة الشباب بما يتناسب مع معدلات وعيه، والاستجابة لاحتياجاته المحترمة بلا تحايل ولا استخفاف، والكف عن التعامل معه على أساس أنه مجموع بشري تحركه الغرائز والتفاهات..

ومن الغباوة الإعلامية التي تبلغ مبلغ الجريمة -الاجتماعية والفكرية والأمنية والسياسية- أن تزعم وسائل إعلام أن الأجيال الجديدة تافهة، غارقة في شهواتها ولهوها فحسب! وبناء على هذه الفرية الغبية -وإن كانت مريحة مادياً- تصاغ برامج ومسلسلات إعلامية وفنية، تخاطب الشباب وتتعامل معه.. وربما كان هذا التقويم الخاطئ نفسه لأوضاع الشباب سبباً من أسباب انخراطهم في الانتفاضات الحاصلة.. فمما يستفز الكريم أن تخاطبه على أساس أنه ذو اهتمامات صغيرة أو تافهة.

٤- السبب الرابع وراء ما يجري هو: التقصير الشديد في حماية المجتمعات من الآثار المدمرة الناتجة عن الأزمة العالمية: الاقتصادية والمالية، فليس معقولاً ولا مقبولاً أن تؤثر تلك الأزمة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً بعمق وفداحة، ولا تؤثر في المجتمعات العربية، أو تؤثر فيها «تأثيراً طفيفاً» كما قيل!!

منذ أيام حذرت «الفاو» من أزمة غذاء تهدد استقرار العالم، وقال مدير هذه المنظمة: «إن الفقراء هم أكثر من سيتأثر بانعدام الأمن الغذائي؛ مما سيؤدي إلى عدم استقرار سياسي في بلدان عديدة، ويهدد السلام والأمن العالميين».

فما هي خطط الدول العربية تجاه الأزمة الطاحنة؟

فوضى عربية، وهدوء في إيران!

عبد الرحمن الراشد، «الشرق الأوسط» ٢٠١١/١/٢٧

قبل نحو عامين اهتزت طهران على وقع أقدام المتظاهرين الذين قرروا الاحتجاج على تزوير الانتخابات، وسرقة أصواتهم، واعتبار حكم نجاد غير شرعي.

واليوم تهتز تونس ورام الله وبيروت ومصر والأردن، وبقية العواصم تستعد للمواجهة.

سياسيّاً؛ أراها خريطة مقسومة بحد السكين إلى نصفين: نصف إيراني، ونصف ضد إيران، كل الاضطرابات الأخيرة وقعت في النصف الثاني؛ سقط بن علي تونس، وأقصى زعيم حزب الله حكومة سعد الحريري، وشُنت حملة تشويه خطرة ضد حكومة محمود عباس، وانهمر جمهور «الفيس بوك» و«التويتر» إلى ميدان التحرير في القاهرة مع قائمة مطالب تريد إسقاط النظام المصري حكومة وبرلمانا، ولم يوقف التراجع عن رفع الأسعار في الأردن المتظاهرين الذين حملوا قائمة طويلة؛ يطلبون فيها من الخبز إلى قطع العلاقات مع الولايات المتحدة.

هل هي حرب بين نصفي الخريطة في الشرق الأوسط: معسكر إيران ضد معسكر معاد لإيران، أم مجرد صدفة؟

بعضها نعم بتدبير واضح، وبعضها مصادفات بحتة، قد يتم تصعيدها واستغلالها.

كما أن الهجوم الدعائي المتزامن على السلطة الفلسطينية في رام الله -أيضاً- لم يكن عملاً شعبيّاً من تدبير «الفيس بوك» أو «التويتر»، بل من عمل موظف شُجع على سرقة الوثائق.

وقبل هذه الزلازل طبعاً لا ننسى أن إيران أسقطت الخيار العراقي، واستولت على العراق سياسيّاً؛ برفض إياد علاوي، وتنصيب نوري المالكي، وفي الوقت الذي تخرج فيه قطاعات الجيش الأميركي من العراق تدخل قوات الأمن الخاصة الإيرانية؛ أمر أعلن عنه علانية في العراق بحجة حماية الحجاج الإيرانيين.

أيضاً لم يكن طرد زعيم أغلبية السنة في لبنان من رئاسة الحكومة مصادفة، ولا عملاً شعبيّاً، بل هو تدبير صريح؛ سعى أصحابه منحه التأييد الإقليمي بتوسيط السعودية؛ التي رفضت وانسحبت، وبعد أن أعلن القطريون والأتراك عن توسيطهم -أيضاً- انسحبوا، عندها جرى وضع اليد بالقوة السياسية وأُبعد زعيم السنة.

هذه الأحداث لا يمكن تصنيفها مثل الحالة التونسية الشعبية.

النصف الثاني من الخريطة في منطقة الشرق الأوسط يعيش حالة ملتهبة جدّاً، في وقت تتقدم فيه قوات النصف الأول في كل مكان تقريباً، مما يوحي بأننا نشهد هزيمة كاسحة هنا، وانتصاراً ساحقاً للمعسكر الإيراني، بغض النظر عن حساب النقاط والنتائج النهائية، والنتيجة النهائية في تونس -مثلاً- أن من يحكم البلاد اليوم فعليّاً لا يزال نظام بن علي، وإن كان الرئيس الهارب يعيش في دار الضيافة في جدة، حيث يقود رجالاته الحكومة مثل محمد الغنوشي، ويسيطر على الوضع قائد الجيش، ولا يزال المتظاهرون والمعتصمون الشباب يتناولون ساندويتشاتهم على الأرصفة المقابلة لمباني الحكومة؛ التي يصرخون أمامها مطالبين بإسقاط كل النظام لا رأسه فقط!

باستثناء لبنان، التغيير السياسي في إطار الإقليم والتصنيف الدولي ليس كبيراً، لكنه مقلق، والمقلق أن الفوضى والحرائق دبت في تونس ومصر والضفة الغربية ولبنان والأردن، لا في إيران؛ التي كان متوقعاً أن تسقط أولاً لأنها تعتبر القلب النابض للفوضى، والممول الرئيسي للفكر والحركة والعتاد لما يحدث في عالمنا العربي.

إيران تنعم بهدوء أفضل، وتستمر في تقليم أظافر معارضيها في الداخل، وتعدم بلا خوف ولا رحمة من وقف ضدها؛ حتى إنها أعدمت شابين أُدينا بتوزيع صور مهينة للرئيس نجاد، أيضاً تنعم بانتصارات عديدة في الخارج.

أميركا وإسرائيل..
هل هما في خدمة «جبهة الممانعة»؟

زين العابدين الركابي، «الشرق الأوسط» ٢٠١١/١/١

يتجدد الاستشهاد بـ «ظاهرة ويكيليكس» لاستنباط بعدين سياسيين:

البعد الأول: أن للسياسة ظاهراً وباطناً، وأن الراسخين في «السذاجة» هم الذين يبنون قراراتهم ومواقفهم على ما يظهر على السطح من السياسة، أو ما يتعمد الإعلام السياسي إظهاره وتسويقه.

مثلاً: كم مرة دقت طبول الحرب الأميركية والإسرائيلية على إيران؟ مرات كثيرة؛ حتى تعجل أقوام فعينوا عامها، بل شهرها، بل أسبوعها! بيد أن هذه الحرب لم تقع.. لماذا؟ لأن «التفاهم السياسي الخفي» بين أميركا وإيران لم ينقطع قط؛

سواء حول العراق أو أفغانستان، أو قضايا أخرى عديدة.

وبالنسبة لأفغانستان قال الدبلوماسي الأمريكي المخضرم «هولبروك»؛ والذي كان مكلفاً بملف أفغانستان؛ قال -في مؤتمر عن أفغانستان في إيطاليا-: «إن لإيران دوراً لا غنى لنا عنه في حاضر أفغانستان ومستقبلها، وإن التنسيق بيننا يجب أن يستمر»، وها هي الأنباء والمعلومات تتكاثر وتتلاحق عن تعامل شركات أميركية مع إيران؛ على الرغم من الكلام العالي والساخن حول المقاطعة المشددة ضد إيران، بل إن معلومات استراتيجية أميركية قد ظهرت لتؤكد التعاون الأمريكي الإيراني في الحرب العراقية الإيرانية نفسها، ومن هذه المعلومات: أن الأميركان بلغوا الإيرانيين بأن صدام حسين يستعد لشن حرب شاملة عليهم.

خلاصة هذا البعد السياسي: أن السياسة تظهر غير ما تبطن، وأن من عمش الرؤية، وغباوة القرار، وسوء الموقف: أن تبنى سياسة ما على ما هو ظاهر على السطح، أو على ما يريد الإعلام السياسي أن يظهره؛ ابتغاء أن يتلهى الناس بهذا الظاهر على السطح.

البعد السياسي الثاني المستنبط من «ظاهرة ويكيليكس» هو: أن الأميركان يلومون جوليان أسانج -مؤسس هذا الموقع- على «تسريبات» تؤذي مصالحهم وأمنهم القومي، وهذا اللوم يعبر عن تناقض سياسي وأخلاقي حاد! فهؤلاء اللائمون يمارسون ذات الفعلة التي جرّموا بسببها موقع «ويكيليكس» والقائمين عليه.

فإذا كان الأمن القومي لأي دولة يتوجب أن يصان من الاختراقات والتسريبات التي تضر به، فإن هناك شأناً آخر يتوجب صيانته من التسريبات، حفاظاً على دماء الناس وحياتهم وحقوقهم كافة؛ وهذا الشأن هو «الشأن القضائي»؛ المحلي أو الدولي.

لكن إسرائيل وأميركا توحلتا في انتهاك القضاء الدولي؛ من خلال تسريبات تنال من هيبة هذا القضاء، ومن مصداقية أحكامه، نعم؛ فإسرائيل وأميركا فعلتا هذه الفعلة -أكثر من مرة- فيما يتعلق بالمحكمة الدولية الخاصة بالتحقيق في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق السيد رفيق الحريري / ؛ فلقد سربتا أخباراً ومعلومات عن هذه المحكمة؛ لا يبدو فيها حرص على سلامة التحقيق، ولا على توافر الثقة بنتائجه.

ومن هذه التسريبات:

أ- ما نشرته المجلة الألمانية «دير شبيغل» -ذات الارتباطات المعروفة-، وهو نشر اتخذ صيغة التفاصيل، مما يدل على أنه محض «كذب» واختلاق، بمعنى أنه يتعذر على مطبوعة ما أن تحصل على تفاصيل ملف لا يزال في طور التحقيق القضائي، أو يدل على إرادة التشويش على المحكمة؛ سياسيّاً وإعلاميّاً، وفي كل شر.

ب- ما صرح به رئيس أركان حرب العدو الإسرائيلي (أشكنازي)؛ إذ تحدث عن القرار الظني حديث العليم بمضامينه، الخبير بتوقيته، الخبير بردود الفعل عليه.

جـ- في الأسبوع الماضي صرح جون بولتون -المندوب الأمريكي السابق في الأمم المتحدة- صرح بما يوحي بأنه عضو رئيس في المحكمة الدولية؛ فقد قال: «إن القرار الاتهامي سيصدر قريباً، وسيتضمن اتهام شخصيات سورية، وأفراد من حزب الله».

هل تخدم هذه التسريبات سمعة المحكمة الدولية والثقة بأحكامها؟ لا.. بالتوكيد.

هل تخدم هذه التسريبات العدالة المبتغاة التي تدين القتلة الفجرة المجرمين؛ الذين اغتالوا هذا الرجل الكبير: رفيق الحريري؟ لا.. بالتوكيد.

إذن؛ تخدم من هذه التسريبات؟ تخدم ما يسمى بـ«جبهة الممانعة» التي ما فتئت تشكك في المحكمة الدولية، وتصفها بـ«المسيسة»، ذلك أن هذا الكم العجيب والمتلاحق من التسريبات يعزز قرينة «التسييس» بالاضطرار.

ولكن كيف يُعقل أن تخدم أميركا وإسرائيل جبهة الممانعة؛ على حين أن الظاهر السياسي يوحي بـ «العداء» بين الطرفين؟ هل هناك «تواطؤ خفي»؟

مع أن ليس في السياسة «يقينيات»، وأنها مسرح متسع للألعاب كافة؛ مع استحضار هذا التقدير؛ فإننا نميل إلى ترجيح أن خدمة جبهة الممانعة سببها «غباوة» السياستين: الأميركية والإسرائيلية، فكثيراً ما أحرجت السياسة الأميركية - مثلاً - أصدقاءها، ليس لأنها قررت عداوتهم؛ وإنما لأنها تمارس سياسة بليدة تضر أصدقاءها، كما تضرها هي نفسها!

ومن الأمثلة السافرة الدالة على هذا التخبط الغبي: الموقف الأميركي مما يسمى بـ «عملية السلام» الفلسطينية الإسرائيلية، لقد وعدت الإدارة الأميركية العرب بأنها ستضغط على إسرائيل فيما يتعلق بالمستوطنات، وفي مقابل هذا الوعد طلبت من العرب مهلة.. ثم مهلة ثانية.. ثم مهلة ثالثة، ثم فاجأت العرب بأنها لا تستطيع أن تلجم السعار الإسرائيلي في قضم الأرض الفلسطينية -بما في ذلك القدس الشرقية-.

وكانت نتيجة هذه السياسة البليدة:

١ - **تطويح عملية التسوية** في أودية سحيقة، وترحيلها إلى أزمنة غير منظورة، وغير مضمونة المجيء.

٢ - **إحراجاً شديداً، بل صاعقاً** للذين يسمون بـ «المعتدلين» في المنطقة.

٣ - **تعزيز منطق وموقف** الذين يسمون «جبهة الممانعة»، أو معسكر التطرف.

وإذا كنا لا نستطيع تغيير السياسات الأميركية؛ فإن «إنقاذ الذات»، أمر ممكن ومطلوب، ومن عزائم الإنقاذ:

أ - **الوعي بمخاطر سلبيات فعل الغير على أمننا ومصالحنا**، وها هنا نفهم مبادرة الأستاذ فؤاد السنيورة إلى نقض موقف جون بولتون؛ فقد قال السنيورة: «إن هذه التصريحات مرفوضة؛ لأنها تستهدف شق الساحة الداخلية، ولا تخدم إلا مصلحة إسرائيل».

ب - **إعادة الحسابات؛** بمزيد من استقلال الرؤية والقرار والموقف.

جـ - **لجم «الإعلام السياسي»** الذي يقدم «الظاهر السياسي الخادع» على أنه حقائق يقينية؛ ولا سيما في علاقة هذا الطرف أو ذاك بالولايات المتحدة.

لماذا يعم الغليان الشارع السني في لبنان؟

حسان القطب، «ميدل إيست أونلاين» ٢٠١١/١/٢٥

عام ١٩٧٣ خرج الرئيس السابق سليمان فرنجية على كل التقاليد والأعراف، وخالف كل التوقعات بتسميته للرئيس الراحل أمين الحافظ رئيساً مكلفاً، مناقضاً بذلك الاستشارات النيابية والرغبة الشعبية بتسمية الرئيس الشهيد الراحل رشيد كرامي، ومتجاهلاً موقف دار الفتوى وسماحة المفتي الشهيد حسن خالد، فاستقال دولته بعد أيام ثلاثة معتذراً عن التكليف، ومن ثم عن التأليف!

والتاريخ اليوم يعيد نفسه؛ لأن الرغبة في وضع اليد على الوطن، والسعي الدؤوب لتهميش الطائفة السنية في لبنان قد أخذ منحى تصاعديّاً، متسارعاً ومتفاقماً في آنٍ، على يد حزب الله وحركة أمل والنظامين السوري والإيراني، في ظل تقاعس المجتمع الدولي والعربي عن التدخل بشكل حاسم لوضع حد لتهريب السلاح لفريق واحد بعينه؛ ليستقوي به على شركائه في الوطن، وليمنع التدخل السياسي في شؤون هذا البلد الصغير والكيان النموذج.

الأحداث التي تدفع جمهور المسلمين السنة وسائر اللبنانيين الأحرار للشعور بالقلق والغليان، والرغبة في الانتفاض هي سلسلة متتابعة من الارتكابات والوقائع التي تجاوزت حدود المنطق والمعقول، وهي كما يقول جمهور هذه الطائفة:

- **اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ونخبة من سياسيي وإعلاميي لبنان،** إضافة إلى عدد من المواطنين اللبنانيين في سلسلة تفجيرات وحوادث إطلاق نار على مدى أعوام؛ وبالتحديد منذ تشرين أول/أكتوبر عام ٢٠٠٤، ولغاية تاريخه، وسعي البعض الحثيث والوقح لمنع التحقيق الدولي -وحتى المحلي- من الوصول لنهايات واضحة لتحديد المجرمين ومعاقبتهم؛ لوضع حد لهذه الجرائم المتمادية.

- **وقوف الجيش وسائر القوى الأمنية موقف المتفرج خلال أحداث السابع من أيار/مايو، من عام ٢٠٠٨،** الذي اعتبره حسن نصرالله يوماً مجيداً وناصعاً في تاريخ حزبه.

موقف القوى الأمنية هذا كان مناقضاً لدورها وواجباتها، ودماء المواطنين اللبنانيين؛ وتحديداً في مدن صيدا وبيروت وطرابلس والجبل تسيل على يد ميليشيا معروفة الانتماء والتوجه والارتباط، ومع الأسف لم يعاقب أحد، ولم يسلم أي مرتكب للقضاء، وتم على أثرها انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتوقف مسلسل الاغتيالات عقب اتفاق الدوحة؟

- **ومنذ أسبوع وعلى أثر معرفة قوى المغامرة المسلحة** أن فرص مرشحها للفوز معدومة ضغطت على رئيس الجمهورية لتأجيل الاستشارات النيابية لإعطائها فرصة كافية لاستمالة ضعاف النفوس إلى جانبها ترهيباً وترغيباً، وكان لها ما أرادت، ولم ير رئيس الجمهورية ضرورة لتأجيل المشاورات مرة أخرى؟ ولم يستمع لموقف مجلس المفتين لا هو ولا رئيس حركة أمل المتحكم بالمجلس النيابي نبيه بري، في سعي لإقصاء الطائفة السنية عن الموقع الأول لها في السلطة اللبنانية؟

- **لم يتورع نصرالله عن القول في خطابه الأخير** أنه استدعى الرئيس عمر كرامي -الذي نجل ونحترم- إلى ملجأه في الضاحية الجنوبية؛ ليطلب منه الترشح لموقع رئاسة الوزراء بشكل رسمي، وعندما رفض الرئيس كرامي -مشكوراً-، تم اختيار بديل عنه يرضى بالشروط التي يريد حزب الله والنظامين السوري والإيراني فرضها على اللبنانيين؛ لإحكام السيطرة على الوطن والكيان ومكوناته؟

- **استغراق حزب الله في استخدام بعض الأشخاص** المرتهنين لسياساته ومواقفه المدفوعة الأجر؛ لشتم هذا وذاك، والسعي لإشعال نار الفتنة المسلحة في بعض المناطق التي ترفض الخضوع لسيطرته وسلطته وسلطانه؟

ويتمادى إعلام حزب الله في نشر البيانات والمواقف التي لا تعبر عن جمهور المسلمين واللبنانيين، بل عن مواقف بعض المرتشين والمرتزقة؟ لقد بلغ الظلم والقهر مبلغه، وتمادى هذا الفريق في غيه وجبروته وعدوانه؛ حتى وصل به الأمر إلى استهداف سماحة المفتي على لسان بعض مرتزقته، وأصبح البعض يشعر بأن الحوار غير مجدي، ناهيك عن الصبر على هذا الظلم، واستمرار سياسة القهر والإرهاب والترهيب.. فمتى يعود هؤلاء إلى ضميرهم؟! التي نتمنى أن تكون قريبة قبل فوات الأوان، ولا ينفع الندم حينها! ونطالب القوى الأمنية التي تنتشر في كل مكان أن تلحظ سلاحهم المنتشر، وأن تمنعهم من استخدامه ضد اللبنانيين كما اعتادوا.

والحل هو في رفع اليد عن مواقع الطائفة السنية وممتلكاتها في لبنان؛ التي يستهدفها حزب الله في صيدا وبعلبك وبعض المناطق، ووقف التعديات الإعلامية التي تستهدف الطائفة ورموزها وسائر الرموز اللبنانية، وعودة السلطة اللبنانية لبسط سلطتها على كافة الأراضي اللبنانية، وسحب سلاح الميليشيات غير الشرعي الذي يستهدف اللبنانيين، ومحاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم بحق الوطن والمواطنين، وإعلان المقاومة وسلاحها سلاحاً وطنيّاً ينضم تحت لوائه كل اللبنانيين وليس فئة واحدة فقط؛ برعاية الجيش اللبناني وإشرافه؛ وإلا فإن الوضع اللبناني سيستمر في التراجع والترهل، والغليان سوف ينتقل من طائفة لطائفة، ومن فئة لأخرى.

الأزمة اللبنانية.. بين الاشتعال والمراوحة

رضوان السيد، «الشرق الأوسط» ٢٠١١/١/٢١

أشعلت استقالة الوزراء الشيعة - ووزراء عون والحلفاء السوريين - من الحكومة فتيل الأزمة اللبنانية من جديد؛ إذ إن استقالة أحد عشر وزيراً من حكومة سعد الحريري ذات الثلاثين وزيراً عنت استقالة الحكومة، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها هذا الأمر منذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣! فقد حاول الوزراء الشيعة وحلفاؤهم ذلك من قبل في عهد حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى، لكنهم فشلوا في ذلك؛ لأنه كان قد احتاط بالاحتفاظ بأكثرية الثلثين (١٦ وزيراً)، بينما لم يحتط الرئيس سعد الحريري؛ إذ قبل في اتفاق الدوحة بـ ١٥ وزيراً (بما في ذلك وزراء وليد جنبلاط).

وكانت النتيجة أن الشباب لم يأبهوا لاتفاق الدوحة؛ الذي وقعه ممثلوهم، وهو ينص على عدم الاستقالة، وعدم التعطيل، وقد عطلوا اجتماعات مجلس الوزراء لشهرين، ثم استقالوا، وفي هذه الحالة، كما في عهد الرئيس السنيورة من أجل المحكمة الدولية.

أيام الرئيس السنيورة كانوا يريدون الحيلولة دون إقرار المحكمة، واليوم يفعلون الشيء نفسه لإرغام سعد الحريري وحلفائه على التراجع عن الاعتراف بالمحكمة، وفك الالتزام بها من جانب الحكومة اللبنانية! وعلة ذلك كله اقتناع حزب الله وحلفائه بأن المحكمة سوف تتهمهم أو تتهم أفراداً من حزب الله باغتيال الرئيس الحريري ورفاقه.

وكانت شهور قد انقضت من التعطيل وإلى الاستقالة، والحزب وسورية يقولان أنهما شبه مطمئنين إلى نتائج المبادرة أو التفاهم السعودي - السوري لإنهاء الأزمة من حول المحكمة وفي النظام، إنما قبل أسبوعين أعلن عن وصول المقاربة السعودية - السورية إلى أفق مسدود؛ ولذا فقد انسحبت المملكة من هذا المسعى، وتمنت على سورية أن تفعل الشيء نفسه؛ لكن السوريين ما انسحبوا، بل أعلنوا غضبهم الساطع على الحريري وحلفائه، واستحثوا أنصارهم في لبنان على المسارعة للاستقالة؛ لكي تكون حكومة الحريري قد سقطت عندما يقابل الأخير الرئيس الأميركي.

ولكي لا يعطوا لأحد فرصة للتشكيك في الأمر، أو مراجعته؛ فقد طلبوا من رئيس الجمهورية إجراء المشاورات للتكليف، وتشكيل حكومة جديدة خلال ثلاثة أيام، إنما عندما جاء يوم الاثنين الماضي في ١٧ / ١ عادوا فطلبوا من رئيس الجمهورية تأجيل الاستشارات أسبوعاً لإعطاء فرصة للوساطات، وقتها كان رئيساً وزراء تركيا وقطر قد وصلا لسورية للوساطة، وأشاع حزب الله وحلفاؤه في لبنان أن الوساطة -إن كانت- فعلى أساس ما جرى الاتفاق عليه في مبادرة الـ(س-س) أي السعودية وسورية.

وفي صبيحة الثلاثاء وعندما كان وزيراً الخارجية القطري والتركي على مشارف الوصول إلى لبنان لمتابعة وساطتهما؛ بعد أن اعتقدا أنهما نجحا في تهدئة الجانب السوري؛ قام مئات من أنصار الحزب وحلفائه بانتشار واسع على مدى ساعتين، أرعبوا من خلاله المواطنين، ولكي يأخذ الرئيس الحريري وحلفاؤه ذلك في اعتبارهم، فيخضعوا بسرعة لمطلبهم في الخروج من المحكمة، أو يحدث ما لا تحمد عقباه؛ وبخاصة أنه في يوم الاثنين بالذات أعلنت المحكمة الدولية أن قاضي الإجراءات التمهيدية تسلم القرار الاتهامي من المدعي العام بلمار، تمهيداً لإعلانه بعد دراسته بدقة.

ولا يقول السوريون الآن: لماذا خبأوا الاتفاق أربعة أشهر، ولم يبدأوا بتنفيذه؟! ويريدون هم وحلفاؤهم تنفيذه الآن، وكيف؟ كما أنه من غير المعروف ماذا يحمل الأتراك والقطريون من اقتراحات للتداول مع الأطراف!

وكان انكشاف توقف المسعى السعودي - السوري قد حرك الأجواء الإقليمية والدولية؛ خوفاً على انهيار الاستقرار

اللبناني بعودة حزب الله وحلفائه لاستخدام السلاح، فمضى وزير الخارجية السعودي إلى تركيا؛ حيث قابل المسؤولين هناك، وبعد أيام جاء وزير الخارجية الإيراني صالحي إلى أنقرة، في حين أعلن الرئيس ساركوزي عن تكوين مجموعة اتصال لمتابعة الأزمة اللبنانية، وتجنب بلوغها الدرجة الأسوأ، وبذلك يكون الأتراك قد صاروا قطب الدائرة في العمل من أجل المصالحة والاستقرار في لبنان، فهم يحظون بالدعم السعودي والموافقة الإيرانية، وهم جزء من قناة الاتصال الفرنسية، وهم أخيراً على علاقة مباشرة بالرئيس السوري والرئيس سعد الحريري؛ الذي كان قد زارهم عشية عودته إلى لبنان من نيويورك وواشنطن وباريس.

ماذا يريد السوريون بالفعل؟ وماذا يريد حزب الله وحلفاؤه؟ لا أحد يعرف ماذا يريد السوريون بالضبط! أما حزب الله فيريد من الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الحريري أن تعلن عن الخروج من الالتزام تجاه المحكمة الدولية! ومع أن أحداً لا يعرف بالضبط ماذا كان السوريون والحزب مستعدين لتقديمه في مقابل ذلك! فالمفهوم أن المطلوب كان أموراً تتعلق باستعادة الدولة والطائف، والتفرقة بين سلاح المقاومة، والسلاح الذي نشره حزب الله وحلفاؤه بالداخل اللبناني واستخدموه في التوتير والاستيلاء، وإلغاء الثلث المعطل وأشباهه من الحكومة، وإلغاء المعسكرات الفلسطينية وأسلحتها خارج المخيمات (مطلوب من سورية).

وما نفذ شيء من هذه المطالب بالطبع؛ بل حدث عكس ذلك، ولذا صار من الضروري أن توضع محترزات وضمانات لتنفيذ ما يجري الاتفاق عليه، ومن ذلك: أن يعلن عن القرار الاتهامي بالفعل، وأن يبدأ التنفيذ ببعض خطوات، وإجراءات بناء الثقة مثل: الكشف عن مصير المفقودين في سورية، وأن يسحب الاتهام عن الـ ٣٣ شخصاً من محيط سعد الحريري من جانب سورية، وأن يخرج السلاح المنتشر في شوارع بيروت لدى الميليشيات من حلفاء الحزب، وأن يكون هناك إطار عربي يمكن مراجعته بشأن التنفيذ.

والحق أن كل الاتفاقات لا تفيد إن لم تستقر العلاقات السورية - اللبنانية، ولا أعرف سبيلاً لهذا الاستقرار حتى الآن؛ باستثناء استمرار المملكة في الاهتمام والضبط، فالسوريون يتظلمون كل الوقت، ونحن مقتنعون بأنهم ظالمون، ولا ثقة إلا بالندية واستمرار التشاور والمكاشفة.

والمشكلة مع الحزب مزدوجة، فنحن في الأصل مختلفون بشأن استقلال الحزب بسلاحه وكيان دويلته عن الدولة، ثم أُضيف لذلك أنه صار مستعداً لاستخدام السلاح بالداخل وفي مناطق المسلمين الآخرين ببيروت وخارجها لأي سبب؛ مهما بلغت هامشيته، وهذا أمر لا يمكن احتماله ولا التسليم به، وهذا فضلاً عن الانقسام الذي تسبب به الحزب وحليفه الجنرال عون في وزارات الدولة ومؤسساتها.

وكل هذه أمراض تحتاج إلى سنوات للخروج منها، وهذا إذا توافرت الإرادة الحقيقية؛ وهي غير متوافرة، فالطرف الذي يعتقد أنه يستطيع تحقيق ما يريد من طريق القوة؛ لا يعود لديه الصبر للإقناع والمسايسة والحوار.

ثم هناك العامل الإقليمي؛ فإيران هي ولي أمر الحزب، ولإيران مناطق نفوذ إقليمية تعتقد أنها تستطيع استخدامها في تجاذباتها مع الولايات المتحدة، ولبنان منها، وها هي قد استنفرت بالعراق وغزة ولبنان استعداداً للقاء مع الولايات المتحدة وحلفائها في إسطنبول يومي ٢١ و٢٢/١/٢٠١١.

وهناك أخيراً العلاقات الأمريكية - السورية، وسورية تريد إذناً وتكليفاً ليس من السعودية ومصر وحسب؛ بل ومن الولايات المتحدة، وهذه مسائل لا يملك أي منها الوسيلة للسيطرة عليها أو التأثير فيها، وهذا هو السبب الآخر لأهمية التدخل التركي؛ فالأتراك لهم علاقات جيدة بكل الأطراف السالفة الذكر، فها هم قد قدموا مع القطريين (رعاة اتفاق الدوحة المجهض) إلى بيروت، وسيحاولون إحداث التهدئة في المرحلة الأولى؛ سعياً لاستيعاب المشكلة والتصدي

لحلها.

وهكذا فقد قضى رئيس الوزراء القطري ووزير خارجية التركي نهارين وليلتين طويلتين وهما يتجولان بين الأطراف: نبيه بري وحسن نصر الله من جهة، وسعد الحريري ورئيس الجمهورية من جهة أخرى، وما أمكن التوصل لشيء! فغادر الرجلان لبنان على وعدين: وعد العودة، ووعد الحفاظ على التهدئة..

فهل يعودان؟ وهل تستمر التهدئة؟ كلُ الاحتمالات واردة بما في ذلك استمرار التهدئة!

نائب مقرب من سورية يكشف خطة حزب الله للاستيلاء على بيروت

«الشرق الأوسط» ٢٠١١/١/٢٩

كشف النائب السابق ناصر قنديل -المقرّب من سورية وحزب الله- تفاصيل خطة قوى «٨ آذار»؛ والتي كانت عازمة على تنفيذها صباح الثلاثاء في الثامن عشر من الشهر الجاري، مع انتشار مجموعات من عناصر حزب الله باللباس الأسود فجراً في عدد من أحياء العاصمة بيروت؛ بعد الاعلان ليلاً عن تسليم مدعي عام المحكمة الدولية دانيال بلمار مسودة القرار الاتهامي في جريمة اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري إلى قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسين، وبعد يوم واحد على تأجيل الاستشارات النيابية لتسمية رئيس الحكومة المكلف.

وأوضح قنديل -الذي حلّ مع نائب تيار المستقبل خالد الضاهر، والدكتور خلدون الشريف؛ المقرب من الرئيس المكلف نجيب ميقاتي، ضيوفاً على برنامج «كلام الناس» الذي تقدمه «المؤسسة اللبنانية للإرسال»- **أن خطة حزب الله للرد على تسليم القرار الاتهامي إلى المحكمة الدولية** تمثلت بانتشار ألف عنصر من حزب الله؛ كدفعة أولى، ومهمتها اقتحام المؤسسات الأمنية والقضائية اللبنانية، على أن تلي هذه الخطوة خطوات أخرى على الأرض.

وأشار إلى أن ثمة تعديلاً طرأ على الخطة، أدى إلى سحب العناصر بعد ساعتين على انتشارهم، كاشفاً أن الرئيس المكلف نجيب ميقاتي والنائب وليد جنبلاط كانا وراء سحب فتيل الانفجار، واجهاض الفتنة، واحتواء الموقف، وإنهاء الأزمة بالطريقة التي انتهت إليها -على حد تعبير قنديل-.

وفي حين اكتفت أوساط في «١٤ آذار» بالإشارة إلى أن انتشار أصحاب القمصان السود و«الفكر الأسود» -على حد تعبير النائب الضاهر- جاء بهدف ترهيب الناس وإخافتهم، وممارسة ضغوط بشكل خاص على النائب جنبلاط؛ الذي كان قد حسم خياره بتسمية رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، رأى الدكتور خلدون الشريف -المقرّب من الرئيس المكلّف عمر ميقاتي- في اتصال مع «الشرق الأوسط» أن حديث قنديل عن انقلاب على مؤسسات الدولة هو «كلام مرفوض»، وقال: «نحن ننطلق من مبدأ الاحتكام إلى الحوار ليكون هو الطريق الأساسي لحل المشاكل»، مشيراً إلى أن «الاحتكام إلى الشارع أمر مرفوض من أي طرف».

وأوضح الشريف «إننا نرفض الاحتكام إلى منطق السلاح، ونغلّب الاحتكام إلى منطق المؤسسات؛ لأن الشارع لم يحلّ مشكلة في يوم من الأيام». وشدد ردّاً على سؤال حول موقف الرئيس ميقاتي من استقواء فريق على آخر بقوة السلاح بالقول: «الرئيس ميقاتي ينطلق من إيجابية، ويحظى بثقة كل الأطراف؛ خصوصاً المعارضة، ولا حرج لديه على الإطلاق بالإدلاء بأي موقف».

وتعليقاً على ما أدلى به قنديل؛ اعتبر الخبير العسكري المقرب من حزب الله العميد المتقاعد من الجيش اللبناني أمين حطيط في اتصال مع «الشرق الأوسط» أن ما أدلى به قنديل هو ما يتم تداوله في الفترة الأخيرة، وقال: «لا أستطيع ابداء رأي عام بالشكل المتماسك الذي عرضه قنديل، ولست مطلعاً

على هذه التفاصيل»، موضحاً «أنني لا أملك أن أؤكد أو أنفي، إنما طريقة عرض هذه المعطيات توحي بأن مصدرها موثوق؛ خصوصاً أن من ناقشه حولها هربوا من نقاش الجوهر إلى الفرعيات، مقدمين له خدمة مجانية بتأكيد ما أدلى به».

وجدد حطيط الإشارة إلى أن خطة «حزب الله في مواجهة القرار الاتهامي هي أصلاً خطة دفاعية، لاقتناع حزب الله وادراكه الكامل بأنه لا يستطيع أن يزيل المحكمة، أو يمنع صدور قرارها الاتهامي»، مذكراً أن «من أساس إستراتيجية حزب الله: عدم الادعاء بما لا يستطيع القيام به، وهو أساساً لم يدّع بذلك»، وأشار إلى أنه «انطلاقاً من ذلك لم يضع حزب الله خطة لمواجهة المحكمة الدولية؛ لأنها تفوق طاقته، وهو يدرك أنها متعلقة بمجلس أمن دولي وبمنظومة دولية».

موضحاً في الوقت عينه أن «خطة حزب الله هي بإبقاء المحكمة خارج لبنان؛ وجوداً وعملاً وآثاراً ومفاعيل».

وشدد حطيط على أن «حزب الله قادر على القيام بذلك، وبنى خطته الدفاعية على هذا الأساس»، لافتاً إلى أن «حزب الله بعد التغييرات التي طرأت في الأيام الأخيرة أصبح مطمئناً بشكل شبه كامل إلى أن الخطة الأمريكية للنيل من المقاومة عبر المحكمة الدولية سقطت».

ما هي العلاقة بين المقاومة اللبنانية والدب الذي قتل صاحبه؟!

أحمد عثمان، «الشرق الأوسط» ٢٠١١/١/٢

يذكرني سلوك المقاومة اللبنانية بقصة غريبة كنا نقرأها في كتاب المطالعة في المدرسة الابتدائية بالقاهرة، عن رجل لديه دب يدافع عنه ويحميه، وفي أحد الأيام نام الرجل في ظل شجرة بالحقل، وطلب من الدب ألا يسمح للذباب بالوقوف على وجهه، وجاءت ذبابة معاندة وقفت على وجه الرجل وهو نائم، وكلما طردها الدب عادت الذبابة ووقفت فوق وجه الرجل، غضب الدب من الذبابة، وأراد أن يقتلها حتى ينقذ صاحبه من مضايقاتها؛ فأخذ بحجر كبير وضربها به؛ وكانت تقف فوق رأس صاحبه، طارت الذبابة، ومات الرجل!

فمفهوم المقاومة هو: أن يقوم بعض الأفراد متطوعين بالدفاع عن شعبهم؛ بسبب وقوعه تحت سيطرة قوى أجنبية لا تستطيع الدولة وحدها مقاومتها، وعندما احتلت قوات أدولف هتلر النازية الأراضي الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية ظهرت حركة للمقاومة على شكل وحدات صغيرة من الرجال والنساء، جاءوا من جميع طوائف المجتمع الفرنسي ومن كل الأحزاب السياسية.

كانت مهمة المقاومة الفرنسية هي: رفع معنويات الشعب المحتل، وجمع المعلومات عن مواقع وتحركات القوات الألمانية وإرسالها للحلفاء في الخارج، كما قامت لجان المقاومة بإتلاف المعدات العسكرية الألمانية، وساعدت الأسرى من جنود الحلفاء على الهرب، وعند نهاية الحرب تجمع أفراد المقاومة الذين بلغ عددهم نحو ٤٠٠ ألف ليكونوا نواة للجيش الفرنسي الجديد؛ بعد عودة شارلز ديغول من المنفى.

وفي مصر عندما احتل البريطانيون مدينة بورسعيد سنة ١٩٥٦ قام الأهالي بمقاومة القوات الغازية حتى رحلت، ثم عادوا إلى أعمالهم الطبيعية، وتولت الحكومة المصرية مهام الدفاع عن الوطن.

وبخلاف الدول الأخرى تتكون مقاومة لبنان من تنظيم عسكري يضم الشبان الشيعة؛ الذين ينتمون لحزب الله، ويعلنون ولاءهم للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، وهي التي تمدهم بالمال والسلاح، وقد جاء في البيان الذي أصدره حزب الله في ١٦ فبراير/شباط ١٩٨٥ أن الحزب «ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة، تتجسد في ولاية الفقيه، وتتجسد في روح الله الموسوي الخميني؛ مفجر ثورة المسلمين، وباعث نهضتهم المجيدة»، أما حسن نصر الله قائد المقاومة؛ فهو يعتبر الوكيل الشرعي للمرشد الأعلى الإيراني

في لبنان.

وبعد أن نجحت دموع فؤاد السنيورة في إيقاف الحرب بين إسرائيل وحزب الله في ٢٠٠٦؛ اعتبرت المقاومة اللبنانية أن حكومته صارت فاقدة للشرعية، وليس لديها ميثاقية دستورية، ونظم حزب الله اعتصاماً في ساحة رياض الصلح مقابل مجلس الوزراء، منذ بداية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦؛ لشل عمل الحكومة، وفي السابع من مايو/أيار ٢٠٠٨ احتلت مقاومة حزب الله بيروت الغربية، وهددت شعب لبنان ببيت الطاعة إذا حاولت الحكومة التدخل في نشاطاته السرية، أو الحد من تصرفاته التي لا تخضع لسلطة الدولة.

والآن قامت قيامة حزب الله ومقاومته من جديد؛ تهدد بضرورة رفض الحكومة اللبنانية لقرار المحكمة الدولية لمقتل الحريري قبل صدوره، واختلقت حكاية شهود الزور التي باتت تهدد مجرى المسار السياسي في لبنان، وفي ١٣ ديسمبر هدد محمد رعد -رئيس كتلة حزب الله النيابية- بأنه إذا لم تمتثل حكومة الحريري لتنفيذ مطالب حزبه فإن «البلد (لبنان) سيتعرض للإساءة، وسيهتز وضعه».. على يد المقاومة بالطبع.

من المفروض أن يقسم الشهود بقول الصدق قبل الإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة المختصة، فإن أدلى شاهد بشهادة وهو يعلم أنها غير صحيحة؛ يصبح معرضاً لمحاكمته بتهمة تضليل العدالة، أما الشهود الذين يدلون بأقوالهم أمام قاضي التحقيق فهم لا يتعرضون لمثل هذا الجزاء؛ حيث إن المسؤولية تقع على المحقق نفسه للتأكد من صدق أقوالهم؛ عن طريق مقارنتها بالأدلة المتوفرة لديه.

وفي حالة المحكمة الدولية التي تنظر في قضية مقتل رفيق الحريري؛ فإن المحكمة لن توافق قاضي التحقيق على توجيه الاتهام إلا بعد فحص الشهادات والأدلة التي قدمها، والتأكد من صحتها، وعلى هذا فما يقال عن ملف شهادة الزور لا يمثل قضية حقيقية، بقدر ما يشكل محاولة من حزب الله للتشكيك في عدالة المحكمة الدولية، فحتى الآن لم تصدر المحكمة حكمها، ولا أحد يعرف إلى أي أدلة سوف تستند في حكمها!

وبخصوص الضباط الأربعة الذين سبق اعتقالهم؛ فلم يصدر في حقهم حكم من أي محكمة بناء على شهادة الشهود، بل تم احتجازهم بناء على قرار قاضي التحقيق؛ لشكه في احتمال تورطهم في القضية، وهم لا يستطيعون التقدم الآن إلى القضاء ضد أشخاص أدلوا بمعلومات أثناء التحقيق ولو كاذبة، والإجراء الوحيد الذي يمكنهم اللجوء إليه يوجه ضد قاضي التحقيق؛ الذي أمر بالتحفظ عليهم دون التأكد من صحة المعلومات التي حصل عليها، ويكون من حقهم في هذه الحالة الحصول على تعويض، ومع هذا فهم لا يستطيعون اللجوء إلى هذا الإجراء إلا بعد صدور الحكم النهائي في القضية الأصلية، والتأكد من براءتهم من التهمة التي تم من أجلها التحفظ عليهم.

ما هي المقاومة في لبنان الآن، وما هو عملها؟ فبخلاف حزب الله اللبناني لا يوجد تنظيم للمقاومة في أي دولة في العالم، ليس هناك تنظيم للمقاومة في سورية -مثلاً-؛ رغم احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان، كما لم تعد هناك مقاومة في فلسطين؛ حيث صارت حماس تحكم قطاع غزة، وأصبحت فتح تحكم الضفة الغربية، وعندما وافق حزب الله على قرار مجلس الأمن ١٧٠١ لوقف القتال بين لبنان وإسرائيل؛ قبل الحزب عدم القيام بأعمال عسكرية، والتزم طوال الأعوام الأربعة الماضية بهذا الموقف.

إذا لم يكن هناك عمل عسكري يقوم به حزب الله ضد إسرائيل؛ فما هو دور تنظيم المقاومة التي تسيطر على حياة شعب لبنان وتهدد حياته؟!

وإذا كان هذا هو ما تفعله المقاومة بلبنان؛ فما حاجة هذا البلد إلى الأعداء الخارجيين؟

تحالفات حزب الله
بين جمعية المشاريع، والجماعة الإسلامية

حسان القطب، «موقع بيروت أوبزرفر» ٢٠١١/١/٧

عقب الانسحاب السوري من لبنان في نيسان / أبريل ٢٠٠٥ تبنى حزب الله رعاية جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش)، بوكالته عن النظام السوري في احتضان حلفاء سوريا في لبنان؛ فنسج العلاقات السياسية والأمنية مع جمعية المشاريع رغم التباين العقائدي العميق بينه وبين جمعية المشاريع، واستمرت هذه العلاقة الطبيعية والطيبة إلى أن وقعت معركة أو غزوة برج أبو حيدر خلال شهر رمضان المنصرم؛ حيث يقع مقر الجمعية الرئيسي بين حزب الله والأحباش، وتبين خلالها من عنف المعركة وشدتها وضراوتها أن حزب الله في هجومه على مراكز جمعية المشاريع ومساجدها -التي أحرق أحدها في منطقة البسطا- كان مستعداً لهذه المعركة، وقد سبق له أن حضر العديد والعتاد لخوضها بكل قسوة وصرامة، ولكن صمود شباب جمعية المشاريع أحبط هجوم حزب الله، وأفسد عليه تحضيراته وخيب آماله، وخسر حزب الله حينها ورقة التحالف الأهم على الساحة السنية بخسارة -أو على الأقل تضعضع- تحالفه مع جمعية المشاريع؛ التي أصبحت أكثر حذراً وحرصاً في تعاطيها الشأن العام مع حزب الله، بل وأكثر تنبهاً لمشاريعه وطموحاته وخططه.

بعد هذه الخسارة الهامة على الساحة السنية توجه حزب الله لإعادة نسج علاقاته مع الجماعة الإسلامية، واندفع لفتح كافة خطوط التواصل والاتصال مع قيادات الجماعة الإسلامية في كافة المناطق، على أمل أن يخرق الساحة الإسلامية السنية في مكان ما؛ وهي العصية على الخضوع لترغيب التمويل الإيراني، وترهيب التهويل بخطر وقوع الفتنة السنية - الشيعية.

وكان سبق لحزب الله وعلى امتداد الأعوام السابقة - أي منذ العام ٢٠٠٥ - أن سعى لشق صف الجماعة الإسلامية؛ بتحريض بعض قيادييها وبعض عناصرها بترك الجماعة الإسلامية؛ مع الترغيب بالتمويل المفتوح، وبتأمين دور سياسي هام في المرحلة المقبلة، أي بعد انتصار حزب الله على القوى الاستقلالية اللبنانية، وإمساكه بالسلطة في لبنان؛ حيث يكون بمقدوره حينها توزيع المواقع والمناصب والمغانم كما يحلو له!

وبالفعل فقد نجح حزب الله في استقطاب أمين عام الجماعة السابق فتحي يكن؛ ليخرج من صف الجماعة ويؤسس جبهة العمل الإسلامي؛ بعد وعود مجزية ومغرية بمواقع سلطوية هامة، ولكن الأخير فشل في استقطاب قياديين أو حتى عناصر من الجماعة الإسلامية أو المقربين منها، وقام حزب الله -أيضاً- باستقطاب عبد الله الترياقي -المسؤول السابق للعمل العسكري للجماعة الإسلامية في جبهة جنوب لبنان؛ قبل التحرير بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠-؛ والذي خرج من صفوف الجماعة بعد عزله لأسباب تنظيمية قبل العام ٢٠٠٠، وتم تمويله ورعايته من قبل الحرس الثوري الإيراني؛ على أمل أن يستقطب العناصر الإسلامية في جنوب لبنان وشماله وبقاعه، تحت عنوان: (المقاومة، ومواجهة المشروع الأميركي)، ولكن كلا المشروعين الذين تبناهما حزب الله سقطا؛ جبهة العمل انتهى دورها الفعلي مع وفاة المرحوم فتحي يكن، وهي اليوم عبارة عن هيكل أجوف، ولا حضور فعلي لها سوى ما نسمعه من بيانات تصدر باسمها بطلب من مسؤولي حزب الله المشرفين عليها، والمشروع الآخر الذي يقوده عبد الله الترياقي تحت اسم «تيار الفجر» ثبت فشله دون أدنى شك في الاحتفال الأخير الذي أقامه في مدينة صيدا، بحضور ورعاية حزب الله الذي أمن لهذا الاحتفال الرعاية الكاملة والتغطية الإعلامية المباشرة، ولكن الجماهير في صيدا

والجنوب وباقي المناطق خذلت الترياقي وحزب الله وحركة حماس التي شاركت في الاحتفال -كما يقول بعض أركانها- بضغط مباشر من حزب الله لإعطاء هذا المشروع بعض من الشرعية، ولكن الحشد الجماهير لم يتوافر، وكذلك غاب حضور الهيئات والشخصيات المحلية التي رفضت المشاركة؛ باستثناء تلك المنخرطة في الركب الإيراني.

قبل فترة وجيزة قام وفد من تجمع العلماء المسلمين الذي يقوده ويديره حزب الله بشخص (الشيخ حسان عبد الله) بزيارة الأمين العام للجماعة الإسلامية (إبراهيم المصري)، ودعاه الوفد لإلقاء محاضرة في مبنى التجمع؛ بهدف فتح ثغرة في العلاقات الثقافية والسياسية بين الجماعة الإسلامية وحزب الله؛ من خلال هذه القناة غير الرسمية، والتأسيس للقاء سياسي يجمع بين المصري ونصر الله، تكون مقدمة لتطوير العلاقات السياسية بين الفريقين؛ لإثارة حفيظة جمعية المشاريع، والإشارة إليها أن فريقاً أخر قد يكون حليفاً مفترضاً إذا ما استمرت علاقاتها حذرة مع حزب الله.

واللافت -أيضاً- أن حزب الله وقبل أسبوعين -أيضاً- كان له لقاء سياسي دوري مع قيادة الجماعة الإسلامية؛ حيث أكد فيه على رغبته في التعاون عدم الانجرار لأي صدام مع الجماعة الإسلامية وباقي القوى الإسلامية بأي من شكل من الأشكال، وفي إشارة إيجابية لهذا التوجه كان حزب الله حاضراً في الحفل التأبيني الذي أقامته الجماعة الإسلامية لشهدائها الذين سقطوا خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان؛ من خلال مشاركة مسؤول ملف أهل السنة والجماعة في حزب الله الشيخ عبد المجيد عمار.

هذا التصريح وهذا التمثيل الرسمي والإيجابي لحزب الله في احتفال الجماعة الإسلامية نسفته وكذبته بعد أسبوع فقط مشاركة نائب رئيس الهيئة التنفيذية لحزب الله الشيخ نبيل قاووق -وهو من صقور حزب الله- في احتفال تأبيني للشهداء عينهم (أي شهداء الجماعة الإسلامية)، ولكن تحت اسم (شهداء قوات الفجر)، في احتفال أقامه عبد الله الترياقي الذي دفعه حزب الله للانشقاق عن الجماعة الإسلامية.

وبهدف إنجاح المهرجان وتثبيت مشروعية الترياقي الشعبية عمل حزب الله على استقدام كافة الشخصيات التي تخضع لشروطه وإملاءاته، ولكن المهرجان فشل رغم حضور ومشاركة حركة حماس أيضاً، وبدا حزب الله خلال الاحتفال كمن يسعى للاستيلاء على شهداء الجماعة وتاريخ الجماعة الجهادي، مستخدماً هذا الفريق أو هذا الشخص؛ كما ذكر أحد قياديي الجماعة الإسلامية، وأضاف أن في هذا تعدي وإساءة بالغة للجماعة الإسلامية وتاريخها وجمهورها وشهدائها.. لا يمكن أن يمر مرور الكرام!

هذا الحدث وهذه الممارسة تعطينا فكرة واضحة عن براغماتية وانتهازية تحالفات حزب الله، فالتحالفات شكلية ووقتية وآنية، تخدم مشروع وأهداف حزب الله وتنتهي معها، وأن لا مصداقية لبياناته وإعلاناته وتصريحاته ومواقفه؛ ولا حتى تحالفاته التي تنتهي مع إنجاز مصالحه، وهذا ما أكده الدكتور عبد الرحمن البزري في مقابلته الأخيرة مع مجلة «الأفكار» -وهو حليف حزب الله وسوريا-؛ حين يقول في معرض تعليقه على القانون الانتخابي الأخير: «وكانت القوى السياسية تفاهمت فيما بينها -سواء الحليفة التي نحترمها أو غير الحليفة- لإقصائي عن الترشح».

الحروب الناعمة!

حسين شبكشي، «الشرق الأوسط» ٢٠١١/١/١١

هناك الحروب الساخنة؛ التي عرفها العالم من خلال مواجهات عسكرية مباشرة بين جيوش نظامية، والأمثلة في ذلك معروفة؛ من خلال الحروب العالمية الكبرى، أو الحروب الإقليمية مثل: فيتنام وكوريا، والحروب العربية -الإسرائيلية، وغيرها.

وهناك الحروب الباردة؛ التي عُرفت في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي، وكانت بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي؛ الذي سرعان ما تدهور وانهار.

الآن عسكرياً لا توجد قوة تضاهي وتوازي قوة الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي قيام حرب باردة مجدداً غير وارد؛ لذلك هنا لفظ (جديد) مناسب يطلق على ظاهرة موجودة، هي المواجهة بين قوة عظمى وقوة إقليمية في مواقع بعيدة، واللفظ هو «الحروب الناعمة».

وما يحدث الآن على أرض ساحل العاج يظهر مشهداً من مشاهد الحرب الناعمة بين الولايات المتحدة وإيران، الولايات المتحدة تؤيد اختيار الحسن وتارا رئيساً للبلاد باعتباره فاز بالانتخابات بشكل شرعي، وإيران -عبر جالية لبنانية شيعية- تتبع بشكل أساسي مرجعية حزب الله، ولها نفوذ اقتصادي هائل وثراء مهول بسبب تجارة الماس بشكل أساسي، ويبلغ تعدادها ما يزيد على ١٠٠ ألف شخص يؤيدون الرئيس الحالي غباغبو وجيشه القوي، ولديهم معه علاقة «وثيقة» ومتداخلة، وقد عرضت إيران على الرئيس غباغبو الدعم المادي والمعنوي والعسكري، وأوفدت قائد وحدة أفريقيا في قوة القدس علي أكبر طبطبائي مع ميليشيات أفريقية، وتم إدراجهم في الحرس الوطني للتحكم بالعامة؛ وحتى إطلاق النار عليهم إذا اقتضى الأمر! والصفقة هذه تمت بنفوذ وتأثير كبير من مجموعة رجال أعمال لبنانيين مقيمين في ساحل العاج، ولهم علاقات قوية جدّاً بالنظام، وهدفهم هو أن يسمح لهم النظام بإرساء المذهب الشيعي وسط المسلمين الموجودين بكثرة؛ وبشكل أساسي في الشمال، وحصلوا بطبيعة الحال على مبالغ طائلة من إيران لتمكينهم من القيام بذلك.

التركيبة السكانية لساحل العاج توضح أن نسبة المسلمين تبلغ ٦٠%، و٣٠% من المسيحيين، والبقية يهود ووثنيون وديانات أفريقية محلية، وأغلبية المسلمين في ساحل العاج هم من أهل السنة، وأغلبهم من أتباع المذهب المالكي ونسبتهم من المسلمين هي ٥٥% بحكم تبعيتهم لمشايخ دول المغرب العربي؛ الذين يتبعون أهل المذهب نفسه، وهناك وجود للحنابلة والشافعية وقليل من الأحناف، مع وجود للسلفية وللصوفية والشيعة والبهائية أيضاً.

ويتصدى لمشروع التشيع في ساحل العاج شخصية مثيرة للجدل! سبق أن طُرد من ساحل العاج في صيف ٢٠٠٩ بتهم أميركية تخص تمويل حزب الله، وتلتها عقوبات اقتصادية بحقه وحق مؤسساته؛ وذلك لأنه كان يجتمع بمسؤولين نافذين من الحزب، ويجمع معهم ولهم الأموال.

وقد صرح هذا الرجل لصحيفة عراقية في شهر أغسطس/آب الماضي بأن مشروع التشيع في ساحل العاج يسير بشكل منتظم، وأنه سيكون المذهب الأوحد خلال ١٠ سنوات.

وهذا المشهد ليس بحالة انعزالية؛ فإيران تصرف مئات الملايين من الدولارات لنشر فكرة الثورة الخمينية والمذهب الشيعي في دول أفريقيا، إيران تروج أن لها نجاحات هائلة ومميزة في نيجيريا؛ كبرى الدول الإسلامية في أفريقيا، وأن آخر مناسبة لإحياء ذكرى عاشوراء هناك حضرها ٦ ملايين شخص (والرقم مرجح أن يكون مبالغاً فيه، ولكن العدد كان كبيراً).

الحرب الناعمة مستمرة.. ومشهد ساحل العاج والصراع على كرسي الرئاسة بين شخصية زورت الانتخابات تدعمها إيران، وشخصية مسلمة فازت بالانتخابات تدعمها أمريكا وسائر العالم: فصل من فصول مقبلة أكثر إثارة.. ترقبوها!



انفصال جنوب السودان عن شماله يعزز نفوذ إيران في أفريقيا

هدى الحسيني، «الشرق الأوسط» ٢٠١٠/١٢/٢٣م

اتخذ الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد القرار بطرد وزير الخارجية منوشهر متقي؛ بسبب انضمام عدد من الدبلوماسيين الإيرانيين في الخارج إلى صفوف المعارضة، وبسبب التعقيدات التي نجمت عن كشف السلطات النيجيرية لحاويات الأسلحة، بالإضافة إلى مصادرتها بعد أسابيع من ذلك في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي ١٣٠ كلغم من الهيروين، مخبأة في قطع سيارات شحنت من إيران، على كل؛ جاءت مصادرة المخدرات كدليل جديد على تورط «فيلق أفريقيا» في «قوات القدس» -وتحت إمرة علي أكبر طباطبائي- في نيجيريا لنشر النشاط الإيراني.

المعروف أن الهيروين الإيراني الذي وصل نيجيريا مصدره أفغانستان؛ أكبر منتج للمخدرات في العالم، وكان المقصود أن يهرّب إلى أوروبا عن طريق الأفارقة.

وحسب مصدر متابع لهذه التطورات؛ فإن هذا النوع من الاتفاقات السرية توصلت إليه إيران مع الميليشيات الإسلامية في نيجيريا وغامبيا والسنغال، ويذكر المصدر أنه في شهر يونيو/حزيران الماضي صادرت غامبيا طنين من الكوكايين مصدرهما أميركا اللاتينية، أشرف على شحنهما طباطبائي.

إن السلاح الإيراني في نيجيريا يتجاوزها إلى دول أخرى في القارة السوداء، و«قوات القدس» هي الذراع التشغيلي لقوات «الحرس الثوري» الإيراني، وهي المسؤولة عن النشاط الإيراني في مناطق عديدة في العالم؛ بما فيها أفريقيا.

ثم إن «قوات القدس» مهمة جدّاً إلى درجة أن قائدها قاسم سليماني يتبع مباشرة إلى المرشد الأعلى؛ وليس إلى قائد «الحرس الثوري» محمد علي جعفري.

«قوات القدس» توفر السلاح لحزب الله في لبنان ولحماس في غزة، وتعمل حثيثاً لتحسين طرق تهريب الأسلحة إلى حماس في غزة عبر السودان، وبالتالي مصر.

وهي تساعد قوات المتمردين في اليمن (الحوثيين) بتزويدها بالسلاح، وتشجعها على زيادة تعاونها مع «القاعدة»، وتنوي «قوات القدس» الاستمرار في جعل اليمن مسرحاً رئيسيّاً لنشاطها، ونقطة الاتصال الجغرافي ما بين القرن الأفريقي والشرق الأوسط؛ وبالذات دول الخليج العربي، وهي تعتبر السودان محوراً رئيسيّاً لأنشطتها، ودولة العبور بين الشرق الأوسط وأفريقيا لأنشطتها السياسية والاقتصادية، وأيضاً أنشطتها الدينية.

السودان سيكون العنوان الرئيسي في الأشهر المقبلة، فإذا انفصل الجنوب عن الشمال فسيكون لهذا انعكاسات على دول أفريقية كثيرة، لكن مصر تتخوف -أيضاً- من الخطر على مياهها من النيل؛ لأنه إذا برزت دولة جديدة فإنها ليست جزءاً من اتفاقية تقاسم مياه النيل التي وقعت عام ١٩٣٩، أي إنها ستستعمل ما تشاء من المياه.

والتوقعات أن فترة من عدم الاستقرار ستحل في السودان بعد الاستفتاء، وقد تنشب حرب داخلية بين الشمال والجنوب؛ ستؤدي إلى عدة أمور منها: سيركز النظام السوداني على الشؤون الداخلية.

وكل تهريب للسلاح الإيراني عبره إلى مصر وغزة يجري حاليّاً بالاتفاق مع النظام، وهناك وجود لقوات «فيلق أفريقيا» من «قوات القدس» (هذا جزء من نشاط طباطبائي)، وهم موجودون بالاتفاق مع الرئيس محمد عمر البشير، كما أن السودان صار مركز تدريب لحماس، وإذا وقع الانفصال وركز النظام على الحرب؛ فإن هذا قد يضاعف النفوذ الإيراني على البشير؛ لأن نظامه سيحتاج إلى الأسلحة، وبالمقابل ستطلب إيران نقل المزيد من السلاح -أيضاً- إلى مصر وغزة.

ولأن السودان سيكون مشغولاً بحرب داخلية؛ سيجد الإيرانيون أنفسهم مضطرين للبحث عن طرق أخرى لتهريب السلاح إلى مصر وغزة، عبر إريتريا والصومال.

الكل الآن يتساءل عما سيكون عليه الوضع في السودان؟! أما إيران فتناسبها الحرب؛ لأنها تتيح لها إبلاغ المصريين بأنها صارت لاعباً رئيسيّاً في السودان، وأيضاً في إريتريا والصومال.

إن كشف نيجيريا عن حاويات الأسلحة الإيرانية المهربة سبّب لإيران مشكلات أخرى، هي الآن تحاول استعادة أكثر من ٣٠ حاوية سلاح أرسلتها إلى مناطق متفرقة حول العالم، وحسب مصادر إيرانية مطلعة؛ فإنه بعد عودة منوشهر متقي من نيجيريا دعت قيادة «الحرس الثوري» إلى اجتماع عاجل (١٥ نوفمبر)؛ حيث اتخذ قرار بإعادة هذه الحاويات، وما نجحت إيران في استعادته تم تحويله إلى مرافئ في مالطا وتركيا، وهي تبحث الآن عن إيجاد وسيلة لإيصالها إلى إيران؛ من دون توريط أي مسؤول في «قوات القدس».

الذي دفع - أيضاً - إلى هذا الاجتماع كان قلق كبار المسؤولين الإيرانيين من كيفية تسرب المعلومات عن أنشطة «الحرس الثوري»، وصدرت الأوامر للتحقيق والبحث عن الفاعلين، فالتسريبات أدت إلى كشف إيطاليا أولاً لشحنة متفجرات، ثم نيجيريا، وقبلها غامبيا، وازداد القلق من أن تكشف هذه الأحداث عن دول أخرى في أفريقيا والعالم تعمل إيران على تزويد الميليشيات فيها بالأسلحة.

حسب المصدر الإيراني؛ فإن ممثلي شركة الشحن الإيرانية الذين شاركوا في اجتماع قادة «الحرس الثوري» أبلغوا بأن الكشف عن صفقات الأسلحة سبب ضرراً كبيراً لإيران؛ فأسعار التأمين للشحن الإيراني التي كانت قد ارتفعت، ستزداد ارتفاعاً بعد الكشف عن الأسلحة؛ لأنها قد تنفجر في البحر، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تشديد العقوبات المفروضة على شركات الشحن الإيرانية، وعلى كل المعدات الإيرانية التي تنقلها سفن غير إيرانية.

أيضاً أثارت صفقة السلاح إلى نيجيريا قلق مالطا؛ حيث يستعمل «الحرس الثوري» مرفأها للشحن إلى ليبيا والجزائر وتونس، وكذلك قلق المسؤولين عن مرفأ إسطنبول؛ حيث الحاويات تصل إليه برّاً لشحنها إلى شمال أفريقيا عن طريق مالطا.

كل هذه التطورات السلبية كانت السبب في الإقالة المهينة لمنوشهر متقي، وهي تؤكد اعتماد الرئيس أحمدي نجاد كليّاً على «الحرس الثوري»، وإقالته لمتقي - حسب اعتقاده - ستدفع «الحرس الثوري» إلى التمسك به إذا ما ساءت الأمور يوماً بينه وبين المرشد الأعلى.

المقربون من أحمدي نجاد ذكروا بأنه أصيب بغضب شديد لدى إدراكه أن انتقاد متقي اللاذع له كان أحد العوامل التي دفعت الدبلوماسيين الإيرانيين إلى الانضمام لصفوف المعارضة، وأقسم بأنه سيجعله يدفع ثمناً غالياً، ثم جاءت فضيحة نيجيريا، وفشل متقي في منعها من التفاقم وتوتير العلاقات مع الدول الأفريقية.

حسب المقربين من أحمدي نجاد؛ فإن متقي في الأشهر الأخيرة كان ينتقد أحمدي نجاد علناً، ووقف ضد خطواته تعيين ضباط الحرس في مراكز رئيسية في وزارة الخارجية، واشتكى لكبار موظفي الخارجية من التدخل في شؤون سلطاته؛ فهذا بنظره يسيء إلى مصالح إيران، متقي يرى أن الدبلوماسيين المدربين يجب أن يمثلوا إيران وليس ضباط «الحرس الثوري»؛ الذين تنقصهم الخبرة الدبلوماسية.

وحسب الدبلوماسيين الإيرانيين؛ فإن تعليقات متقي عن تعيينات الرئيس المريبة في الخارجية انتشرت في صفوف الوزارة، وصار هؤلاء يعبرون عن غضبهم بأن تعيينات أحمدي نجاد الأخيرة تزيد الصعوبة بالنسبة إليهم لتمثيل بلادهم؛ خصوصاً أن صورة إيران تلطخت في أعين العالم منذ إعادة

انتخاب أحمدي نجاد.

أحمدي نجاد الذي كان فرع الاستخبارات في الحرس الثوري (استحدث أخيراً) يزوده بإدانات متقي القاسية ضده؛ ادّعى أمام مقربين منه بأنه سيتخذ إجراءات لمحاكمة متقي؛ لكن العداوة السياسية بين الرئيس والأخوين لاريجاني، وعلاقة متقي الوثيقة برئيس البرلمان علي لاريجاني؛ عرقلت على الرئيس تنفيذ تهديده.

على كل؛ العلاقة بين أحمدي نجاد ومتقي كانت هشة منذ البداية، ولأن آية الله علي خامنئي أصر على متقي؛ وافق أحمدي نجاد، إنما ظل يحاول استئذان خامنئي بإبدال متقي بحجج متعددة، وكان يواجه بالرفض، الآن يبدو أن أحمدي نجاد لم يعد يتحمل الوضع بعد ما بلغه عن انتقادات متقي، وبعد فشل الأخير في أفريقيا.

لكن؛ هل كشفت أفريقيا عن عدم قدرة متقي دبلوماسيّاً؟ أم أنها كشفت عن عربدة «الحرس الثوري» و«فيلق القدس» في الدول؟

«الحرس الثوري» جزء أساسي من خطط النظام الإيراني، **أما متقي**؛ فإنه حجر شطرنج في لعبة النظام.

لكن هل «الملك» في هذه اللعبة أصبح أحمدي نجاد؟ أم لا يزال خامنئي؟

تونس والتحدي الإيراني الشيعي القادم

أحمد الظرافي، «البينة» ٢٠١١/١/١٦

مما لا شك فيه أن هناك عدد من التحديات ستواجه الشعب التونسي؛ بعد الخلاص من الطاغية الفرنكفوني المجرم زين العابدين بن علي، ومن أبرز تلك التحديات: التدخل الفرنسي والغربي في الشؤون الداخلية لتونس؛ لإيجاد النظام البديل، طبقاً لمعاييرها ومواصفاتها.

أما التحدي الثاني؛ فيتمثل في الأحزاب العلمانية واليسارية التونسية (الكرتونية)، وما قد تشكله من واجهات للتدخل الخارجي في شئون هذا البلد، وأيضاً ما قد ينجم من خطورة جراء تهافتها على السلطة ومزايدتها على بعضها البعض.

وأما التحدي الثالث فهو: الأنظمة العربية الرسمية.

وقد فَصَّلتُ القول حول هذه التحديات الثلاثة في مقال منشور في أكثر من موقع.

ونحن إذا كنا نتحدث عن التحديات التي ستواجه تونس في المرحلة القادمة؛ لا بد أن نتحدث عن جملة تلك التحديات، التي تبرز واضحة أمامنا؛ دون استثناء، ومن تلك التحديات التي لم نتطرق لها في مقالنا السابق: التحدي الإيراني الشيعي؛ لأنه -من وجهة نظرنا- تحدٍّ قائم وموجود، وهو سيظل قائماً وموجوداً ما دام النظام الإيراني الحالي قائماً وموجوداً، وما دامت إيران هي أحد اللاعبين في الساحة الدولية، وما دام تصدير أفكار ثورتها الشيعية الفارسية هو شغلها الشاغل، ومن أهم الأولويات في سياساتها الخارجية؛ خصوصاً إزاء العالم الإسلامي.

وبِناءً على ذلك؛ فإن التحدي الإيراني الشيعي سيكون من ضمن التحديات الخطيرة التي ستواجه الشعب التونسي في الفترة القادمة، فإيران لن تترك هذه الفرصة تضيع منها سدى، بل هي ستعمل على استغلالها لتصدير أفكار ثورتها إلى تونس الخضراء، ولإيجاد موضع قدم لها في هذا البلد؛ الذي حوى أقدم الجامعات في العالم الإسلامي، وهما: جامعة عقبة بن نافع في القيروان، وجامعة الزيتونة في تونس، وكلاهما يرجع إلى القرن الأول الهجري، لا سيما وأن تونس (المهدية) كانت أول عاصمة للدولة العبيدية (الفاطمية) الرافضية في القرن الرابع الهجري.

❁ المد الرافضي في تونس:

إن الحديث عن المد الرافضي في تونس لا يختلف كثيراً عن الحديث عن المد الرافضي في بقية البلدان العربية

والإسلامية، فتونس -مثلها مثل بقية هذه البلدان- لا تعرف التشيع بلونه الاثنى عَشَري إلا بعد قيام ثورة الخميني في إيران عام ١٩٧٩.

ومن المثير للجدل أنه حتى في ظل نظام بن علي الفرنكفوني القمعي المعادي للإسلام؛ كان هناك أنشطة مشبوهة للتشيع في تونس، وكانت هذه الأنشطة تتم من خلال السفارة الإيرانية ورموز التشيع المرتبطين بها من التونسيين.

وهناك عاملان رئيسيان ساعدَا على انتشار بذرة التشيع والرفض في تونس، هما:

أولاً: الفراغ الروحي والديني الذي يعيشه أبناء تونس؛ بعد إغلاق جامعة الزيتونة، وإغلاق كافة المدارس التقليدية، ومحاربة الحركة الإسلامية، وتهميش العلماء والمرشدين والزج بهم داخل أقبية السجون؛ مما ترك الساحة فارغة ومتقبلة لكل الأفكار التي تلبس لباس الإسلام!

ثانياً: توطد العلاقات بين الحكومة التونسية والحكومة الإيرانية في السنوات الأخيرة، وقد بَدَا ذلك واضحاً من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين البلدين، وأيضاً من خلال الزيارات المتكررة لأبرز المسؤولين الإيرانيين لتونس.

وقد خرج من تونس أواخر القرن الماضي أحد كبار المتشيعين المثيرين للجدل، وهو محمد التيجاني السماوي، وهو من محافظة قفصة الجنوبية، وهو صاحب كتاب «ثم اهتديت» المتداول بشكل واسع في أيدي الروافض ومن يسمون أنفسهم -زوراً وبهتاناً- بـ«المهتدين»!

وهناك عدد من رموز التشيع الناشطين في تونس؛ الذين جرى الحديث عنهم في وسائل الإعلام -بجانب التيجاني- منهم -على سبيل المثال-:

- **عماد الدين الحمروني**، رئيس جمعية أهل البيت الثقافية؛ وهي جمعية شيعية ليس لها وجود على أرض الواقع.
- **مبارك بعداش**، وهو أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية في تونس (سنية)، وتشيع فيما بعد.
- **محمد الرصافي**.
- **محمد العربي التونسي** (يذكر أنه تشيَّع في أواخر السبعينات من القرن الماضي).

كما يقال -والله أعلم- أن هناك العشرات من التونسيين موجودون للدراسة في الحوزة في قم، والذين يتم الإنفاق عليهم من أموال الخمس (البعض منهم عاد إلى تونس).

مع التنبيه إلى أن هناك مبالغات في أعداد المتشيعين في تونس؛ إذ يُذكَر في بعض وسائل الإعلام أنهم صاروا يُعَدُّون بالآلاف؛ مع أنهم في الواقع أقل من ذلك بكثير. (فالظاهر -كما يقول أحد المثقفين التونسيين الذي احتَكّ بالشيعة في بلده، وعرفهم عن قرب- أنها نوع من الدعاية أو من الأماني التي يطمح لها الشيعة؛ فَيَلْجَؤون إلى التضخيم من أمرهم؛ لعلها تكسبهم شرعية لوجودهم، وأما الواقع فهو بخلاف ذلك، ويستحيل أن يكون الشيعة وصلوا إلى هذه الأعداد، فالواقع والساحة التونسية لا تؤيد ذلك؛ إلا أن يكون هؤلاء الألوف المؤلفة ليس لها وجود إلا في مخيلة أصحابها! فهم لا يألون أي جهد وبأي طريقة في الدعوة لمذهبهم؛ حتى وإن كان ذلك بالكذب الواضح أو التدليس إلا واستعملوه!).

❁ خطة إيران القادمة في تونس:

لا يمكننا في الوقت الراهن أن نتحدث عن هذه الخطة؛ لا سيما وأن ما حدث في تونس قد جاء بشكل عفوي، ولم يحسب له أحد أي حساب، وعليه فإن الحديث عن أي خطة إيرانية متعلقة بتونس في الوقت الراهن سيكون من قبيل التكهنات والرجم بالغيب.

ولكن ومهما كان الأمر؛ فهناك بعض ما يجدر التحذير منه، أو لفت الأنظار إليه في الوقت الراهن، فيما يتعلق بخطة إيران والروافض القادمة في تونس، ومن ذلك ما يلي:

أولاً: احتمال سيطرة المتشيعين على بعض المساجد في بعض مدن تونس؛ التي لديهم نشاط وتواجد فيها؛ وخاصة في

أحياء المدن الفقيرة، مستغلين حالة الفراغ والانفلات الأمني التي تعيشها البلاد، دون استبعاد استخدام الأموال التي قد تصل إليهم من الخمس؛ لشراء ذمم ضعفاء النفوس لكي يتواطئوا معهم في السيطرة على هذا المسجد أو ذاك.

ثانياً: العمل من خلال إنشاء الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وتوزيع المساعدات على الفقراء وعلى أسر الشهداء، لا سيما مع انتشار الفقر في تونس؛ وخاصة في ولايات الوسط والجنوب.

وتولي إيران العمل من خلال هذه الجمعيات أهمية خاصة لتصدير أفكار ثورتها، وهي قد جندت لذلك العديد من المؤسسات الاستثمارية ذات المدخولات الضخمة؛ التي تتبع الحرس الثوري، وهو اليد الضاربة لنظام ولاية الفقيه، والتي تتبع المرشد الأعلى مباشرة.

ومن أهم هذه المؤسسات: مؤسسة الشهيد، ومن أرباح هذه المؤسسة يتم تمويل مختلف الجمعيات الخيرية في إيران وفي خارج إيران، أي هناك مال متاح للتوظيف في مجال نشر التشيع، وهو ما يمكّن من العمل بسرعة في هذا المجال.

ثالثاً: محاولة شراء أصحاب الأقلام في الصحف ووسائل الإعلام والإنترنت؛ للترويج للعقيدة الشيعية الاثنى عشرية، وللمقاومة (الشريفة) التي يرمز إليها حزب الله اللبناني الشيعي؛ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذا لإثارة المجتمع التونسي ضد الدعوة السلفية؛ كما يحصل في كثير من البلدان الإسلامية، فضلاً عن استقطاب التونسيين من حَمَلَة الشهادات ومن أصحاب الخبرات الفنية؛ والذين يمكن تشييعهم للعمل في مختلف التخصصات في مكاتب القنوات الفضائية الشيعية التي سيتم إنشاؤها في تونس في المرحلة المقبلة.

رابعاً: محاولة التسلق على أكتاف بعض الأحزاب السياسية؛ وخصوصاً الأحزاب اليسارية؛ والتي ستكون بحاجة ماسَّة للتمويل من أجل إبراز نفسها على الساحة التونسية، ومن أجل الدعاية إلى برامجها، ومرشحيها، واستقطاب التونسيين للانتماء إليها، وللتصويت لها، نظراً لما ستحفل به الأيام المقبلة من أحداث سياسية هامة، ومن انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية.

وهناك تحالف قديم بين الشيعة واليساريين يرجع إلى بداية انتشار الفكر اليساري في البلدان العربية والإسلامية في منتصف القرن الماضي، ورغم الصفعة المؤلمة التي وجهها الخميني لليساريين في إيران بعد أن وقفوا بجانبه في الإطاحة بنظام الشاه عام ١٩٧٩؛ إلا أن التعاون ما يزال قائماً، ويتجلى ذلك بصورة خاصة في لبنان واليمن.

❁ الدور المرتقب لقناة «الجزيرة»:

وقد يكون مدير مكتب قناة «الجزيرة» في بيروت غسان بن جدو، والمعروف بأنه «صنيعة المخابرات الإيرانية» قد يكون الآن يجهز نفسه، ويعد العدة للانطلاق إلى تونس للقيام بالمهمة المناطة به في خدمة المشروع الإيراني الشيعي، والترويج للمقاومة الشريفة في هذا البلد، مستغلاً حالة الفراغ الذي أوجده رحيل الطاغية بن علي؛ والذي كان قد أفرغ تونس من العلماء، وقضى على التعليم التقليدي الإسلامي، ومستغلًّا -أيضاً- تهافت التونسيين على مشاهدة قناة «الجزيرة»؛ بعد الدور الذي قامت به في تغطية انتفاضة الشعب التونسي، وذلك -بطبيعة الحال- بعد أن أدى الإعلامي غسان بن جدو -التونسي الأصل- دوره على أكمل وجه في خدمة المشروع الإيراني الشيعي في لبنان.

فنحن نرى أنه وبعد سقوط الطاغية زين العابدين ابن عليّ علَى يد الشعب التونسي الأبي، وخروج الشعب التونسي من القمقم الذي وضعه فيه، وتنسمه نسيم الحرية؛ لم تعد بيروت هي المهم للنظام الإيراني، ولقناة «الجزيرة»؛ إنما تونس.

ولن تجد إيران من يخدم مشروعها في تونس أحسن ولا أكفأ من غسان بن جدو، وقناة «الجزيرة» القطرية؛ وعليه فمن الممكن أن يتحول غسان بن جدو في القريب العاجل إلى مكتب «الجزيرة» الجديد في تونس؛ للعب دوره الجديد والخطير فيها، بينما عباس ناصر يحل محله في مكتب «الجزيرة» في بيروت. (وإن كان عباس ناصر غير مناسب لإدارة مكتب الجزيرة في بيروت؛ لا لإيران ولا لحزب الله ولا لقناة الجزيرة؛ لأن عباس شيعي، ووجوده على رأس المكتب سيفضح اللعبة).

ولسنا هنا ضد تطلع إيران في تصدير ثورتها، فمما لا شك فيه أن هذا حقها، ولكن من حقنا نحن -أيضاً- أن نفضح هذه الأنشطة، وأن نحذر منها.

وفي الختام؛ لا يمكننا إلا أن نشير للخطأ الجسيم الذي ارتكبه النظام السعودي باستضافته للرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي؛ الذي فعل الأفاعيل بالشعب التونسي، فهذا سيساعد أذناب إيران على إثارة المجتمع التونسي ضد كلاً من المملكة العربية السعودية والدعوة السلفية، فوجود الطاغية المجرم بن علي في المملكة سيتم إدراجه من قبل الآلة الإعلامية الإيرانية على أنه تواطؤ من قبل (الوهابية) معه ومع نظامه.

وهناك من السذج من يصدق الدعاية الشيعية التي مفادها أن المملكة العربية السعودية والدعوة الوهابية هما وجهان لعملة واحدة، مع أن الوهابية -إن جاز استخدام هذا الوصف- هي فكر ومنهج، وأفعال النظام السعودي -ولو أنه جاء ثمرة لهذه الدعوة- ليست حجة على الدعوة الوهابية.



رئاسة قُمرية جديدة:
تغييرات قليلة، وتحديات كثيرة!

محمد ولد المنى، «الإتحاد الإماراتية» ٢٠١١/١/٣

فيما يبدو انتقالاً من مرحلة الأزمة إلى ما بعدها؛ أعلنت جزر القمر اسم الرئيس الجديد الذي سيقودها نحو طور جديد، تأمل أن يأتي بأفضل مما سبقه، وأن يتحقق خلاله الاستقرار والوئام والازدهار؛ مما افتقدته طوال عمر استقلالها، وفي ظل اتحادها الحالي.

فقد أعلنت لجنة الانتخابات في موروني الأربعاء الماضي فوز المرشح إيكيليلو دوانين بالشوط الثاني من انتخابات الرئاسة؛ والذي جرى يوم الـ ٢٦ من ديسمبر المنصرم؛ لحصوله على ٦١ في المئة من أصوات الناخبين، بينما حصل منافسه الرئيسي محمد سعيد فضل على ٣٣ في المئة، متقدماً على مرشح ثالث هو عبدو جابر؛ الذي نال ٦ في المئة.

وكانت الجولة الأولى قد جرت في السابع من نوفمبر الماضي، ولم يستطع أي من المرشحين حسمها لصالحه، ودُعيَّ للمشاركة فيها ٣٨٥ ألف ناخب مسجل، وبحسب اللجنة الوطنية للانتخابات فقد بلغت نسبة المشاركة خلال الشوط الأول ٤٦ في المئة، ثم ارتفعت في الشوط الثاني لتصل ٥٣ في المئة.

بيد أن تلك النتائج المعلنة رسميّاً ووجهت بتشكيك من قبل مرشح المعارضة (فضل)؛ الذي تحدث عن تزوير «كثيف وممنهج» لصالح مرشح السلطة، وهو دوانين المحسوب على الرئيس المنصرف أحمد عبد الله سامبي؛ الذي لم يستطع الترشح مرة أخرى؛ فقد انتهت ولايته الرئاسية في مايو الماضي، فقام بتمديدها حتى نهاية ٢٠١١ عبر تعديل دستوري مثير للجدل، قاطعته المعارضة، وتمخض عنه انتخاب برلمان

جديد أقر ذلك التمديد، قبل أن يحكم المجلس الدستوري ببطلانه؛ لتتفاقم الأزمة السياسية، ويستغرق الأمر شهوراً من جهود الوساطة الإفريقية كي يتوصل الفرقاء القُمريون إلى اتفاق يتضمن تحديد شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٠ كموعد للانتخابات.

وها قد جاءت نتائج الانتخابات بدوانين كرئيس لجزر القمر، وهو من مواليد عام ١٩٦٢، في «دجويزي»، ثاني أكبر مدينة في جزيرة موهيل، وينتمي الرئيس القمري الجديد -صاحب الوجه الرصين والقوام الممتلئ- لعائلة متوسطة، وهو متزوج وأب لطفلين.

أما عن مهنته؛ فهو صيدلاني التخصص، ويعتبر حديث عهد بالمجال السياسي، بل يرى خصومه أنه ذو تكوين سياسي «محدود جدّاً»؛ رغم فترة الأربع سنوات الأخيرة التي قضاها نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الصحية والمالية، أما قبل ذلك فلم يعرف عنه نشاط سياسي أو انتماء حزبي.

وإذْ أصبح دوانين أول رئيس من جزيرة موهيلي يتولى قيادة اتحاد جزر القمر منذ استقلالها؛ فإن قادة المعارضة من أبناء الجزيرة يرون أنه ليس سوى أداة بيد سامبي للالتفاف على حقهم الدستوري في تولي الرئاسة! فبموجب نظام الرئاسة الدورية -كما ينص عليه دستور ٢٠٠١- فإن كل جزيرة من الجزر الثلاث المكونة للأرخبيل الواقع في المحيط الهندي -وهي: موهيلي والقمر الكبرى وأنجوان- تتولى الرئاسة دوريّاً من خلال انتخابات وطنية يتنافس فيها مرشحون من أبناء الجزيرة المعنية حصراً.

وفي انتخابات الأسبوع الماضي كان المتنافسون الثلاثة على كرسي الرئاسة من جزيرة موهيلي فقط، وكانت انتخابات ذات طبيعة مركبة؛ إذ اختار خلالها ناخبو كل جزيرة حاكماً لها، وثلاثة ممثلين عنها في البرلمان الفدرالي، إضافة إلى ٢٤ نائباً يتم انتخابهم على المستوى الوطني؛ لتصل عضوية البرلمان بذلك إلى ٣٣ عضواً.

وقد تم تبني هذا النظام السياسي والانتخابي المعقد في عام ٢٠٠١، عقب عودة أنجوان التي سبق أن أعلنت انفصالها عن الاتحاد في عام ١٩٩٧، ثم أُضيفت عليه تعديلات في عام ٢٠٠٥، لكن النظام الذي قُصد منه تقاسم الصلاحيات بين السلطة الفيدرالية وسلطة الجزر ثبت عمليّاً أنه ليس عاصماً من تنازع السلطتين؛ فقد تمرد محمد بكار -حاكم أنجوان في عام ٢٠٠٧- قبل الإطاحة به في عملية عسكرية إفريقية مشتركة في مارس من العام التالي، ورغم إعادة تأسيس الاتحاد القمري في عام ٢٠٠١ لا زالت الشكوك تحيط بمستقبله، فتاريخه موسوم بالاضطراب؛ إذ شهد منذ استقلاله عن فرنسا عام ١٩٧٥ نحو عشرين انقلاباً عسكريّاً، ومحاولة انقلابية نجحت أربع منها في الأعوام ١٩٧٥ و١٩٧٨ و١٩٨٩ و١٩٩٩، وقد كثرت المؤسسات في هذا الأرخبيل البالغ عدد سكانه ٦٣٠ ألف نسمة، والذي تملك كل جزيرة فيه رئاسة وبرلماناً.

وتمثل الوحدة القمرية أهم تحد يواجه الرئيس دوانين؛ ففي ظل التنافر المهيمن على علاقات المحلي بالفيدرالي، ومشاعر الغبن لدى سكان الجزيرتين الصغريين (أنجوان وموهلي) إزاء جزيرة القمر الكبرى... يتعذر القيام بإصلاحات نوعية.

وكان أهم رهانات للانتخابات الرئاسية الأخيرة استكمال عملية المصالحة الوطنية التي بدأت عام ٢٠٠١، برعاية الاتحاد الإفريقي، إثر أزمة انفصال أنجوان عام ١٩٩٧.

وخلال حملته الانتخابية وعد دوانين بتمتين الوحدة الوطنية، ومواصلة السير على نهج سلفه سامبي في تحقيق الانسجام والتعاون بين حكام الجزر والسلطة المركزية.

أما التحدي الآخر فهو: إعادة تأهيل الوضع الاقتصادي الذي تأثر كثيراً بالأزمة السياسية؛ حيث أحجم المانحون

الأجانب عن تمويل البرامج والمشروعات، فيما لايزال اقتصاد البلاد معتمداً على القطاع الريفي، ورغم ما تتوفر عليه من أمكانات سياحية معتبرة؛ فقد ظلت من أفقر البلاد في العالم، وقد أرجع دوانين أسباب ذلك إلى استشراء الفساد، متعهداً بمكافحته دون هوادة.

كما وعد الرئيس الجديد باستكمال خطوات سلفه في إعداد خطة وطنية للتعامل مع أموال مؤتمر الدوحة؛ البالغة ٥٠٠ مليون دولار؛ والتي وُعدت جزر القمر بالحصول عليها خلال العام الجديد، فيما يعد أكبر تمويل تحصل عليه موروني.

وأخيراً؛ سيتعين على دوانين أن يفند عمليّاً ما تقوله المعارضة من أنه مجرد ظل لمرشده سامبي، فعليه أن يثبت للجميع - خاصة أبناء جزيرته - أنه رئيس قوي، وقادر على استخدام صلاحياته الدستورية، لكن دوانين قدّم نفسه خلال الحملة الانتخابية باعتباره استمراراً للرئيس سامبي.

ورغم أن للرجلين شخصيتين مختلفتين إلى حد كبير؛ إذ يعتبر الرئيس المنتخب أكثر محافظة، وأقل كاريزما، وخطابة من الرئيس المنصرف؛ فإنهما معاً قادمان إلى الرئاسة من خارج المجال السياسي؛ فقد كان دوانين صيدلانيّاً، وكان سامبي تاجراً وناشطاً في المجال الدعوي، ورغم ذلك لا يتوقع للرئيس الجديد أن ينتهج سياسة مختلفة عما كان عليه سلفه، فكثير من التغيير قد لا تتحمله جزر القمر في ظل رئاستها الجديدة.

إيران والعام ٢٠١١

د. محجوب الزويري، «الغد» ٢٠١١/١/٢

تستقبل إيران العام ٢٠١١ وجملة من الملفات المتعلقة بها ما تزال كما هي، ولكن هذا الأمر لا ينفي تفاقم وزيادة في الضغوط على طهران، فعلى المستوى الخارجي، توقفت الهند عن تقديم الضمانات البنكية اللازمة لبيع النفط الإيراني.

الإجراء الهندي يأتي انسجاماً مع القرار ١٩٢٩ الذي فرض مع سابقاته عقوبات متدرجة على النظام البنكي الإيراني.

الولايات المتحدة ومن ورائها المجموعة ٥+١ ترى أن العقوبات على النظام المالي الإيراني والبنوك الإيرانية ستحد من قدرة إيران على الحصول على ما يلزم من تكنولوجيا لأغراض نووية.

الخطوة الهندية تلقتها طهران كالصدمة، ودفعت لإرسال وفد إيراني للتفاوض مع الهند حول القرار الهندي.

يذكر في هذا السياق أن العلاقات الهندية الإيرانية تعرضت إلى نوع من البرود؛ بعد خطبة عيد الأضحى التي تعرض فيها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران لقضية كشمير وما يتعرض له المسلمون، الأمر الذي اعتبرته دلهي تدخلاً في الشؤون الداخلية، واستدعت السفير الإيراني لديها لإبلاغه اعتراضها على التصريحات، وأن تكرارها لا يخدم العلاقات بين البلدين.

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة واليابان ودول أوروبية لإيران فيها حسابات بنكية سبقت الهند في ذلك، وفي تطور متصل فقد أغلقت بريطانيا في اليومين الأخيرين من العام ٢٠١٠ حسابات بنكية تخص قناة «Press TV» الإيرانية، والناطقة بالانجليزية.

على مستوى الجبهة الداخلية؛ فالنقاش ما يزال مستمراً حول ما جرى بعد الانتخابات الرئاسية؛ دعوة وجدل متواصل حول محاكمة زعماء التيار الإصلاحي مير حسين موسوي ومهدي كروبي، فمن راغب ومؤيد، إلى آخرين راغبين في عدم محاكمتهم حتى لا يتحولوا إلى أبطال، هذا النقاش يأتي في سياق تقييم علني ومباشر أن الإصلاحات ورجالها كانوا عبئاً على أصحاب الدين والمدافعين عن الثورة؛ على حد قول مدعي عام طهران.

الجدل حول ما جرى بعد الانتخابات الرئاسية مرشح للعودة بقوة؛ لا سيما وأن الحديث قد بدأ حول انتخابات الدورة التاسعة للبرلمان؛ والتي ستجري في العام الإيراني المقبل.

اقتصاديّاً؛ لا يبدو الأمر كما يحبه الإيرانيون، فالدعم الذي رفع عن الوقود والمواد الغذائية الأساسية سيكون هاجساً مهمّاً؛ لا سيما إذا ما توالت الضغوط الاقتصادية والتي من شأنها أن تؤثر على الأداء الاقتصادي العام للدولة، والذي هو بدوره سيطاول المواطن العادي على مستويات مختلفة.

على صعيد الحرب واللاحرب؛ فالأمر يبدو أوضح إذا فهمنا أن الحرب ليست فقط القصف والتدمير والقتل باستخدام الآلة العسكرية، إن العمليات الاستخباراتية التي بدأت بقوة منذ العام ٢٠٠٤ وجاءت بعض نتائجها في اختفاء مساعد وزير الدفاع الإيراني السابق علي رضا عسكري في تركيا في العام ٢٠٠٧، والذي يظهر الآن أنه موجود في إسرائيل، وأنه ربما انتحر الأسبوع الماضي في زنزانته. وكذلك اختفاء بعض العلماء النوويين الإيرانيين، والهجوم الإلكتروني عبر الفيروس «ستاكسنت» على بوشهر، وتعطيل بعض أجهزة الطرد المركزية -بحسب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد-، ولا ننسى العمليات التي جرت في إقليم سيستان وبلوجستان وإقليم جابجهار، وأخيراً استهداف ثلاثة علماء نوويين وقتل اثنين منهم.. كل هذه التطورات تتحدث عن مستوى من الحرب لا يقل في آثاره عن الحرب التقليدية؛ لا سيما على المدى البعيد.

التطورات أعلاه تجعل من الصعب التفاؤل بشأن المستقبل، فالسياق العام لتلك التطورات هو الانتقال من تصعيد إلى آخر، وربما مستويات من التصعيد أكثر تعقيداً، تلك هي الحالة التي ربما تتشارك فيها الحالة الايرانية مع دول أخرى؛ بسبب صعوبات من نوع آخر!!

الإيرانيون يريدون:
سلاحاً نووياً، وسلاماً مع إسرائيل!

«المجلة» ٢٠١٠/١٢/٢٩

تُقلق العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية الإيرانيين، ولكنهم -على الرغم من ذلك- يفضلون حصول بلادهم على أسلحة نووية، ولا يرغبون في دعم اتفاقيات مع الغرب تهدف إلى وقف طهران تخصيب اليورانيوم، أشار إلى ذلك استطلاع للرأي أجراه «معهد السلام العالمي» بالتعاون مع «مركز أبحاث تشارني» في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر/أيلول الماضي، وشمل ٧٠٢ إيراني استطلعت آراؤهم عن طريق الهاتف، وجرى هذا الاستطلاع برعاية «مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية».

وطبقاً لتفاصيل الاستطلاع؛ فإن ٥٨ في المائة من الإيرانيين يؤيدون التوصل إلى حل الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما يؤيدون التوصل إلى سلام مع إسرائيل، فيما تعارض نسبة ٣٦ في المائة فقط التوصل إلى سلام في المنطقة.

كما أظهر الاستطلاع انقساماً حادّاً بين الإيرانيين حول حكومتهم؛ حيث اعتبر ٥٠ في المائة منهم أن أداءها جيد، فيما اعتبر ٤٨ في المائة أن أداء الحكومة ضعيف، واللافت أن التأييد الأكبر للحكومة الإيرانية موجود بين الرجال من سكان

المناطق الريفية؛ خصوصاً في الجنوب الغربي من البلاد.

وكما انقسم الإيرانيون حول حكومتهم؛ فقد انقسموا كذلك -طبقاً للاستطلاع- حول حرية الرأي في بلادهم؛ إذ يعتقد ٤٤ في المائة منهم أن حرية الرأي مكفولة في إيران، فيما يعتبر ٤٢ في المائة عكس ذلك.

ويشمل الانقسام كذلك رأي الإيرانيين حول احترام القوانين وتطبيقها؛ إذ يعتبر ٤٧ في المائة أنها مطبقة، فيما يرى ٤٤ في المائة أن القوانين غائبة عن المجتمع الإيراني، وعلى صعيد متصل؛ يرى ٤٧ في المائة من الإيرانيين ضرورة استمرار شرطة الأخلاق في عملها، فيما يعارض عمل هذا الجهاز نسبة متطابقة.

وحسب الاستطلاع؛ فإن أكثرية حاسمة من الإيرانيين - تقارب السبعين في المائة- تعتقد أنه على الحكومة الإيرانية الالتفات لمشكلات وقضايا البلاد الداخلية، فيما لم تتجاوز نسبة الإيرانيين ممن يعتقدون أنه على إيران «قيادة العالم الإسلامي» -٢٩ في المائة-.

أما في الموضوع الاقتصادي؛ فقد كشف الاستطلاع قلقاً إيرانيّاً من العقوبات؛ كشفه انقسام الإيرانيين حول أوضاعهم الحالية؛ إذ يعتبر نصفهم أن الحالة الاقتصادية جيدة، فيما يرى النصف الآخر أن الوضع الاقتصادي ميؤوس منه.

وكان لافتاً في الاستطلاع أن ٤ في المائة فقط من الإيرانيين يعتقدون أن إسرائيل تشكل تهديداً لبلادهم، فيما قال ٦٨ في المائة أن الولايات المتحدة هي التي تشكل التهديد الأكبر، وأجاب نحو ٧٦ في المائة من المستطلعة آراؤهم أنهم لا يعتقدون أن أيّاً من أميركا أو إسرائيل سوف تقومان بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية.

أما فيما يتصل بالموضوع النووي؛ فقد أظهر الاستطلاع أن نحو ٧١ في المائة يؤيدون حصول طهران على أسلحة نووية، فيما يعارض ٢١ في المائة ذلك، وفي السياق نفسه، أبدى ٥٥ في المائة من المستطلعة آراؤهم رفض التوصل إلى حل شامل مع الغرب حول الملف النووي، فيما أيد الاتفاق ٢٧ في المائة فقط.

خامنئي في الصندوق الأسود!

صباح الموسوي، «المصريون» ٢٠١١/١/١٩

يعتقد العديد من الباحثين والمراقبين ممن تابعوا زيارة مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي لمدينة قم -مركز الحوزة الدينية في إيران- في تشرين الأول الماضي من العام المنصرم؛ والتي عدتها السلطات الإيرانية حدثاً تاريخيّاً- **بأن هذه الزيارة** قد عد لها من قبل فرقة الحجتية؛ لإظهار حجم هذه الفرقة، ومدى نفوذها في الوسط الحوزوي والساحة الدينية الإيرانية عامة من جهة، ومدى العلاقة الوثيقة التي باتت تربط مرشد الثورة بهذه الفرقة من جهة أخرى.

وحول الصمت الذي لفّ مسؤولي النظام في إيران إزاء ما قامت به «الحجتية» عقب الثورة؛ وخاصة فترة ما بعد الخميني، وما ابتدعته من خرافات مذهبية، ومؤامرات سياسية، وعمليات إجرامية على أرض الواقع؛ يشرح عدد من الباحثين وجهات نظرهم قائلين: إن «فرقة الحجتية» اضطرت في بدايات الثورة وتحت ضغط الخميني إلى الإعلان عن حل نفسها صوريّاً، وعزل بعض كوادرها الذين كانوا أعضاء في الحكومة المؤقتة، ولكن تبين فيما بعد أنها ليس فقط لم تحل نفسها وتعزل كوادرها الذين كانوا أعضاءً في الحكومة الموقتة (حكومة بازركان) من أمثال وزير التربية والتعليم علي أكبر برورش، وسيد حسن سجادي، وسيد حسن افتخار زاده سبزواري، وغيرهم، بل أنها عملت على إعادة تنظيم نفسها، والتحول إلى صندوق مغلق، وأنشأت لنفسها منظمات بأسماء مختلفة موازية للمنظمات الحكومية، من بينها: «مؤسسة الغدير»، و«مؤسسة نشر أفكار آية الله الخميني» وجميعها في

الواقع أفكار فرقة الحجتية؛ لكنها اختارت هذه التسمية لإبعاد الأنظار عنها، فالمؤسسة الأولى يرأسها آية الله أبو القاسم خزعلي، والثانية يرأسها آية الله مصباح يزدي، كما أن رئيس مجلس صيانة الدستور آية الله أحمد جنتي هو -أيضاً- من كوادر الحجتية، وقد حول المجلس المذكور إلى مؤسسة تابعة لهذه الفرقة.

لقد تأسست فرقة الحجتية على يد الشيخ محمود ذاكر زاده تولايي، المعروف باسم (الشيخ محمود الحلبي)، الذي توفي عام١٩٩٧م عن سن ٨٠ عاماً، والذي كان إمام مسجد عزيز الله؛ جنوب مدينة طهران، وكان بمثابة القطب لدى مريديه قبل أن ينتقل الى مدينة مشهد، ويختفي عن الأنظار هناك لفترة، قبل أن يعاود الظهور فجأة في طهران بعد انقلاب عام ١٩٥٢ ضد حكومة مصدق، معلناً عن تأسيس «الجمعية الخيرية الحجتية المهدوية».

ويؤكد الباحثين أن تأسيس فرقة الحجتية جاء بموافقة من الشاه، لذا ركزت الحجتية (التي يتمحور فكرها حول شخصية الإمام الثاني عشر لدى الشيعة المسمى: المهدي المنتظر، ونفي أي ظهور للمهدي في الماضي، والدعوة إلى انتظاره في المستقبل، وربط قيامه بانتشار الفوضى والفساد في الأرض) ركزت جل اهتمامها -آنذاك- على جذب فئات معينة من المجتمع؛ دون أن تعطي اهتماماً للعمل السياسي ضد نظام الشاه.

ويرى هؤلاء الباحثون أن تصريحات وخطابات بعض المسؤولين الإيرانيين الكبار؛ وعلى رأسهم الرئيس أحمدي نجاد، ومدير مكتبه اسفنديار رحيم مشائي، ورئيس مجلس صيانة الدستور آية الله أحمد جنتي، وبعض القيادة الدينية في حوزة قم، من أمثال: آية الله محمد تقي مصباح يزدي، وآية الله خزعلي، وغيرهم؛ حول موضوع المهدي المنتظر إنما هي في الواقع تكراراً لخطابات مؤسس الحجتية الشيخ محمود تولايي وبعض مساعديه؛ حيث قامت هذه الفرقة خلال السنوات الأخيرة بإعادة نشر خطب قادتها الأوائل في موقع تابع لها على شبكة الإنترنيت، ومن يستمع الى تلك الخطب يجدها تتكرر اليوم على لسان أحمدي نجاد وكبار المسؤولين في النظام الايراني.

ويؤكد الباحثون أن الاغتيالات التي شهدتها إيران طوال العقود الثلاثة الماضية -والتي جرى أغلبها على طريقة عمليات المافيا- كان للجماعات المرتبطة بفرقة الحجتية دور كبير فيها؛ فقد عملت فرقة الحجتية على تشكيل مجاميع سرية مسلحة، بأسماء وتوجهات سياسية مختلفة، كان من بينها: جماعة «الفرقان»، بقيادة أكبر غودرزي؛ الذي كان تلميذاً عند آية الله ميلاني، حيث شنت تلك الجماعة سلسلة اغتيالات استهدفت مسؤولين مدنيين وعسكريين ورجال دين كبار من قادة الثورة والنظام، وخشية إفشائه سر ارتباط جماعة الفرقان بالحجتية جرى إعدام أكبر غودرزي، وتصفية الأب الروحي للجماعة «الشيخ ميلاني» داخل السجن من قبل الحجتية؛ قبل أن تتمكن السلطات من إجراء التحقيق معه.

كما يعتقد الباحثون أن الحجتية تمكنت من اختراق منظمة «مجاهدي خلق» المعارضة؛ التي شنت هي الأخرى حملة اغتيالات واسعة في الثمانينيات طالت قادة ومسئولين كبار في النظام، ما أسهم في إزاحة العديد من الوجوه المخالفة لفرقة الحجتية، وفسحت الميدان أمام رجال دين وكوادر تابعة لهذه الفرقة لتبوء مناصب عُليا في السلطة.

لقد قامت فرقة الحجتية خلال الثلاثين عاماً الماضية بإرسال العديد من كوادرها في بعثات دراسية خارج البلاد لنيل الشهادات العليا، والعودة بهم إلى إيران لشغل مناصب وزارية ومناصب أخرى هامة في الدولة.

وعن علاقة المسؤولين الإيرانيين الكبار من ذوي الأصول اليهودية بالمؤسسات والمحافل السرية المرتبطة

بفرقة الحجتية؛ يقول المراقبون: إن ذلك ما ستكشفه الحوادث والهـزات التاريخيـة التـي سـوف يـشهدها نظـام الجمهوريـة الإيرانية مستقبلاً.

ومـن المسـائل الهامـة التـي تؤكـد عليهـا فرقـة الحجتيـة هـي: إلـزام أعـضائها بتقـديم فـروض الطاعـة والطاعـة الكبيـرة للمؤسـسين الأوائـل، وللكـوادر القديمـة للفرقـة، والإذعـان الكامـل لأوامـرهم؛ دون أي مناقـشة، ويعـد هـذا الأمـر مـن الواجبـات المـسلّم بهـا، والخـروج عليهـا أو تجاوزهـا يكلـف صاحبها ثمناً باهظاً.

أمـا بـشأن إدارة العلاقـات التنظيميـة الداخليـة لفرقـة الحجتيـة؛ فهـي لا تجـري عـلى الطريقـة الحزبيـة العـصرية المعمول بها في الأحزاب الإيرانية، فحين يتبوأ العضو منصباً قياديّـاً في الـسلك العـسكري أو الأمنـي أو القـضائي أو أي منصب كبير آخر في السلطة؛ فعليه الالتزام بقرارات «الفرقة» قبل كل شيء.

ويعتقد الباحثون أن هذا الالتزام هو الذي وفر الانسجام داخـل «الحجتيـة»، ومكنهـا مـن الهيمنـة عـلى بعـض المراكـز الحكومية والقضائية والأجهزة الأمنية والعسكرية، وقبل كل ذلك هيمنتها على مرشد الثورة آية الله علي خامنئي.

وتشير بعض الوثائق المتعلقة بلقاءات الخميني أوائل الثـورة بالشخـصيات والجمعيـات الدينيـة والـسياسية الإيرانيـة أن لقـاءً هامّـاً جـرى في الأسـبوع الأول مـن انتـصار الثورة في إيران بين آية الله الخميني وآية الله خزعلي -الرئيس الحالي لمؤسسة الغدير-، سلمه الأخير رسالة من زعيم فرقة الحجتيـة الـشيخ محمـود الحلبـي، جـاء فيهـا أن لـدى الحجتيـة ثلاثـين ألـف كـادر، وأنـه عـلى استعداد لأن يـضعهم في خدمـة نظـام الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة، إلا أن الخمينـي رفـض العـرض عـلى الفـور، وقـال: إن الثـورة ليـست بحاجـة الى هـذه الكوادر.

وعندما دبت الخلافات بين مجلس صيانة الدستور - الذي تهيمن عليه فرقة الحجتية؛ من خلال آية الله أحمد جنتي، وآية الله أبو القاسم خزعلي -، وبين الحكومة؛ التي كان يرأسها -آنذاك- السيد مير حسين موسوي- **حول تفسير القوانين الحكومية**؛ وجـه الخمينـي رسـالة قـصيرة إلى مجلـس صـيانة الدستور، تضمنها جملةً هامّةً جدّاً، قال فيها: «احذروا هؤلاء -الحجتية-؛ فإنهم إن تمكنوا من التسلط فإنهم سوف يهدمون كل شيء».

لقـد اسـتطاعت الحجتيـة ومـن خـلال أسـلوب عملهـا الـسري المماثـل لاسـلوب عمـل منظـمات المافيـا أن تـنظم صـفوفها، وتقـوي نفوذهـا بـصمت بعيـداً عـن الأضـواء، واسـتطاعت أن تـنظم وتـربي رجـال ديـن خاصـين، وتـضعهم تحت تـصرف مرشـد الثـورة عـلي خامنئي؛ ليقـوم بتعيينهم في مناصـب عُليـا في الكثـير مـن المؤسـسات الهامـة؛ مـن بينهـا: الحـرس الثـوري، ومليـشيا قـوات التعبئـة الـشعبية (الباسـيج)، وتعين العديد منهم أئمة جمعة وممثلين للمرشد في الأقـاليم والمدن الإيرانية.

كما استطاعت الحجتية أن تضم الأبناء الثلاثة «الخامنئي» تحت عباءتهـا، وتجعلهـم تـابعين لهـا، وعملـت -أيـضاً- عـلى كـسب أعـضاء داخـل جميـع المؤسـسات والهيئـات الحكوميـة، وتـربيتهم وتنظيمهم، وتمكنـت كـذلك مـن ضـم عـدد كبـير مـن قـادة الحـرس الثـوري، ووضـعهم تحـت جناحهـا، ومـن رفـض الانـضمام مـنهم إليهـا، أو رفـض الانـصياع إلى أوامرهـا؛ قامـت بتـصفيته، وفعلـت مثـل ذلـك مـع سـائر قـادة الأجهـزة الأمنيـة والجيش وقادة مليشيا (الباسيج)، لذا فإن قادة هذه الوحـدات يتطـابقون في تعبـيراتهم، وديباجـة تـصريحاتهم، ومـنطقهم، وتفكيرهم؛ حتى يخيل للسامع أنه يستمع إلى شريط مسجل مكرر!

إن أغلـب الأقطـاب الحقيقيـين لفرقـة الحجتيـة غـير

معروفين للعيان، فالمعروف منهم قليل جدّاً، من أمثال: آية الله مصباح يزدي (الأب الروحي للرئيس الايراني أحمدي نجاد)؛ الذي يتطلع الى تبوؤ مركز هام جدّاً في النظام، وآية الله أبو القاسم خزعلي، وآخرون.

وبما يتعلق بأسلوب العمل «المافياوي» لهذا الصندوق المغلق (الحجتية) ؛ فإنه أشد تنظيماً وسريةً من عمل المنظمة الماسونية! بحسب رأي هؤلاء المراقبين.

وعن ارتباط فرقة الحجتية بالدول الأجنبية والأيادي التي تقف وراء تكوينها جاء في بيان نشرته جهات إيرانية مجهولة مؤخراً بعنوان: «لا تتركوا فرقة الحجتية تغيب عن أنظاركم»، جاء فيه: أن فرقة الحجتية أنشئت من قبل جهات بريطانية خاصة لإيجاد نفوذ لها في وسط الطائفة الشيعية والمجتمع الايراني، وأن الدكتور علي شريعتي (١٩٣٣-١٩٧٧م) كان السباق في كشف حقيقة هذه الفرقة، وكان ذلك سبباً في معاداة جماعات من رجال الدين له.

واتهم البيان الحجتية بالوقوف وراء الوفاة الغامضة لشريعتي، قائلاً: إنه قد دس له نوعاً من الحبوب السامة عند ما كان في السجن، ثم أطق سراحه ليموت خارج السجن، وتوفي شريعتي في باريس عام ١٩٧٧م بعد مغادرته السجن بفترة قصيرة، وتستخدم هذه الحبوب اليوم من قبل النظام الإيراني ضد معارضيه داخل السجون؛ حيث تصيب الضحية بأمراض مجهولة تؤدي إلى وفاته بعد فترة وجيزة جدّاً.

وأكد البيان على أن جماعة «الفرقان» التي اغتالت عدداً من قادة ومفكري الثورة من أمثال: آية الله مطهري، وآية الله مفتح، والجنرال قرني؛ كانت مرتبطة بفرقة الحجتية، وأن الخميني حاول بعد انتصار الثورة تدمير هذه الفرقة (لتعارض مشروعها البريطاني مع مشروعه الأمريكي)، وكثيراً ما حذر الخميني قائلاً: «لا تتركوا الثورة تقع بيد هذه الفرقة»؛ لكنه لم يوفق في تحقيق مراده.

ومن أجل حماية كوادرها والحفاظ على وجودها؛ فقد احتجبت فرقة الحجتية عن الواجهة مدة من الزمن قلّت فيه ظاهرة قراءة دعاء«الندبة»؛ الذي هو من أدبياتها، لكن الفرقة عادت إلى الواجهة من جديد منذ عشرة أعوام، عادت من جديد وأخذت ظاهرة قراءة دعاء «الندبة» بالانتشار، وأصبح هذا الدعاء يسّوق في كل مكان، وفي ذلك دليل على عودة نفوذ الحجتية ونفوذها داخل دوائر السلطة.

وحول الشعارات الإيرانية المعادية للغرب وإسرائيل؛ أشار البيان: «يجب أن لا تحملوا حرب الشعارات المعادية التي تشنها فرقة الحجتية ضد بريطانيا وأمريكا وإسرائيل على محمل الجد؛ فهي مجرد شعارات لتشتيت أفكار الرأي العام، فهل سألتم أنفسكم: كيف يمكن تفسير زيارة وزير الخارجية البريطاني«جاك سترو» إلى طهران بعد حادثة ١١ سبتمبر مباشرة؟ وإجراءه اللقاءات السرية بأعضاء الحجتية!».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدكتور مهدي خزعل -نجل أحد كبار قادة فرقة الحجتية (آية الله أبو القاسم خزعلي)- هو من كشف قبل عامين الأصول اليهودية للرئيس الايراني أحمد نجاد، لكن السلطات الإيرانية اعتقلت الدكتور خزعلي وأودعته السجن، ويفسر المراقبون هذا الأمر بأنه نوع من الألاعيب السياسية التي تقوم بها فرقة الحجتية؛ بهدف إرغام الكثير من المسؤولين من ذوي الأصول اليهودية على الانتماء لها أو التعاون معها.

في انتظار المهدي.. أحمدي نجاد «ينظّر» لإيران القرن الحادي والعشرين

مهدي خلجي، «المجلة» ٢٠١٠/١١/٣٠

بعد أعوام من الاعتماد على الإسلام كأساس للسياسات المحلية والخارجية الإيرانية؛ تلقي تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الأخيرة الضوء على قوة

جديدة، وهي: تطور آيديولوجية قومية إيرانية تعتمد على المذهب الشيعي.

وفي حين قد يكلف الخطاب القومي أحمدي نجاد خسارة تأييد قطاع عريض من الجماهير؛ وبخاصة الشيعة العرب، فإن ظهور خطاب سياسي ديني قد يعكس -أيضاً- تحولاً في نظرة إيران نحو العالم الإسلامي الكبير.

في خطاب ألقاه في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في المؤتمر الوطني عن «الحرب الناعمة» في طهران؛ أكد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن «هناك الكثير من التفسيرات للإسلام، ولكن أساس ممارساتنا هو التفسير الإيراني، وتثبت التجربة التاريخية أن التفسير الإيراني للحقيقة هو أقرب التفسيرات لها».

وقد أثار هذا التصريح غضب معارضي أحمدي نجاد من المحافظين؛ الذين يقولون: إن الإسلام وحده -وليس القومية- يجب أن يكون أساس ممارسات الجمهورية الإيرانية!

ولكنه -أيضاً- صدم المحللين الدوليين المتابعين لسجل الجمهورية الإسلامية طوال الأعوام الثلاثين الأخيرة!

وقبل هذا التصريح كان القادة الإيرانيون دائماً ما يؤكدون على أن الإسلام هو أساس السياسات الخارجية والمحلية في الحكومة الإسلامية.

وفي فتوى نشرت على موقعه الإلكتروني قال آية الله علي خامنئي -المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية- إنه «وفقا للمذهب الشيعي؛ يجب على جميع المسلمين طاعة الولي الفقيه، والخضوع لأوامره، وتنطبق هذه الفتوى -أيضاً- على الفقهاء الشيعة الآخرين، ناهيك عن تابعيهم، وفي منظورنا يعد الالتزام بحكم الفقيه جزءاً لا يتجزأ من الالتزام بالإسلام وحكم الأئمة المعصومين»، وبالتالي اللقب الرسمي لخامنئي في وسائل الإعلام الحكومية في إيران هو: «قائد العالم الإسلامي».

لماذا تحول أحمدي نجاد إلى خطاب قومي يرفض مفاهيم العرب والأتراك للإسلام، وبدلاً من ذلك يعلن أن المدرسة الإيرانية للإسلام تقدم أصح تفسير للدين؟

بعد توليه منصب الرئاسة منذ خمسة أعوام اعتمد أحمدي نجاد على خطاب مروع لجذب التأييد، وقد بشر بكل شيء؛ بدءاً من نهاية العالم، إلى مجيء الإمام المهدي (الذي ينتظر الشيعة عودته)، إلى إقامة حكومة عالمية عادلة، وها هو الآن يتخلى عن الخطاب الشيعي الذي حاز شعبية كبيرة لدى الشيعة من العرب بالإضافة إلى نظرائهم الإيرانيين؛ ليختار نبرة أكثر قومية، وبافتراض أن أحمدي نجاد يأخذ خطابه الجديد على محمل من الجدية؛ من الممكن أن يشير ذلك إلى تحول جذري في منظور القيادة الإيرانية.

ولكن لم تكن الجمهورية الإسلامية على الدوام مؤيدة لجميع المسلمين، بل كان دعم إيران للمصالح الإسلامية مشروطا بأجندتها الإقليمية، وإذا كانت هناك قضية ما لا تضع المصلحة الإيرانية في المقدمة؛ فإن الحكومة إما أنها تتجاهل القضية، أو تقف إلى صف الخصم! وأحد أبرز الأمثلة على ذلك هو: تناول إيران لقضية الشيشان، لقد التزمت إيران الصمت حيال مسلمي الشيشان الذين يدخلون في صراع مع روسيا منذ ما يزيد على عشرة أعوام، بالإضافة إلى ذلك لم تصدر إيران أي تصريحات في يوليو/تموز ٢٠٠٩، عندما قتلت قوات الحكومة الصينية ما يزيد على ١٩٠ مسلماً إيغوريا في سلسلة من الاشتباكات العنيفة.

وفي مثال آخر على عدم استمرار دعم إيران للمسلمين: موقف إيران في الصراع بين الأرمن المسيحيين في الغالب، والأذريين المسلمين؛ حيث أيدت إيران القوات الأرمينية، وأدانت الأذريين!!

عند تناول الجغرافيا السياسية من منظور واقعي؛ تحول علاقات إيران مع روسيا والصين وأذربيجان دون دعمها لعديد

من قضايا المسلمين في هذه الدول؛ وكذلك لا يخلو موقف إيران تجاه المسلمين داخل حدودها من التناقض!

في خطبه العامة يتهم آية الله خامنئي القوى الغربية بإشعال الصراعات الطائفية بين الشيعة والسنة، في رأيه يستفيد الغرب من الانقسام والصراع الداخلي بين المسلمين، ولكن لا يؤيد وضع السنة في إيران هذا الادعاء! لقد فُرض تمييز قانوني وسياسي منظم على السنة منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وفي حين يملك اليهود والمسيحيون والزرادشتيون (عبدة النار من المجوس) معابد وكنائس في كثير من المدن الإيرانية، من بينها العاصمة، لا يسمح للسُّنة بوجود مساجد لهم، أو أداء صلاة الجمعة الخاصة بهم في طهران.

ولا تتعلق مشكلة إيران بالمسلمين غير الشيعة فقط، حيث يواجه الشيعة -سواء كانوا مثقفين علمانيين أو مرجعيات دينية؛ الذين لا يؤمنون بنظرية حكم الولي الفقيه- عقوبات صارمة، وقد أدان آية الله روح الله الخميني -مؤسس الجمهورية الإسلامية- الحكومات العربية ونخبها؛ بسبب عدم تأييدهم لنموذج الإسلام الثوري الذي كان ينشره.

ولكن بعيداً عن ذلك؛ تعرض رجال دين ومرجعيات دينية شيعية، مثل: آية الله أبو القاسم الخوئي في النجف، وآية الله كاظم شريعتمداري في قم؛ الذين عارضوا -أيضاً- نموذج الخميني الذي يبرر بالضرورة احتكاره للسلطة؛ لهجوم علني، لقد وصفهم بـ «الأغبياء»، و«أعداء الإسلام والرسول»، و«أتباع الإسلام الأميركي»، واتهمهم بأن «عقولهم متحجرة».

ويترسخ موقف إيران نحو المسلمين في منهجها في الإسلام ذاته، قبل عام ١٩٧٩ كان آية الله الخميني يعمل جاهداً من أجل تكوين قاعدة فكرية لتأييد ولاية الفقيه، قائلاً: إنه لا غنى عن التطبيق الصارم للشريعة، وحيث إن الفقيه خبير في الشريعة الإسلامية؛ فهو أكثر شخص مؤهل لتطبيق مبادئها، وبذلك يجب أن يحكم البلاد، ولكنه عندما وصل إلى السلطة وجد أن الحداثة أدت إلى عدم تحمل الثقافة والمجتمع الإيرانيين لكثير من المبادئ الشيعية، وأصبح شبه مستحيل العودة إلى أسلوب الحياة الذي يتناسب مع الفهم التقليدي للفقه الإسلامي؛ لذلك استعار فكرة «المصلحة» من الفقه السُّنّي، والمصلحة الوطنية (وهو مفهوم فرنسي يبرر هيمنة الدولة) من الفلسفة السياسية الغربية، وطبقهما وفقاً لأحكامه الخاصة! وقال الخميني: إنه في الحالات التي تتعارض فيها الشريعة مع واقع الحياة العصرية؛ يملك الولي الفقيه السلطة الدينية لإصدار حكم مخالف للشريعة.

وبهذه الطريقة ما يجعل الوالي الفقيه مختلفاً؛ ليست قدرته على تطبيق الشريعة، بل سلطته الدينية الفريدة التي تتيح له تجاهل الشريعة من أجل المصالح الخاصة بالنظام! إذا كانت الشريعة معارضة لما من شأنه أن يحافظ على بقاء الحكومة.

ووفقا لهذا الأسلوب المستحدث في التفكير؛ حل الخميني كثيراً من المشكلات التي واجهتها حكومته، ومن بينها: حق المرأة في الاقتراع (وهو ما حرمه الخميني منذ أكثر من عقد قبل قيام الثورة)، وحق المرأة في الظهور على شاشة التلفزيون، أو في الأفلام، أو كعازفة موسيقية، بالإضافة إلى البيع القسري للممتلكات الخاصة، وفرض أنظمة ضريبية جديدة، وغيرها.

لذلك على الرغم من وجود كثير من الفقهاء الآخرين في العالم الشيعي يتسمون بمعرفة وعلم أوسع من الولاة الفقهاء في إيران؛ فإن ما يجعل هذه الفئة من الشيعة مناسبة للمنصب هو أنهم يعرفون -أيضاً- ماهية مصالح النظام، ويمكنهم إدراك المواقف التي يجب فيها بطلان الشريعة من أجل المصالح الوطنية!

ولم يعد بطلان حكم الشريعة مجرد مسألة موقتة في

الجمهورية الإسلامية، بل أصبح مؤسسيّاً؛ عندما أدرك الخميني أن الأوضاع الحالية تمنع التطبيق الكامل للشريعة أدخل مبدأ المصلحة، ثم أسس مجلس مصلحة النظام؛ لإدخال منهجه في النظام السياسي، وكان مجلس صيانة الدستور -الذي تأسس وفقاً للدستور الأصلي- مكلفاً بدراسة قرارات البرلمان لضمان التزامها بكل من الدستور والشريعة الإسلامية، في حين كان مجلس مصلحة النظام معنيّاً بفض المنازعات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور.

على سبيل المثال: إذا رفض مجلس صيانة الدستور قراراً صادق عليه البرلمان؛ من الممكن أن يحال مشروع القانون إلى مجلس مصلحة النظام للمداولة، وإذا اعتقد مجلس مصلحة النظام (نيابة عن الولي الفقيه) أن قرار البرلمان يخدم مصالح النظام؛ من الممكن أن يصوت لصالح مشروع القانون؛ حتى وإن كان مخالفاً للدستور أو الشريعة الإسلامية.

وعلى قمة الهرم يوجد الولي الفقيه؛ المخول بإبطال القانون بنفسه، أو من خلال مجلس مصلحة النظام، وكان هذا هو المعنى الضمني لعبارة «السلطة المطلقة للولي الفقيه» المذكورة في نسخة الدستور التي تمت مراجعتها.

وقد وضع آية الله الخميني تفاصيل نظرية الحكومة، وما هي إلا حكم استبدادي باسم الإسلام! وفي هذا النظام السياسي لا يعتمد كل شيء على فهم الولي الفقيه للإسلام، بل على إرادته.

وتتبنى الجمهورية الإسلامية نهجاً نفعيّاً نحو الإسلام، بل وتسعى -أيضاً- إلى استخدام المذهب الشيعي لصالحها.

في سياستهم تجاه المسلمين يستخدم القادة الإيرانيون الانقسام الشيعي - السُّنّي من أجل تحقيق مكاسبهم السياسية؛ بالدعوة إلى الوحدة الإسلامية لدى مخاطبة العالم السني، بينما يؤكدون على الهوية الشيعية عند مخاطبتهم للشيعة.

وعندما يخفي الرئيس أحمدي نجاد خطاباً مروعاً تحت مظلة الخطاب القومي؛ لا يجب أن يفترض أحد أنه يؤمن بالقومية الإيرانية أو الآيديولوجيا الإسلامية!!

على سبيل المثال: في حين كانت الحكومة تحظر الذكر العلني لحضارة وتقاليد ما قبل الثورة الإسلامية في إيران منذ أعوام؛ فإن أحمدي نجاد من منصبه الرئاسي يتحدث عن فخر بما قبل الثورة الإسلامية وممالك إيران الرائعة، وفي جميع خطبه قبل الانتخابات الأخيرة كان من الصعب أن نجد أي إشارة لتلك الفترة!

ويأتي هذا التغيير في الخطاب كجهد واضح من جانبه لاستعادة التأييد المطلوب؛ لا سيما بين الطبقات الدنيا والمتدينين، بعد الانتخابات المثيرة للجدل التي أجريت في يوليو/تموز عام ٢٠٠٩، وينتج هذا -أيضاً- عن تدهور الوضع الاقتصادي الإيراني بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة؛ بالإضافة إلى سوء الإدارة الاقتصادية في الحكومة.

لقد أفقدت الأزمة السياسية التي بدأت في العام الماضي الجمهورية الإسلامية مصداقيتها كحكومة «إسلامية»، ودائماً ما يهاجم القادة الإيرانيون الأنظمة الديمقراطية الليبرالية الغربية، ويعتبرونها فاسدة، وعلى الرغم من أنه ليس لديهم مطالب واقعية بالديمقراطية؛ فإن ما يتعرض للخطر هو الطبيعة الإسلامية للنظام، والادعاء بأن إيران هي «الجمهورية الإسلامية الحقيقية الوحيدة» في العالم.

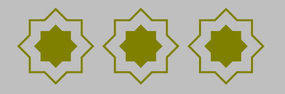
لقد أصبح من الصعب عليهم استخدام الإسلام لتبرير ما حدث في العام الماضي؛ ومع ذلك من المعلومات العامة أن الإسلام لا يقبل باغتصاب الرجال والنساء في السجون؛ كعقوبة على تظاهرهم احتجاجاً على نتائج الانتخابات! لذلك أجبر أحمدي نجاد على البحث عن شيء آخر يكسب به مجموعة جديدة من الناخبين.

ويفتخر بعض الإيرانيين -داخل وخارج البلاد- بهويتهم

القوميـة؛ ولكــنهم لا يهتمـون بالـضرورة بالنظـام الـسياسي الحالي، وربما تشبع محاولة أحمدي نجاد تصوير إيران كقوة عظمـى في المنطقـة شـعورهم الـوطني، وقـد لا تـشكل تلـك المجموعات فصيلاً كبيراً بين الإيرانيين؛ ولكنهم الآن أصبحوا هدفاً لرئيس يائس لديه كل شيء؛ ولكنه فقد شرعيته الدينية.

وكما صرح آية الله حسين علي منتظري -النائب السابق لآية الله الخميني؛ الذي أصبح من أبرز معارضي النظام-: لم تعـد الجمهوريـة الإسـلامية الآن إسـلامية أو جمهوريـة، فـما يـشكل قراراتهـا لـيس المـذهب الـشيعي أو الآيـديولوجيا الإسـلامية، فـما يحـدد سياسـات إيـران هـو اهتمامهـا بالحفـاظ على مكانة الصدارة في المنطقة، وبقائها كنظام حكم فردي.

وتفتقـد الجمهوريـة الإسـلامية للمبـادئ، كـما أن جميـع تحالفاتهـا مـع دول أو جماعـات أخـرى موقتـة، لـذلك مـن المسموح لها الرقص مع الذئاب؛ إذا تطلبت «مصلحة النظام» ذلك!



نافـــذة
بطون الكتب
من موقع الراصد

حيث نختار لكم فصل أو موضوع أو أهم المقتطفات في الكتاب،
وذلك حتى لا تضيع فرصتنا من الإستفادة من الكتاب.

من أرشيف نافذة من بطون الكتب:



الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية:

من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (٦٢١م - ١٩٠٨م)،

تأليف د. كمال السعيد حبيب

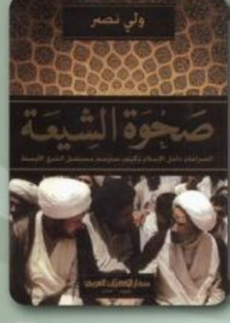
هذه فصول مهمة حول الأقليات في التاريخ الإسلامي، اقتصرنا فيها على ما يتعلق بالفرق والطوائف المنسوبة إلى الإسلام.



التعاملات السرّية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة:

تأليف د. تريتا بارزي

هذه فقرات من كتاب تريتا بارزي الكاتب الإيراني/ الأمريكي رئيس المجلس الوطني الأمريكي الإيراني والمدرس بجامعة هوبكنز بالولايات الأمريكية المتحدة، تتناول تاريخ العلاقات بين مثلث أمريكا إسرائيل إيران، والتحولات السياسية ومستقبل العلاقات.



صحوة الشيعة

تأليف: ولي نصر

هذه فقرات مهمة من هذا الكتاب، وهي تكشف حقيقتين:

١- ما هي التصورات الغربية عن علاقات الشيعة والسنة.

٢- دور اللوبي الإيراني والشيعي بأمريكا في نصرة إيران والتشيع بترويج كثير من الأكاذيب.



الفكر التربوي الإمامي، إيران نموذجاً

تأليف: د. حسان عبدالله حسان

مقتطفات حول الواقع التعليمي الظالم للأقلية العربية في إيران

www.alrased.net